النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاثنين 12 جمادى الأولى 1431هـ الموافق 26 ابريل 2010 العدد (234) Mon. 12/5/1431 - 26 April 2010 **70 ريالاً 16 صفحة**

عطلت السلطة الحوار مع المعارضة فتسارعت الاحكام القاسية بحق معتقلي الحراك

المقالح يغادر المعتقل بأمر رئاسي رغما عن القاضي النمر

الإرياني يطالب المشترك باحترام قضاء يصفه بالفاسد

دعا مجلس الحراك السلمي في محافظة لحج إلى تحقيق تقوم به جهات محايدة بشأن الجرائم التي وقعت مؤخراً في بعض مديريات المحافظة، وطالب بيان صادر عن المجلس أمس المنظمات الحقوقية المحلية والعربية والدولية وكذلك الصحفيين إلى النزول إلى المحافظة للإطلاع على الواقع فيها. ووعد بدعم نتائج أي تحقيق يقوم على الشفافية والوضوح.

ونبه المجلس من وصفهم بـ«مراكز القوى في نظام صنعاء» من مغبة العبث في المحافظات الجنوبية وتعهد بالتصدي لأية محاولة من أجل تحويل هذه المحافظات إلى أداة أو ساحة لتصفية الحسابات فيما بينها، وأكد رفضه العنف بكل أشكله وصوره، وإدانة الجرائم التي وقعت في لحج مؤخراً.

وكانت الحكومة اتهمت عناصر الحراك بارتكاب جرائم ضد العشرات من المواطنين الأبرياء.

على صعيد آخر، بدأت المحكمة الجزائية في محافظة عدن أمس جلسات محاكمة عبدالحميد شكري القيادي في أحد مكونات الحراك وذلك بتهمة المساس بالوحدة والتحريض على الشغب والفوضى.

ويعمل عبدالحميد شكري جراحاً واستاذاً جامعياً في عدن. وسبق اعتقاله العام الماضي من أحد مستشفيات عدن.

التتمة في الصفحة 4

● فواز باعوم

● بامعلم

● عسكر

● العاقل

● السعدي

● المقالح

الفندم الأستاذ!

■ سامي غالب

ازدهرت في اليمن مؤخراً تجارة "الوطنية" التي كانت قبل سنوات قليلة حكراً على السياسيين في العاصمة، حكماً ومعارضة.

لكن "السياسة" في اليمن تخلت في فبراير 2009 عن آخر مجالاتها واستثماراتها عندما تقرر تأجيل الانتخابات البرلمانية عامين كاملين، ثم ما لبث أربابها أن فقدوا لغتها، ومنطقها وممكناتها، فتقدمت "العسكتاريا" بما هي المالك الأصيل للسلطة، لملء "الفراغات الوطنية"!

وقد أُعلن، مؤخراً، عن هيئات وجمعيات وملتقيات تتصدى للدفاع عن القيم والرموز الوطنية، وتتوسل "الرقي والتقدم" في يمن يتلظى بنار الأزمات الوطنية الكبرى. والقاسم المشترك الأعظم بين هذه الهيئات، يكمن في أشخاص مؤسسيها، فهم في الغالب شباب يمتون بصلة قرابة، بيولوجية أو جغرافية، إلى رئيس الجمهورية، ويشغلون مواقع عسكرية وأمنية رفيعة، ويمارس بعضهم، علناً، أنشطة تجارية.

ولأن وطن الـ22 من مايو، بتعاقب الإقصاءات منذ اليوم التالي لإعلان الجمهورية اليمنية، آل إلى "بقعة مسورة"، في الشمال قبل الجنوب، فإن الوطنية في وعي هؤلاء لا تعدو كونها طنطنة لفظية، وزراكش ملونة تزين الساحات العامة والمرافق العامة والخاصة.

ولأن لكلٍ من مهنته نصيب، فإن لغة هؤلاء أوامرية إملائية تقتضي من الجميع الإنصياع والمباركة، وإذا مانع أحد برأي متشكك أو ناقد، يكون حاقداً أو مريضاً نفسياً، عليه أن يغادر البلد لتلقي العلاج، وهذا بالضبط ما نصح به رئيس ملتقى الرقي والتقدم (أركان حرب الأمن المركزي) المتشككين في نجاعة مشروع قانون العلم الذي تقدم به إلى الحكومة في إعلاء قيم الوطنية.

الوطن بعد 20 سنة من تجسد "الوحدة" بما هي الوعد الكبير بالخلاص من العذابات، يتم اختزاله الآن في مجرد "خرق- تهزها الريح، يمنة ويسرة"، وشعارات جوفاء تتوسل تغطية التصدعات في جدار الجماعة اليمنية، وإلا فساحات محاكم وزنازن تضيق بالناقدين.

كذلك يتردى اليمن إلى دور الحضيض، وفيه تفيض القوة الغشوم بجهالاتها وجهالها، على اليمنيين، وفيه تنعدم الفروق بين واجهات "دولة الغلبة"، ويبلغ المزج البنياني في أجهزتها و"مؤسساتها" ذروته، فيصير "الفندم" أستاذاً -لندع بالسكينة للأستاذ النعمان في قبره- يلقي دروساً في "الوطنية"، ويتملقه، طلباً لمباركته وذهبه، مشائخ وأنصاف مثقفين وأكاديميون والزواحف من الكتاب والصحفيين.

اعتذار

كانت "النداء" وعدت قراءها بنشر ملف في هذا العدد عن "تحولات ومتغيرات داخل حركة الاحتجاجات في المحافظات الجنوبية"، أعده الزميل عبدالعزيز المجيدي، لكن ظروفاً فنية طارئة أملت على الصحيفة تأجيل النشر إلى عدد لاحق. وتعتذر "النداء" للقراء الكرام عن ذلك.

المجلس الأعلى للجامعات يلجأ للشائعات والتهديد لكسر الإضراب

نقابة أعضاء هيئة التدريس تحذر وتصر على مواصلة إضرابها

نفت نقابة أعضاء هيئة التدريس بجامعتي صنعاء وعمران ما أشاعه المجلس الأعلى للجامعات في بلاغ صحفي وزّعه عقب اجتماعه أمس، أن "الحكومة قد استجابت لمطالب أعضاء هيئة التدريس عقب الإضراب الذي نفذته قبل 3 أسابيع". واعتبرت ما ورد في اجتماع المجلس الأعلى للجامعات باطلاً وغير قانوني ولا يعبر عنها لأن الإضراب حق مكفول ومشروع في الدستور والقوانين اليمنية والعالمية.

وأكدت النقابة استمرار فعالياتها الاحتجاجية وإضرابها الشامل، الذي بدأته منذ 3 أسابيع. واستنكرت المحاولات الهجينة والبائسة التي تقوم بها رئاسة الجامعة لكسر الإضراب، واستخدام ما وصفته بـ"الأساليب غير القانونية" لبلوغ ذلك، واللجوء إلى الشائعات واستخدام فزاعة التسييس، علاوة على ممارستها أشكال الابتزاز والتهديدات.

التتمة في الصفحة 4

في بيانهم الذي سلّموه للرئيس

علماء اليمن يحذرون من خطورة الوضع الأخلاقي وتهاوي الشريعة والرياضة النسوية وانتشار التبرج والاختلاط

التقى عدد من أعضاء هيئة علماء اليمن برئيس الجمهورية، ظهر الجمعة، لمناقشة المخاطر التي يعتقدون أنها "تهدّد الأخلاق والشريعة الإسلامية". وخلال لقائهم به في جامع الصالح بعد صلاة الجمعة، سلموا له بياناً يتضمن القضايا التي تثير فزعهم، وجملة من المطالب لمعالجتها.

البيان الذي حمل توقيع هيئة علماء اليمن وسلّمه العلامة محمد إسماعيل العمراني ورئيس جامعة الإيمان الشيخ عبدالمجيد الزنداني وعدد من المشائخ، إلى رئيس الجمهورية، نبّه الرئيس بخطورة الوضع الأخلاقي والقيمي والعقيدة الإسلامية والشريعة. وطالبه بحمايتها "من العبث وإيقاف استهدافها المتمثل في انتشار التنصير والدعوات الغربية والاستهزاء بالدين والشريعة والتهجم على العلماء وحماية الشرعية".

وتابع محذّراً من استهداف المرأة وإقحامها في السلك العسكري والأمني والقضائي دون الاقتصار على التوظيف المنضبط بالضوابط الشرعية وبقدر

التتمة في الصفحة 4

اليمن إحدى البلدان النامية "المباحة أراضيها" لإجراء الاختبارات التجريبية للشركات المصنعة للأسمدة والمبيدات المحرمة عالمياً

د. حسين مثنى العاقل*

منذ سبعينيات القرن الماضي، ومعظم أراضي البلدان النامية الأكثر فقراً وتخلفاً والأقل نمواً اقتصادياً في قارتي أفريقيا وآسيا، تمثل أهم المناطق المباحة والمشاعة للشركات العالمية والإقليمية المصنعة لمختلف أنواع المركبات الخاصة بالعناصر الكيماوية لإنتاج أسمدة مخصبات التربة الزراعية، وإنتاج مركبات المواد السمية الخاصة بالحشرات الزراعية وغيرها، وذلك لإجراء تجاربها الاختبارية وقياس نتائج ما سيترتب بعد ذلك من عمليات استخدامها على التربة وصحة الإنسان.

وحتى لا يتهمني المتخصصون في هذا الشأن بعبثية التحدث عن هذه الظواهر الخطيرة والمرعبة والمدمرة، بدون اعتمادي على مراجع علمية وتقارير دولية ومحلية رسمية، تؤكد حقيقة ما ذهبت إليه، فإنني ألتمس منهم العذر مقدماً، بسبب ظروف قهرية وتعسفية يمكنهم معرفتها من الهامش المرفق. ولأن صحيفتنا الغراء "النداء" فتحت لقرائها صفحة خاصة بالبيئة، فقد ارتأيت أن أساهم بما أستطيع طرحه كحق وواجب يستلزم بالضرورة أن يثار كقضية تقلق الجميع، وكمهتم ومتابع لبعض ما يحدث ويستجد من مظاهر التخريب والإبادة الرسمية والمتعمدة لمكونات البيئة الطبيعية في الجمهورية اليمنية، وهذا التعبير لا أرميه جزافاً، ولكن القائمين على الأوضاع الاقتصادية، يدركون صحة وحقيقة ما يرتكب من جرائم فظيعة، يقوم بها عدد من التجار (السماسرة) اليمنيين، الذين للأسف وجدت فيهم شركات إنتاج الأسمدة والسموم القاتلة ضالتها المناسبة في استغلال جهلهم وغباء جشعهم المادي غير المشروع، لتمنحهم عقود التوكيلات التجارية مقابل حصولهم على ما تيسر من فتات الصفقات المحرمة، التي يعتبرونها بحسب انحطاط ضمائرهم الوطنية وفساد قيمهم الأخلاقية على أنها مكاسب جاءت إليهم حسب مزاعمهم "من فضل ربي".

وفي هذا السياق: دعونا نناقش بعض الأسرار الخفية التي (ربما) يجهلها حكام الدول النامية، وتغيب كما نتوقع عن بال رجال السياسة الاقتصادية فيها، الذين وجدوا أنفسهم (بقدرة قادر) مستحكمين على إدارة شؤون الوزارات والمرافق الاقتصادية، وخصوصاً وزارات "الزراعة والتجارة والتخطيط والتنمية" وغيرها.. فكيف تمارس تلك الشركات تجاربها السرية واختباراتها الخفية في أراضي حقول تجاربها؟

قبل الإجابة: تجب الإشارة إلى أن الشركات العالمية المنتجة للأسمدة والمبيدات، لا يمكن أن تسمح لها قوانين وأنظمة البلدان المنتمية إليها والواقعة تحت إشرافها ورقابتها، أن تجري تجارب الاستخدامات على منتجاتها من المركبات الخاصة بالعناصر الكيماوية في أراضيها وعلى تربتها الزراعية وعلى المحاصيل الغذائية بمختلف أنواعها، مهما كانت درجة الضرورة لذلك، وبالذات المركبات الكيماوية الخطرة والمحرمة دولياً. فتضطر الشركة المصنعة نتيجة تلك الضوابط والتشريعات القانونية، إلى البحث عن أغبياء وضعفاء النفوس المصابين بأمراض اللهث وراء غنائم المال الحرام، فتسارع لتعقد معهم صفقات التوكيلات التجارية كمحليين لاستيراد وتسويق شحنات السموم والمبيدات والنفايات والملوثات المدمرة، ليتولوا بسذاجتهم وفضوية سلوكهم إدخال بضائع الموت إلى أسواق بلدانهم المباحة والمفتوحة حدودها وموانئها، وذلك بحسب "النظم المتبعة"، وعادة "الرزق يحب الخفية" التي أشرنا إليها في عدد الأسبوع الماضي.

وما هو معلوم في هذا الأمر، أن خبراء الشركات المنتجة يراقبون بدقة حركة تصدير شحنات السموم والمبيدات والأسمدة، ويرصدون مسارات دخولها إلى أسواق البلدان النامية، ومنها "اليمن"، ولهم وسائلهم الخاصة في متابعة عمليات التوزيع والاستخدام. وبعد التأكد من طرق استخدام تلك المركبات الكيماوية، التي يجهل التجار المستوردون لها مخاطرها وعواقب ويلاتها ومآسيها الوخيمة، في أراضي البلدان المباحة والمستهترة سلطاتها الرسمية من عدم حرصها على مراقبة منافذها وحماية أراضيها من كوارث الخراب الشامل! يستمر الخبراء التابعون للشركات المصنعة في مراقبة الوضع عن كثب، إلى أن يحين التوقيت المناسب بالتحرك إلى البلدان المستوردة، وذلك بهدف القيام بعمليات جمع عينات التربة ومنتجات الخضروات والفواكه، وإجراء قياس مستوى التغيرات الطارئة عليها، فضلاً عما سيترتب على هذه التغيرات والاختلالات من تأثيرات وانعكاسات سلبية على التربة الزراعية، وأيضاً على الأحوال الصحية والنفسية لسكان البلدان "الضحية".

والمثير للدهشة: أن الشركات المنتجة والمصدرة لمواد الموت والخراب، من شدة حرصها وإنسانيتها المجردة من الأخلاق، تستغل العلاقة السياسية والاقتصادية القائمة بين دولة موطنها ودولة استخدام موادها الكيميائية، فترصد مبلغاً ضخماً من المساعدات على هيئة معونات استشارية، تقدم للدولة النامية، بحيث يتم تحديد عمل المستشارين والخبراء في توظيف تلك المعونة والمساعدات الاقتصادية، والمهام المناطة بهم، سواء كان ذلك بصورة رسمية بين حكومتي البلدين، أو بواسطة الهيئات والمنظمات المهتمة أساساً بدعم المشروعات التنموية المقدمة للبلدان المتخلفة والفاسدة.

وبكل ترحيب وكرم حاتمي وإشادة بعلاقة الصداقة النموذجية، يباشر الخبراء مهامهم الاستشارية بإجراء البحوث والدراسات، وفحص عينات التربة والمنتجات الزراعية من المناطق التي تأكدوا فعلاً من تعرضها لاستخدام تلك المبيدات أو الأسمدة المحرمة. ومن خلال هذه العمليات تدرس النتائج وتستخلص الاستنتاجات بما يحقق الأهداف المرجوة من تجارب المواد السامة والمركبات الكيماوية. وبهذه الأساليب السرية والخفية، التي ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب، فإن معظم الشركات المصنعة للموت هي بدرجة رئيسية شركات "إسرائيلية –صهيونية"، أو شركات عالمية لها توجهات استراتيجية بعيدة المدى، ترعاها وتدير مهامها ومقاصد مراميها راكز بحثية وعلمية كبرى، سنحاول عرض بعض أهدافها حسب فهمنا المتواضع، في العدد القادم إن شاء الله.

ملاحظة هامة:

في مقال لجمال سيلان عبارة عن تحقيق رائع منشور في صحيفة "رأي" العدد 533، صادر بتاريخ 23 مارس، تحت عنوان "المبيدات.. الطريق الأسرع إلى الموت" ص5، جاء فيه ما يلي:

"حيث يؤكد الدكتور عبدالرحمن ثابت –أستاذ السميات بجامعة صنعاء– أن 1024 مادة كيماوية تستخدم على المزروعات في اليمن، وأن ٪80 منها يستخدم على مزروعات القات. مشيراً إلى أنه أعد قائمة بـ89 نوعاً من المبيدات الخطيرة من ضمن 1024 نوعاً، وأن هذه القائمة لم تطبق حتى الآن، موضحاً أن هذه المبيدات مصنعة من 98 شركة خارجية ومستوردة من 48 بلداً"!

فماذا عسانا أن نعلق على هذه الجريمة أيها الأتقياء والشرفاء، التي يرتكبها تجار الموت ووكلاء استجلاب الخراب والإبادة لشعبكم، والهلاك لمكونات بيئات أرضكم اليمنية؟

* أستاذ مساعد – جامعة عدن
معتقل سياسي في السجن المركزي – صنعاء

تحية

الدكتور حسين العاقل من خلف قضبان السجن المركزي صنعاء يعبر عن أصدق معاني الشكر وعظيم التقدير والاحترام للموقف الأخوي والنقابي والأكاديمي لزملائه رؤساء الخمس نقابات بالجامعات الحكومية بمطالبتهم المشروعة رئيس الجمهورية بالإفراج عنه، ويأمل ألا يتعرض هذا الحق للتسويف، أو بشروط تعسفية وضمانات تجارية، بينما التهمة سياسية وكيدية على قضايا تتعلق بحقه في التعبير وابداء الرأي المكفول دستورياً، وليس على قضايا جنائية.

في يوم الأسير بالضالع اختطفوا جثة الشهيد من الثلاجة ليفشلوا التشييع

غداً مهرجان للحراك في لودر

■ شفيع العبد

يتداعى أبناء الجنوب صباح غد إلى مديرية لودر بمحافظة أبين، للمشاركة في المهرجان الجماهيري الذي دعا إليه المجلس الأعلى للحراك السلمي الجنوبي، تنديداً بيوم 27 أبريل 1994، وهو اليوم الذي ينظر إليه أبناء الجنوب بمثابة إعلان الحرب عليهم من ميدان السبعين بخطاب الرئيس صالح، ودرجوا للتنديد به في كل عام منذ انطلاقة حراكهم السلمي.

وكانت اللجنة التحضيرية للمهرجان أنهت كافة الإجراءات والاستعدادات في وقت مبكر لاستقبال المشاركين والمتوقع قدومهم من مختلف محافظات ومناطق الجنوب.

وفي تصريح لـ"النداء" قال القيادي في الحراك الجنوبي والمتحدث الرسمي باسم اللجنة التحضيرية للمهرجان الأخ عباس العسل إن اللجنة التحضيرية ومنذ اللحظات الأولى التي تلت اختيار المجلس الأعلى للحراك السلمي الجنوبي للودر لاحتضان المهرجان، شرعت في التحضير والتهيئة وأكملت مهامها في الوقت المحدد لما من شأنه إنجاح الفعالية التي سيشارك فيها جموع غفيرة من مختلف محافظات الجنوب.

وأضاف العسل: "إن أبناء أبين يقفون صفاً واحداً لاستقبال واحتضان إخوانهم أبناء الجنوب من المهرة إلى الضالع، مجسدين أروع الصور النضالية، ومقدمين لنظام صنعاء رسالة واضحة الدلالة إن محافظة أبين التي كان يعتبرها بوابة الوحدة ستكون اليوم بوابة للتحرير والحرية".

واختتم تصريحه بالقول: "سيؤكد أبناء الجنوب في مهرجان لودر حالة الرفض والغضب لهذا اليوم الأسود الذي أعلن فيه رئيس نظام صنعاء الحرب على الجنوب من ميدان السبعين عام 1994، مطلقاً رصاصة الرحمة على وحدة 22 مايو 1990، ومدشناً لمرحلة احتلال الجنوب".

مراقبون للمشهد السياسي أكدوا أن محافظات الجنوب ستشهد غداً حالة من الطوارئ والتعزيزات الأمنية والعسكرية على الطرقات العامة وعند مداخل المحافظات لمنع الجماهير من الوصول إلى مديرية لودر بهدف إفشال المهرجان، ولم يستبعدوا أن يشهد غد حالة من الاعتقالات التي ستطال المواطنين في تلك المحافظات مثلما تفعل السلطة عند كل فعالية مركزية للحراك السلمي الجنوبي.

ومن جانب آخر، شهدت مناطق الجنوب مهرجانات جماهيرية تضامناً مع المعتقلين في سجون السلطة في ما درج عليه بـ"يوم الأسير الجنوبي" والذي يقام يوم الخميس من كل أسبوع.

ففي الضالع كان مقرراً أن يشهد المهرجان تشييع جثمان الشهيد عبدالعالم صالح مثنى، الذي لقي مصرعه على أيدي قوات الأمن في النقطة العسكرية بـ"تقيل الشيم" قبل حوالي أسبوعين، لكن أولياء الدم تفاجأوا بإقدام قوات الأمن على أخذ الجثمان من مستشفى النصر عند الساعة الخامسة فجراً إلى جهة غير معلومة. وهذه ليست المرة الأولى التي تقدم فيها الأجهزة الأمنية على منع المواطنين من تشييع الشهداء في الجنوب.

وفي اللحظة التي تقاطرت فيها الجماهير صوب المستشفى باشرت قوات الأمن بإطلاق الرصاص الحي والقنابل المسيلة للدموع بشكل عشوائي بهدف تفريقهم ومنعهم من التجمهر، ما أدى إلى إصابة المواطن فيصل البهلي من أبناء مدينة الضالع، برصاصة في رقبته نقل على إثرها إلى مستشفى التضامن.

كما أقدمت قوات الأمن في مداخل المدينة والطريق العام على منع المواطنين من الوصول إلى المدينة مما حال دون إقامة المهرجان.

مواطنون عبروا عن إدانتهم لما أقدمت عليه أجهزة الأمن من اختطافها لجثمان الشهيد ومنع المواطنين من تشييعه ودفنه، واعتبروا ذلك تصرفاً يتنافى مع القيم والأخلاقيات التي تعدها الإنسانية من الثوابت، وقبلها يتنافى مع تعاليم الدين الإسلامي الحنيف.

وفي لودر بمحافظة أبين، احتشد الآلاف من أبناء المنطقة الوسطى (لودر –مودية –الوضيع –مكيراس –دثينة –جيشان) في ساحة الحرية للمشاركة في المهرجان الجماهيري، التي ألقيت فيه عدد من الكلمات، منها كلمة للقيادي عباس العسل الذي طالب أبناء الجنوب بوحدة الصف والتلاحم ونبذ الفرقة وثقافة العنف، ورفض أي حوار مشروط، وأن أية دعوة للحوار يجب أن تكون بين طرفي الأزمة (الشمال والجنوب)، وتحت رعاية وإشراف طرف ثالث بما يضمن تنفيذ النتائج.

أما في ردفان فقد شهدت مدينة الحبيلين مسيرة جماهيرية شارك فيها الآلاف من أبناء ردفان يتقدمهم علي منصر محمد سكرتير منظمة الحزب الاشتراكي اليمني بمحافظة عدن، والدكتور ناصر الخبجي، وعدد من قيادات الحراك، توجت بمهرجان حاشد في منصة الشهداء ألقيت فيه القصائد والكلمات. وصدر عن المهرجان بيان سياسي حمل استنكاراً وإدانة لما تقوم به قوات الجيش والأمن من استعمال مفرط للقوة ضد أبناء الجنوب في مختلف فعالياتهم السلمية في الضالع ومكيراس وحضرموت ولحج وردفان وأبين وعدن والحسوة وطور الباحة، وما يتعرض له الناشطون من مطاردات واعتقالات ومداهمات للمنازل.

وجدد البيان التضامن مع أسر الشهداء والجرحى والمعتقلين القابعين في السجون، والمطالبة بالإفراج الفوري عنهم.

وعبر عن تضامن أبناء ردفان مع صحيفة "الأيام" وأسرة باشراحيل وصحيفة "الوطني"، محملاً الأجهزة الاستخبارية والأمنية والعسكرية المسؤولية الكاملة عن كل الأعمال الإجرامية والتقطعات والنهب في ردفان والجنوب كافة.

وناشد البيان أبناء الجنوب ضرورة تعزيز أواصر الثقة والتلاحم والوقوف صفاً واحداً، والاندفاع إلى الشارع بقوة والحفاظ على الثورة السلمية بطابعها السلمي الحضاري، وابتكار وسائل وأشكال عديدة، وإلى الهبة الصيفية العارمة والكاملة، والحوار وترسيخ مبدأ التصالح والتسامح ونبذ العنف بكامل أشكاله وصوره.

وفي شبوة أقيم مهرجانان؛ أحدهما في منطقة الكرموم بمديرية نصاب، والآخر بمديرية حبان.

من جانب آخر، أقدم أفراد من الأمن المركزي بمدينة الديس الشرقية بحضرموت، الأربعاء الفائت، على الاعتداء بالضرب على المواطن سامر اليزيدي، كما قام عدد من أطقم الأمن المركزي، صباح الخميس، بمداهمة موقع عمل المواطن نيازي بن إسماعيل، الذي يعمل حارساً في آبار مياه الشرب بالمدينة، كما قاموا بإطلاق الرصاص الحي باتجاهه والإمساك به وضربه ضرباً عنيفاً نتج عنه عدة رضوض في أجزاء مختلفة من جسمه، وتعرض كذلك لضربة قوية في عينه قد تتسبب في فقدانه البصر، ونُقل على إثرها إلى المستشفى الذي رفضت إدارته إعطاءه تقريراً طبياً يثبت حالته الصحية. ولا يزال في المستشفى تحت حراسة مشددة.

إلى والدي في معتقله بصنعاء

المشهد، لأجد كم هو مختلف ذلك المشهد حين شاهدتك تسمو فوقهم وأقدامك ترتفع فوق رؤوسهم، فحسبي أن أتخيل ذلك المنظر في تلك الزنزانة لأشعر بالزهو والفخر حين صرت في علو فوق رؤوس أولئك الأقزام الذين عرفوا أين يضعون أنفسهم.

والدي الغالي... ثمة نافذة صغيرة هي التي تفصل بينك وبين السجان، من خلال هذه النافذة يكفي أن يعلم ذلك السجان أنه عبرها ينظر إلى الظلام، ويتهادى إليك من خلالها الضوء. حسبك ذلك يا أبي لتعرف أن من يتطلع نحو النور لا يمكن إلا أن يكون امرأ قد سكن النور في قلبه وبين جوانحه، وبالتالي فلا غرابة إن آثار ذلك حنق وحفيظة من جبل على حياة الظلام وبؤس التفكير.

والدي العزيز... أستميحك عذراً إن لم أوفك حقك في هذه الرسالة، فقد خانتني الأحرف وخذلتني الكلمات وتجمد الحبر في بطن قلمي.

ثق يا أبي أن الصبر هو سلاحك الأمضى، وبه فقد استطعت أن تنصب لسجانيك محاكمة كان صبرك وأصغرك هم قضاتك العدول.

في الختام، وحتى الملتقى سنظل نعد الأيام والساعات ونطوي الدقائق، ونفوسنا تهفو لرؤيتك وحضنك الدافئ.

المرسلة ابنتك / صابرين صلاح السقلدي
عدن 2010/4/22

الناطق باسم الحوثي يطالب بالإفراج عن 1000 معتقل والداخلية تحذرهم من "اللعب بالنار"

الحكومة تتهم الحوثيين باختطاف مواطنين سعوديين ووزارة الدفاع السعودية تنفي

صعدت الحكومة من اتهاماتها للحوثيين بارتكاب خروقات لوقف إطلاق النار، ضمن سلسلة تصعيد إعلامي متبادل بين الطرفين منذ أسبوعين.

واتهمت الحكومة، الجمعة، الحوثيين باختطاف يمني ومجموعة من السعوديين في منطقة حرف سفيان، لكن الرد على الاتهام الرسمي جاء وبشكل لافت من وزارة الدفاع السعودية التي نفت وقوع الحادث.

مركز الإعلام الأمني، التابع لوزارة الداخلية، تحدث، نقلا عما وصفها مصادر موثوقة، عن قيام أحد العناصر الحوثية في حرف سفيان، ويدعى مبخوت شتبوني، وآخرين معه، بالتعرض لمواطنين سعوديين، الخميس، في مفرق حياشة المدرج بمديرية حرف سفيان، واقتيادهم إلى حياشة، موضحا أن الشتبوني ومجموعته تحفظوا على السعوديين لعدة ساعات، ثم أطلقوا سراحهم في ما بعد. وأشار إلى أن العناصر ذاتها اختطفت مواطنا يمنيا وتجري ملاحقتهم لتخليصه منهم والقبض عليهم.

وأمس الأحد نقلت صحيفة "المدينة" السعودية عن مصدر مسؤول في وزارة الدفاع بالمملكة عدم علمه باحتجاز مواطنين سعوديين في حرف سفيان.

وقال المصدر إن "ما يحصل في اليمن لا يعنينا بشيء، فهذا أمر داخلي تحله الحكومة اليمنية في شعبها".

وفي سياق متصل، قالت وزارة الداخلية إنها رصدت اجتماعا لقيادات الحوثيين في مديرية برط العنان محافظة الجوف، تضمن الدعوة للجهاد ضد الحكومة.

وذكرت في موقعها على الانترنت أن الحوثيين قاموا بعقد اجتماع في محافظة الجوف، وعمدوا إلى كتابة وتوزيع منشورات دعوا فيها أنصار الحوثي إلى الجهاد ضد الحكومة، كما دعت تلك العناصر في منشورها الذي وزعته في الأماكن العامة، المواطنين في مديرية برط العنان إلى الحضور لاجتماعهم القادم الذي سيقام في المديرية نفسها في الـ13 من جماد أول الجاري.

وحذرت الوزارة الحوثيين بمحافظة الجوف من "اللعب بالنار"، داعية إياهم إلى الالتزام بالنقاط الست وآلياتها التنفيذية، وحملتهم مسؤولية نتائج مثل هذه الأعمال التي قالت إنها "تستهدف زعزعة الأمن والاستقرار في المحافظة وعرقلة جهود اللجان المكلفة بإحلال السلام بمحافظة الجوف".

ورداً على الاتهام قال الناطق الرسمي باسم عبدالملك الحوثي، محمد عبدالسلام، إن ادعاءات الحكومة "ضجيج مفتعل يهدف إلى التهرب من الالتزامات بعد الوصول إلى المحك بخصوص الإفراج عن المعتقلين".

وقال عبدالسلام إنه "لم يحدث أي اجتماع في الجوف، كما أن الدعوة إلى الجهاد ضد الحكومة تتعارض مع ثقافتنا المعروفة، فنحن ندافع عن أنفسنا، كما أن وزارة الداخلية لا تحقق في الادعاءات قبل اتهامنا".

وطالب، في تصريح لوكالة الصحافة الفرنسية، السلطة بإنجاز تعهداتها المتعلقة بإطلاق سراح المعتقلين من جماعته، وقال: "لدينا حوالي ألف معتقل لدى السلطة، ولم نتسلم أيا منهم، ومازلنا ننتظر الإفراج عنهم، ونطلب من السلطة أن تفرج عن المعتقلين الآن". موضحاً أن عشرات المعتقلين الذين أعلنت صنعاء الإفراج عنهم ليسوا فعلا من عناصر جماعته، غير أنه اعتبر في الوقت ذاته الإفراج عن هؤلاء "خطوة إيجابية".

وأكد أن "الدولة تعهدت بتنفيذ مطالبنا المشروعة مقابل قبولنا بالنقاط الست الخاصة بوقف النار، وهذا ما أكده لنا الوسيط"، وقال إنهم قاموا بالإفراج عن كل الأسرى اليمنيين والسعوديين، وتسليم الإدارة المحلية للحكومة، وإنهاء التمترس والنزول من الجبال، بينما لم تقدم الحكومة أية خطوات من جانبها، على حد قوله.

قالت إن واقع الصحافة في اليمن خطير داعية المجتمع الدولي لسرعة التدخل

"مراسلون بلا حدود": السلطة اليمنية شددت سيطرتها على وسائل الإعلام للتعتيم على عملياتها العسكرية في صعدة والجنوب

تؤرخ منظمة مراسلون بلا حدود تدهور وضع حرية الصحافة في اليمن مؤخرا إلى بداية الفصل الثاني من العام الماضي 2009. وهو تاريخ اندلاع الحرب السادسة في وتصاعد وتيرة الاحتجاجات الجنوبية.

وقالت في بيان حديث إن السلطات شددت من سيطرتها على وسائل الإعلام "حرصا منها على فرض التعتيم على العمليات العسكرية التي تدور رحاها في شمال البلاد وجنوبها".

معلوم أن الصحافة المستقلة ومحرريها غدوا هدفا ثانيا لأجهزتها الأمنية كلما تجددت الحرب في صعدة أو ارتفعت موجة الاحتجاجات في المحافظات الجنوبية.

وكانت السلطة قامت في الـ5 من مايو 2009 بشن غارات على وسائل الإعلام المستقلة ومصادرة آلاف النسخ من صحف: الأيام، النداء، المصدر، الديار، الشارع، المستقلة، الأهالي، والوطني، فضلا عن إغلاق مواقع الكترونية عديدة، ثم لاحقا أقدمت الأجهزة الأمنية بمدينة عدن على محاصرة مقر "الأيام".

سرعان ما تلاشى الأمل الذي انبثق عن الوعود التي قطعها الرئيس علي عبدالله صالح في مؤتمر نقابة الصحفيين اليمنيين منتصف مارس 2009.

وفي بيان منظمة مراسلون بلا حدود، وهي منظمة دولية مستقلة تعنى بالحريات الصحفية في العالم ، اعتبرت ما يحدث في الواقع الصحفي اليمني خطيراً جداً للصحف والصحفيين.

وإذ قالت إن وضع القطاع الإعلامي يسوء يوماً بعد يوم، ويزداد عدد الدعاوى المرفوعة ضده، دعت المجتمع الدولي إلى أن يتدخل على وجه السرعة.

وتطرق بيان المنظمة إلى مشروع قانون الصحافة الذي قالت "إنه رفعه المؤتمر الشعبي العام الحاكم في العام 2005 ليحل محل القانون النافذ، وتنظر اللجنة البرلمانية حالياً في المشروع".

المنظمة التي كشفت عن عدم تجاوب السلطة اليمنية مع طلبها تأشيرة دخول البلاد في 18 فبراير الماضي، ذكرت عدداً من القضايا التي وقعت بحق الصحافيين خلال الفترة الماضية، والملاحقات والاعتقالات التي طالت صحفيين يمنيين.

تحت عنوان "المقالح في مواجهة القضاء" أوردت تفاصيل قضية الزميل محمد المقالح رئيس تحرير موقع "الاشتراكي نت"، التي جاء فيها أن 5 مسلحين مقنعين اعترضوا طريق المقالح في ليل الـ17 من سبتمبر الفائت، وسط العاصمة صنعاء، واختطفوه إلى مكان مجهول بعد يومين على نشر المقالح مقالا يندد بشن الطيران اليمني غارات على المدنيين الذين اضطروا للفرار من منطقة صعدة، حيث كانت تدور معارك حامية بين الجيش وحركة التمرد الحوثية.

وأشار البيان إلى نفي السلطة اليمنية على مدى 4 أشهر من اختطاف المقالح، ضلوعها في اختفائه أو علمها بمكان المقالح، إلى أن أعلنت السلطات الرسمية خبر اختطافه ونقله إلى سجن الأمن السياسي في 30 يناير الفائت، بانتظار محاكمته. وفي 3 فبراير الماضي مثل المقالح أمام محكمة أمن الدولة (المحكمة الجزائية)، حيث ذكر في جلسة الاستماع أنه تعرض للتعذيب وحُرم من الطعام لعدة أيام، إلا أن مسؤولي المحكمة استمروا في محاكمته جنائياً على الرغم من عدم وجود أدلة لارتكابه أية جريمة. واستمرت محاكمته في المحكمة الجزائية بعد قرار الإفراج عنه في الـ24 من مارس الفائت، جراء تدهور حالته الصحية. ويمثل في ذات الوقت أمام محكمة الصحافة بتهمة إهانة رئيس الجمهورية، على خلفية مقال كتبه في أغسطس 2005 أورد فيه أن الرئيس علي عبدالله صالح سيعدل عن قرار عدم ترشيح نفسه للانتخابات الرئاسية التي جرت في 2006، تم تحريكها مؤخراً.

وفي 17 أبريل الفائت، طلب المقالح من قاضي المحكمة الابتدائية محاكمة خاطفيه، وهم عناصر ينتمون إلى الأجهزة الأمنية. ولكن القاضي رفض تسجيل شكوى، وقال للمقالح بأنه يستطيع التقدّم بها لدى المحكمة الجنائية الدولية التابعة للأمم المتحدة.

منظمة مراسلون بلا حدود خصصت في بيانها محوراً تحت عنوان "وابل من الدعاوى"، رصدت فيه قائمة من الانتهاكات التي طالت صحفاً وصحفيين خلال الفترة الماضية، ومنها صحيفة "النداء"، لافتة إلى أن الـ2 من مايو القادم هو موعد النطق في القضية المرفوعة ضد "النداء" من قبل وزير الإعلام في ديسمبر 2009، اتهمها بنشر أخبار خاطئة والتحريض على العنف.

وتم استجواب رئيس التحرير سامي غالب و3 صحافيين هم عبدالعزيز المجيدي وشفيع العبد وفؤاد مسعد، إضافة إلى الكاتب ميفع عبدالرحمن عضو اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، حول حركة "الحراك" ومقالات أخرى اعتبر الوزير أنها تشكل خطراً على الوحدة الوطنية والديمقراطية.

إلى قضية "النداء"، أورد بيان منظمة مراسلون بلا حدود العديد من الانتهاكات، ومنها التي طالت الزميل أنيس منصور مراسل صحيفة "الأيام" في محافظة لحج، حيث مثل أمام المحكمة الجزائية المتخصصة التي افتتحت في لحج في 18 أبريل الماضي. وكان الزميل أنيس سبق أن صدر حكم في حقه في 15 يوليو 2009، قضى بسجنه 41 شهراً مع النفاذ، بتهمة "تقويض الوحدة الوطنية" و"الانفصالية"، في نهاية محاكمة سياسية بامتياز.

في 18 أبريل، حُكم على رئيس تحرير صحيفة "اتجاهات" أحمد الأسدي، ونائبه محفوظ البعيثي، بالسجن مع وقف التنفيذ، إثر تقدم وزارة الإعلام بشكوى ضدهما في أعقاب نشر مقالة حول المعارضة السعودية.

وفي معرض استعراضها للانتهاكات التي طالت عدداً من الصحفيين اليمنيين خلال الآونة الأخيرة، لفتت منظمة مراسلون بلا حدود إلى إدانة المحكمة المكلفة بالنظر في قضايا المطبوعات والنشر الصحافي خالد عبدالهادي العامل في الموقع الإخباري للحزب الاشتراكي المعارض "الاشتراكي نت"، والتي قضت بتغريمه مبلغاً قدره 30.000 ريال (108 يورو) (10.000 ريال لخزينة الدولة و20.000 لصاحب الشكوى).

وذكرت أن وضع حرية الصحافة في اليمن تدهور إلى حد بعيد منذ بداية الفصل الثاني من العام 2009، إثر تعزيز السلطات سيطرتها على القطاع الإعلامي، حرصاً منها على فرض التعتيم على العمليات العسكرية التي تدور رحاها في شمال البلاد وجنوبها.

وأوضحت أنه من المقرر أن يكون في 24 مايو النطق بالحكم في قضية فؤاد راشد رئيس تحرير موقع "المكلا برس"، الذي تعرض للتوقيف يوم 4 مايو 2009، ونقل إلى سجن صنعاء المركزي، وسيحاكم في اليوم ذاته كل من الصحافي صلاح السقلدي والناشط الحقوقي أحمد الربيزي. تعرّض مدير شبكة خليج عدن الإخبارية صلاح السقلدي للتوقيف في 18 يونيو 2009 في منزله الواقع في عدن. وإثر استجوابه في مقر أجهزة الاستخبارات، أحيل في 22 يونيو إلى أحد السجون في صنعاء، حيث منعت عليه زيارات الناشطين الحقوقيين وممثلي نقابة الصحافيين قبل نقله في 17 فبراير 2010 إلى سجن صنعاء المركزي، حيث ينتظر محاكمته حالياً. أما أحمد الربيزي فقد عمدت القوى الأمنية في عدن إلى توقيفه في 12 مايو 2009.

وتطرقت المنظمة إلى مصادرة الصحف من قبل وزارة الإعلام ومنع بعضها من الطباعة، وقالت "إن أسبوعية "الوطني" المستقلة محظورة منذ الثالث من نيسان/أبريل 2010 بقرار من وزير الإعلام بمنع طباعتها لتغطيتها مهرجان الحراك الجنوبي".

كما صادرت السلطات اليمنية في 11 مارس 2010 معدات إرسال الفضائيتين العربيتين الإخباريتين "العربية" و"الجزيرة" على خلفية اتهامهما بالانحياز في تغطية الحركة الاحتجاجية في الجنوب. مشيرة إلى أنه "من الواضح أن السلطة تريد التخلص من كل الشهود المحتملين".

وتضمن بيان مراسلون بلا حدود، توقيف مؤسس وصاحب "الأيام" هشام باشراحيل في يناير 2010، غداة إقدام قوى الأمن على تطويق مقر جريدته لمدة 24 ساعة، وأفرج عنه في 23 مارس 2010 لأسباب صحية. وكان أحد أولاده وهو رئيس التحرير هاني باشراحيل قد تعرّض للتوقيف في الوقت نفسه، فيما اعتقل ابنه الثاني محمد باشراحيل في 5 يناير. ولا يزال هاني ومحمد باشراحيل قيد الاعتقال.

في 27 ديسمبر 2009، أقدمت القوى الأمنية على توقيف الصحافي خالد الجحافي العامل في الموقع الإخباري "الصحوة نت"، بينما كان يصوّر مواجهات بين عناصر الشرطة ومناصرين للانفصاليين في الجنوب، فأبرح ضرباً بناء على أمر صادر عن رئيس مديرية الأمن في المحافظة علي محمد الأزرقي.

الإرياني....

كما اعتقل في 18 يناير الماضي بعد مشاركته في مهرجان بالمسيمير-لحج، وقد تم الإفراج عنه بضمانة تجارية.

وفي جلسة أمس طالبت النيابة بإنزال أقصى عقوبة على المتهم، وقد قرر رئيس المحكمة الجزائية بعدن القاضي محمد الأبيض تأجيل النظر في القضية إلى جلسة لاحقة في 9 مايو، كما ألزم النيابة بتقديم أدلة الإثبات.

وفي حضرموت، حجزت المحكمة الجزائية قضية فواز باعوم للحكم في 2 مايو المقبل، وتتهم النيابة -فواز وهو نجل حسن باعوم القيادي في الحراك، بارتكاب أفعال إجرامية بقصد المساس بالوحدة الوطنية.

ومعلوم أن فادي باعوم الشقيق الأكبر فواز، حكم عليه الشهر الماضي بالسجن 5 سنوات، وذلك بعد محاكمته أمام المحكمة الجزائية بصنعاء.

وبدأت إسبت الماضي في المكلا- حضرموت محاكمة 18 ناشطا، بتهمة ارتكاب أفعال إجرامية بقصد المساس بالوحدة الوطنية وتعطيل أحكام الدستور.

وخلال الشهور الماضية صدرت أحكام بالسجن لمدد تتراوح بين سنة و10 سنوات في حق العشرات من كوادر الحراك الجنوبي، أبرزهم السفير قاسم عسكر الذي عمل سفيراً في الجزائر وموريتانيا، خلال العقدين الأخيرين، والبرلماني السابق احمد بامعلم، والاستاذ الجامعي حسين العاقل، والكاتب حسين زيد بن يحيى والعميد علي السعدي.

وصباح السبت الماضي أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في المكلا حكماً بالسجن لمدة 10 سنوات بحق رئيس حزب التجمع الوحدوي اليمني ناصر محفوظ باقزقوز كما انزلت عقوبات مماثلة بحق آخرين من كوادر الحراك وأعضاء المعارضة.

وتصف قوى المعارضة والمنظمات الحقوقية هذه الأحكام بأنها سياسية تصدر عن محاكم غير دستورية، ولا تتوافر على الحد الأدنى من شروط المحاكمة العادلة.

وبالمثل، فإن أغلب المتهمين الذين يمثلون أمام المحاكم الجزائية المتخصصة لا يعترفون بشرعيتها، ويعتبرون أن أي جهد قانوني في مواجهة الادعاء، سيكون عبثياً بالنظر إلى تبعية هذه المحاكم للسلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية. ويرفض هؤلاء استئناف الأحكام القاسية التي تصدر ضدهم.

وتأخذ منظمات حقوقية على هذه المحاكم الجزائية عدم التزامها الاجراءات والضمانات المنصوص عليها في الدستور والقوانين، في حين يرى بعضها أن وجودها من الأساس غير شرعي.

وأدت محاكمة بعض أصحاب الرأي المعارض في هذه المحاكم إلى تكريس الصورة السلبية عنها، كما حدث في حالة الزميل محمد محمد المقالح الذي تم اختطافه لمدة 4 أشهر من جماعة تابعة لجهاز الأمن القومي، لكن النيابة قدمته إلى المحكمة باعتبارها الجهة التي قررت حبسه احتياطياً، وهو ما يتناهض مع المذكرات الصادرة عن النائب العام، والتي تؤكد عدم علاقة النيابة بالإخفاء القسري للمقالح.

وفي الجلسة الثانية من المحاكمة في فبراير الماضي، رفض القاضي رضوان النمر طلب الدفاع بالافراج عن موكله لأسباب صحية. لكن المقالح غادر المعتقل بناء على توجيهات رئاسية ماوضع القاضي رضوان النمر في حالة انكشاف قانوني واخلاقي، لكن ذلك لم يمنعه من مواصلة مهمته كقاض يمثل أمامه متهم طليق بأمر رئاسي، وليس بإرادة المحكمة التي يزعم قضاتها بأنهم لا يخضعون لأي سلطة خارج سلطة القانون.

وخلال العامين الأخيرين سيقت السلطة العشرات من أبرز ناشطي الحراك، فضلاً عن المئات من المتهمين بالحوثية إلى هذه المحاكم، لكنها تدخلت أثناء النظر في القضايا، للإفراج عن بعضهم في سياق صفقات سياسية دون انتظار ما ستسفر عنه محاكماتهم.

ولم تفعل السلطة شيئاً في الواقع للرد على اتهامها باستخدام القضاء اليمني كأداة لتصفية الحسابات مع معارضيها، بل واصلت زج العشرات في اقفاص الاتهام بدعاوى كيدية.

ومن المنتظر أن تستخدم السلطة هذه الأحكام، لاحقاً، لتحقيق مكاسب سياسية كإصدار عفو رئاسي خلال مايو المقبل بمناسبة العيد الوطني.

ويطالب المجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك منذ فبراير 2009 بإطلاق سراح أصحاب الرأي والمعتقلين بسبب التعبير عن الرأي. وقد صار بند إطلاق «المعتقلين السياسيين» شرطاً تضعه المعارضة لاستئناف الحوار مع الرئيس علي عبدالله صالح وحزبه لكن الرئيس ومعاونيه يعتبرون أن هؤلاء المعتقلين صاروا في ذمة القضاء.

وبحسب رسالة موجهة من عبدالكريم الإرياني وأحمد بن دغر إلى اللقاء المشترك مطلع أبريل الجاري فإن القضاء هو صاحب الاختصاص في تقرير مصير المعتقلين.

ومعلوم أن الإرياني وصف القضاء اليمني بالفاسد، إذ قال لصحيفة خليجية مؤخراً إن القضاء اليمني ليس ضعيفاً في حاجة لتقوية، بل فاسد من الأساس.

وقد أدت تصريحات الإرياني إلى غضب في دوائر السلطة، كما صدر بيان من مجلس القضاء الأعلى يدين تصريحاته.

أما أحمد بن دغر فقد سبق إدانته من القضاء اليمني بتهمة التآمر على الوحدة اليمنية وحكم عليه بالسجن 3 سنوات.

والمحقق أن تكتيكات السلطة القانونية، ولجوءها إلى استخدام القضاء في معاركها السياسية، قد أدى إلى تآكل مصداقية القضاء اليمني، وبدّد كل التوقعات في إمكان تحقيق تقدم في أداء واستقلالية منتسبيها.

وتكشف الرسائل التي يبعثها المؤتمر الشعبي (حزب الرئيس علي عبدالله صالح) عن إصرار السلطة على التشبث بورقة القضاء في إدارة الأزمات الوطنية، وتظهر في الوقت نفسه درجة استعداد مستشاري الرئيس ومعاونيه داخل الواجهة الحزبية للسلطة (المؤتمر الشعبي) على الامتثال لما يطلب منهم، حتى وإن كان يتناقض مع قناعاتهم ومواقفهم المعلنة.

مسلسل الاعتقالات والمحاكمات التي تستهدف المعارضين السلميين وأصحاب الرأي والصحفيين المستقلين والمعارضين، يؤكد مجدداً اخفاق السلطات في معالجة الأزمات المتوطنة في اليمن وعدم قدرتها على التكيف مع مطالب فئات واسعة داخل المجتمع اليمني، واحتقارها لغة الحوار مع الآخر، ولجوءها إلى استنزاف المظاهر الدستورية للنظام السياسي، وبخاصة القضاء الذي يسدّد منذ سنوات فاتورة حماقات ومقامرات.

نقابة ...

وقال رئيس نقابة أعضاء هيئة التدريس الدكتور عبدالله العزعزي،في تصريح لموقع "الصحوة نت"، إن ما ورد عن المجلس الأعلى للجامعات بشأن الاستجابة لمطالب أعضاء هيئة التدريس المضربين منذ 3 أسابيع، غير صحيح.

وإذ يمارس مسؤولون في المجلس الأعلى للجامعات أساليب تهديد ووعيد تجاه أعضاء النقابة الممتنعين عن التدريس في جامعتي صنعاء وعمران، بأنه سيتخذ إجراءات عقابية بحقهم، اعتبر العزعزي تلك التهديدات التي وجهت "لعمداء الكليات ورؤساء الأقسام بإقالتهم لتقصيرهم في رفع الإضراب، مخالفة للدستور والقوانين النافذة والمواثيق الدولية التي صادقت عليها اليمن، والتي كفلت جميعها حق المطالبة بالحقوق سلمياً للأفراد والهيئات والنقابات المهنية والعمالية". ووزعت نقابة أعضاء هيئة التدريس مساء أمس، تعميماً لمنتسبيها "تدعوهم إلى الكف عن الشائعات ومواصلة الإضراب الشامل والمفتوح حتى تنتزع مطالبها وحقوقها التي التزمت بها رئاسة الجامعة قبل فترة.

ولفت العزعزي إلى وجود مخالفة قانونية تتمثل في أن رئيس الحكومة هو رئيس المجلس الأعلى للجامعات، وتابع: كما هناك 5 أعضاء في المجلس الأعلى للجامعات لا تتوفر فيهم شروط العضوية في المجلس، حيث يشترط في عضوية المجلس درجة الأستاذية، بينما هناك 5 من أعضائه لا يحملون سوى درجة أستاذ مشارك وأستاذ مساعد.

وكان المجلس الأعلى للجامعات اليمنية أقر في اجتماعه أمس تشكيل لجنة وزارية من وزراء الخدمة المدنية والتأمينات والتعليم العالي والبحث العلمي والمالية، لإعداد المعالجات الخاصة بالوظائف النوعية في الجامعات الحكومية والرفع بها للمناقشة والإقرار.

علماء...

الحاجة، وانتشار الرياضة النسوية المصادمة لفطرة المرأة وحشمتها، وانتشار التبرج والصور الليلية. معتبراً ما ينشر في صحف حكومية كصحيفة الثقافية وملحق أفكار التابعين لمؤسسة الجمهورية وبعض الصحف الأهلية كصحيفة المستقلة "دعوة صريحة للفاحشة"، مطالباً بإيقاف تلك الدعوات، "إلى غير ذلك من المنكرات في عموم البلاد، والتي تؤدي إلى الانحلال وضياع الهوية وانتشار الجرائم وشيوع العصابات وانعدام الأمن".

هيئة العلماء التي أصدرت قبل نحو شهر بياناً خاصاً يحرّم تحديد سن الزواج، أشارت في بيانها الجديد إلى أن التعديلات الخاصة بمشروعي قانون الجرائم والعقوبات وقانون الأحوال الشخصية، الذي يحدد سن الزواج، تعد ضرباً من "العبث"، داعية الرئيس إلى "صيانتها من العبث والتعديلات المخالفة للشريعة بضغط وإلحاح من المنظمات الأجنبية"، وخصّت بالذكر تحديد سن الزواج، معتبرةً أن ذلك "مخالفة صريحة للشريعة الإسلامية وخرق صارخ للدستور"، وأن تحديده قد يعرض الحكومة "لفقدان شرعيتها وإيجاد مبرر لمن يسعون للخروج عليها".

وفي ما يتعلق بالتربية والتعليم، لم يجد العلماء أي اختلالات في العملية التعليمية سوى أنها تتعرّض للمؤامرات. ففي المطلب الثالث من بيانها الذي تضمن 7 مطالب، استند البيان إلى إيراد 6 شواهد على المؤامرات التي تواجهها التربية والتعليم، وهي: تقليص حصص المقررات الدراسية في القرآن الكريم والتربية الإسلامية واللغة العربية، الاختلاط والتآمر على الحجاب، فرض الرياضة النسوية والموسيقى والرحلات المختلطة، التدخل من قبل المنظمات الأجنبية، إلغاء الشهادة الثانوية التكميلية لحفاظ القرآن الكريم، إهمال رعاية ودعم مدارس تحفيظ القرآن الكريم، وغياب الرقابة على المراكز والمعاهد والمدارس الأجنبية. مؤكدين أنها "ستؤدي إلى إخراج جيل جاهل بدينه ومنحرف وفاسد يفقد هويته ويضعف ولاؤه لدينه وأمته".

بعدها تأتي هموم المواطنين الحقيقية في أدنى سلّم الأولويات للعلماء، وطالب البيان في النقطة الخامسة بـ"رفع المعاناة الاقتصادية عن الرعية بدعم السلع الأساسية والنفط ومشتقاته، وإيقاف سياسة الجرعات مما يخفف من اتساع دائرة الفقر وتقليص البطالة والجرع ويمنع الارتهان للخارج"، وأضاف: واتخاذ قرار حازم لمنع الربا والذي يعد حربا لله ولرسوله وسببا رئيسا في الأزمة المالية العالمية.

وبدت المظالم والمتعلقة بحريات السجناء، في آخر اهتمامات علمائنا الذين طالبوا الرئيس في بيانهم بـ"التعجيل برفع المظالم وإعادة الحقوق إلى أهلها وإطلاق سراح المسجونين دون أمر قضائي وإحالة أصحاب القضايا منهم إلى المحاكم الشرعية"، اتقاءً "لدعوة المظلوم التي ليس بينها وبين الله حجاب والموجبة لاستجلاب العقاب والمتسببة في هلاك الأمم والشعوب (واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة) الأنفال".

وكان البيان أشاد بفكرة مشروع الاتحاد العربي الذي تقدم به الرئيس إلى مؤتمر القمة العربية في "سرت" بليبيا، مبدياً استعداد العلماء الوقوف إلى جانب الرئيس لتحقيقه باعتبار ذلك "منطلقا لتحقيق الوحدة الإسلامية الشاملة".

وإذ أكد العلماء للرئيس في بيانهم على "تمسكهم بوحدة اليمن ورفضهم لأي إخلال بالأمن ومطالبتهم بالمحافظة على منهج الحوار مع الجميع لإخراج البلاد من أزماتها"، رجوه سرعة توجيه الجهات المعنية لإيجاد معالجات "لما تم ذكره وأي أمر أو ظاهرة تخالف شرع الله".

ومن جهة ثانية، دعا الشيخ عبدالمجيد الزنداني المشاركين خلال اختتام فعاليات ندوة "تقوية الإيمان وزيادته"، التي نظمتها جامعة الإيمان نهاية الأسبوع الفائت، إلى جمع توقيعات "تؤيد فتوى العلماء حول قانون تحديد سن الزواج وإرسالها إلى أمانة الفضيلة لتتولى الأخيرة تسليمها للمسؤولين، قبل أن تستغل فرصة انشغال النساء بقضية عامة ويمرر القانون".

وفي الندوة التي شارك فيها ممثلون رسميون من الحكومة، اقترح مشاركون تنظيم "مسيرة مليونية للتنديد بتغيير القوانين"، لكن (الزنداني) طمأنهم بأنها لن تغير "لا سيما تحديد سن الزواج، ورياضة المرأة". واستدرك: لكن إذا استدعى الأمر ولم تفلح محاولاتنا فسننظم مسيرة". معتبراً أن المعوق الوحيد أمام عدم تحديد سن الزواج هو الضغط الذي تقوم به المنظمات المحلية وهي تقوم "بتهديد ثقافة المجتمع، وإشاعة للفاحشة".

وصدر بيان ختامي عن الندوة يدعو المسلمين وأبناء الشعب إلى تجسيد معاني الأخوة الإسلامية، ويحذر من الدعوات الطائفية والعنصرية. ورفع البيان باسم المشاركين شكوى إلى وزارة الأوقاف من "إغلاق جامع العامرية بمديرية رداع، محافظة البيضاء، ومنع الصلاة فيه وتحويله إلى متحف"، مطالباً إياها بفتح الجامع.

وكان الزنداني شنّ هجوماً على اتحاد نساء اليمن واللجنة الوطنية للمرأة، واتهمهما بأنهما يهددان ثقافة المجتمع ويشيعان الفاحشة". فيما اعتبرهما رئيس مركز الإيمان للدراسات والبحوث في الجامعة عبدالملك التاج "رأس السم والحربة والوكيل الحصري للمنظمات الدولية للمطالبة بتعديل قوانين وسن قوانين مثل قوانين تعديل الميراث وتقسيم الحضانة بين الرجل والمرأة، وتحديد سن الزواج".

للعام العاشر على التوالي

الصناعات المتنوعة تكرم 2800 طالبه في مهرجان المائدة المدرسي

تقييم شركة الصناعات المتنوعة ومواد التعبئة التابعة لمجموعة هائل سعيد انعم يوم المائدة المدرسي 2010م والذي تنطلق فعالياته خلال الأسبوع الجاري في 70 مدرسة في عموم محافظات الجمهورية وسيتم خلال المهرجان تكريم حوالي 2800 طالبه .

وقالت المجموعة في بلاغ صحفي إن المهرجان ويأتي في إطار الفعاليات الاجتماعية التي تقوم بها المجموعة انطلاقا من واقع شعورها بالمسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع ومساهمة منها لدعم جهود التعليم في البلاد .

وأعرب فائز سعيد عبده سعيد مدير عام شركة الصناعات المتنوعة ومواد التعبئة عن سعادته لتبنى شركة الصناعات المتنوعة ومواد التعبئة الإعداد والتجهيز لهذا المهرجان كونه يهتم بأهم الشرائح في المجتمع والتي على الجميع أن يتحمل مسئولية المساهمة في إعدادها الإعداد الجيد وتهيئتها لتحمل مسؤوليتها المستقبلية متمنيا أن يحقق المهرجان أفضل النتائج المرجوة .

الجدير بالذكر أن مهرجان يوم المائدة ياتي تواصلا لما تم عمله من مهرجانات خلال العشر سنوات السابقة

المدى
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص. ب: (12070)
التوزيع: سيار 734658242
www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com

التهاني القلبية الحارة نزفها للأخ
عبدالله المشرقي بمناسبة زفاف
ابنته على الشاب محمود
نجل الدكتور نجيب ياسين
متمنين للعريسين حياة سعيدة في عش الزوجية،
وبالرفاء والبنين
المهنئون:
أحمد الحاج، عمر محمد عمر، شاهر مصعبين، سليم أحمد صالح،
عادل محسن، رضوان السقاف، نصر ديان

احتفل الصديق العزيز
صالح صالح اليافعي
يومي الجمعة والسبت في تعز بزفافه الميمون وسط
فرحة وابتهاج الأهل والأصدقاء
وبهذه المناسبة نهديه كل التهاني والأمنيات بدوام
الأفراح والسعادة في حياته الزوجية
المهنئون:
محمد سعيد، إبراهيم علي، هزاع
وعبدالرقيب سعيد، فائز عبده،
وكافة الأصدقاء والأحبة

قصاصةٌ من رزنامة الفساد

الخزينة العامة تدفع مرتبات محامين يمنيين!

■ يحيى هائل سلام

المئات من الموظفين العموم، بالجمهورية اليمنية، في غير قطاع حكومي، وعلى وجه الكثرة منها، قطاع التربية والتعليم، انصرفوا إلى الاشتغال، بمهنة المحاماة، وفي المقابل، صلاتهم جميعها، بالوظيفة العامة انقطعت، في ما عدا صلة واحدة وحيدة: الراتب الشهري!

في مديرية ذي السفال، بمحافظة إب، لوحدها، ما يقارب الـ20، من موظفي التربية والعليم، على ذلك الحال..

والنتيجة – الواقع، أن مليون ريال على وجه التقريب، في الشهر الواحد، وبالتالي، في العام الواحد 12 مليون ريال، تغادر الخزينة العامة، إلى جيوب المحامين أولئك، كمرتبات، فيما هي أجور بلا مقابل، إذْ ما من واجبات وظيفية يلتزمونها، أو أعمال يقومون بها، سوى الترافع أمام المحاكم، وحضور جلسات التحقيق في أقسام الشرطة، والنيابات العامة، ومن الواضح أنها أعمال، غير ذات صلة بمهام وواجبات موظفي التربية والتعليم، سواءً المدرس منهم، أو وكيل المدرسة، أو النائب في الإدارة التعليمية!

مدير مكتب التربية والتعليم بمحافظة إب، يعلم ذلك، ومكتبا المالية، والخدمة المدنية بالمديرية يعلمانه، كما والمجلس المحلي، لكنهم جميعاً يلتزمون الصمت، ولا شيء غير الصمت.

أهو العجز؟ لعله، وقد تكون أشياء أُخرى: المصلحة، وربما الخوف، باعتبار أن من بيته من زجاج...!

على هامش الاحتمالات تلك، ثمة ما يثير الضحك، والشفقة في آن واحد: رئيس المجلس المحلي بالمديرية، ومعه مدير مكتب المالية، أرسلا بأسماء الموظفين / المحامين، إلى رئيس محكمة ذي السفال الابتدائية، وقالا له في خطاب رسمي: المذكورون أعلاه موظفون عموم، فلا تسمح لهم بالترافع أمام المحكمة!

كان ذلك كل ما استطاعاه، أما أن يبادرا إلى اتخاذ الإجراءات القانونية إزاء حالات الانقطاع الوظيفي عن العمل تلك، ومحاسبة المتسترين عليها من مدراء المدارس، أو الإدارة التعليمية، كما واتباع كل سبيل قانوني، من شأنه استعادة الملايين التي صرفت للموظفين /المحامين، طوال السنوات الماضية، من الخزينة العامة، بغير وجه استحقاق، فلا شيء من ذلك، لا شيء البتة.

بلى.. لم يفعلا شيئاً من ذلك، غير أنهما، وفي نهاية خطابهما الرسمي، لم ينسيا أن يشكرا رئيس المحكمة على تعاونه، في حماية المال العام!

بالتأكيد، فليس هذا مقام التفاصيل، أو تعيين الحالات، غير أن في الواقع ما يتجاوز مقاصد السخرية:

رئيس قسم الرقابة والتفتيش المالي والإداري، في الإدارة التعليمية بمديرية السياني –محافظة إب، والذي من صميم مهماته وواجباته الوظيفية، رصد حالات الانقطاع الوظيفي عن العمل، هو من كبار المحامين، وواحد من أشهرهم في محافظتي إب وتعز، لكنْ، نهاية كل شهر ميلادي، هو يحضر إلى مقر عمله لاستلام الراتب، وربما أنه لا يحضر حتى نهاية كل شهر، ويكتفي باستلامه من شبك البريد!

للمشهد وجه آخر: قبل أكثر من 4 سنوات، م.س. البعداني، تخرج من كلية التربية الفنية، ومنذ ذلك الحين، شهادته محشورة في خزانة الثياب، فهو لم يجرؤ على مجرد الحلم في الحصول على وظيفة، واليوم، هو ليس أكثر من (شاقي) في أعمال البناء.

آلاف العاطلين عن العمل، من خريجي الجامعات، ليسوا أوفر حظاً منه، فهم، ومنذ سنوات، يواصلون اصطفافهم في طوابير الخدمة المدنية، للحصول على وظيفة، وفي الغالب، هم إلى انتظار، وبغير أمل.

لو أرادت، فبوسع حكومة مجور، أن تعثر عن وظائف، ولو لمئات من أولئك العاطلين، بإحلالهم بدلاً عن أولئك المعشر من الموظفين /المحامين، لكنها، وعلى ما يبدو، لن تفعل، لأنها ملتزمة بمسار الفساد المستقيم، ولا ترغب بالحياد عنه!

على أنه، هنا.. والآن، لم يعد الفساد حكراً على المؤسسات الحكومية، فنقابة المحامين اليمنيين، بقبولها الموظفين العموم، كأعضاء في النقابة، ثم التصريح لهم بمزاولة المهنة، بتلك الصورة المتنافية بالإطلاق مع صريح القانون، إنما هي جزء من الفساد، ولاعبٌ فاعل في إشاعته، والترويج لثقافته المقيتة.

تلك مجرد قصاصة من روزنامة الفساد، وليس للرئيس علي عبدالله صالح، أن يزعج مواطنيه، بين الحين والآخر، بالأحاديث النافية للفساد، أو المطالبة بالدليل، ذلك أنه في اليمن فحسب، للفساد بطاقات تعارف، كما ولوحات إعلانية!

الصراع يتجدد بين المنطقة الحرة و"العقارب" على أراضي بئر أحمد

■ عدن - فؤاد مسعد

قام أمن المنطقة الحرة بعدن، الأربعاء الفائت، بهدم الأحواش الخاصة بمخطط أبناء منطقة بئر أحمد في مديرية البريقة الواقعة غرب مدينة عدن، الأمر الذي دفع عشرات الشباب من أبناء المنطقة للاعتراض على عملية الهدم ليتم تفريقهم من قبل الأمن واعتقال 3 منهم.

وقد أبدى أبناء منطقة بئر أحمد استياءهم من الإجراءات التي قامت بها الأجهزة الأمنية، ومنها تهديم الأحواش التي قال الأمن إنها تتبع أراضي المنطقة الحرة، بينما يؤكد الشيخ مهدي العقربي وعدد من أبناء المنطقة أنها تقع ضمن مخطط أراضي المنطقة، ويطالبون في حديثهم لـ"النداء" قيادة السلطة المحلية بعدن بحماية أراضيهم، مؤكدين أن القضية لا تزال منظورة أمام محكمة الأموال العامة بين الشيخ مهدي العقربي (ممثلا لقبيلة العقارب التي كانت إحدى مشيخات الجنوب قبل الاستقلال)، والمنطقة الحرة بعدن، ولم يتم الفصل فيها.

وقبل شهر استقبل محافظ عدن رسالة من رئيس الجمهورية لاحظت "قيام المجلس المحلي بمديرية البريقة بتجاوز صلاحياته وإعطاء الحق لبعض سماسرة الأراضي برئاسة المدعو مهدي سالم النقيلي في التزوير والتلاعب بأملاك الدولة في منطقة بئر أحمد".

رسالة رئيس الجمهورية التي تقول مصادر مطلعة إنها جاءت متأثرة بطرح مسؤولي المنطقة الحرة أحد طرفي الصراع، حملت "المجلس المحلي والسلطة المحلية بالمحافظة ما وصفتها بالمسؤولية المدنية والجنائية الكاملة على ما ترتب على السكوت عن نهب أراضي الدولة والمديرية" ورأت أنه "ونظراً لخطورة هذه التصرفات وما ترتب عليها من عبث بأموال الدولة والمواطنين.. عليكم القيام بإزالة كل ما ترتب على تصرفات المجلس المحلي بمديرية البريقة من أوضاع غير قانونية وإعادتها إلى ما كانت عليه".

منتصف فبراير الفائت كان أبناء منطقة بئر أحمد، ينفذون اعتصاما أمام مبني إدارة الأمن احتجاجاً على اعتقال الشيخ مهدي العقربي في نقطة العلم عندما كان عائدا إلى عدن، على خلفية النزاع القائم منذ أشهر على أراضي منطقة بئر أحمد بين أبناء المنطقة وإدارة المنطقة الحرة بعدن.

تواصل اعتقال الشيخ بينما تجدد الصراع في ظل إصرار الطرفين على السيطرة على الأرض المتنازع عليها. المنطقة الحرة تعد الأرض جزءا من أراضيها، فيما أبناء منطقة بئر أحمد يطالبون السلطة المحلية بحماية أراضيهم مما يطلقون عليها تدخلات المنطقة الحرة، والإفراج الفوري عن شيخهم.

وكان موقع مأرب برس الإخباري نقل عن محافظ عدن الدكتور عدنان الجفري توجيهه لرئيس المنطقة الحرة بعدن الدكتور عبدالجليل الشعيبي بصرف الأراضي المخططة في بئر أحمد لاستيعاب شباب المنطقة.

وفي التوجيه الذي صدر منتصف العام الفائت قال المحافظ إن إعطاء الشباب مخطط الأراضي يلبي حاجة التوسع الطبيعي في الأرض الواقعة في قطاع L التابع للمنطقة الحرة.

وفي أواخر أكتوبر الماضي صدرت تعزيزات للتوجيه ذاته من قبل مكتب رئاسة الجمهورية الذي وجه محافظ عدن باتخاذ الإجراءات وفقا للأولويات والاختصاص في ما يتعلق بمشروع مخطط شباب بئر أحمد من ذوي الدخل المحدود، وتمكينهم من الموقع لتنفيذ المخطط.

وقبل حوالي شهرين كانت الأجهزة الأمنية قد فرضت حصارا على منطقة بئر أحمد المعروفة باسم "العقارب" نسبة لمالكيها من "آل العقربي"، واستحدثت نقاطا أمنية في مداخل المنطقة. ويرجع الخلاف حينها لمحاولة أبناء المنطقة تنفيذ مخطط محلي قاموا بتصميمه ليتم اعتماده من قبل السلطة المحلية، وهو ما أثار حفيظة خصومهم في المنطقة الحرة الذين اعتبروا المخطط غير قانوني كون الأرض تابعة للمنطقة الحرة، التي نجحت في استعداء الأجهزة الأمنية ضد السكان الأصليين.

وبحسب مصادر محلية فقد قام الأمن الذي تواجد حينها بكثافة، بمنع ومصادرة أية مواد بناء يتم إدخالها إلى المنطقة تحت مبرر عدم قانونية مباشرة البناء من قبل الأهالي الذين سعوا لتنفيذ مخطط شباب بئر أحمد الذي سبق واعتمدته السلطة المحلية بعدن.

وإثر ذلك احتجز أمن المنطقة الحرة عددا من السيارات، ما جعل سكان المنطقة ينفذون اعتصاما آخر للتنديد بما أسموها الإجراءات الأمنية المشددة وحصار المنطقة رغم توافق الجهات المعنية على إعداد المخطط السكني من قبل لجنة رسمية تتألف من قيادة مديرية البريقة وموافقة كل من الهيئة العامة للأراضي، والهيئة العامة للمساحة العسكرية، واللجنة الزراعية.

يقول لـ"النداء" الشيخ مهدي العقربي إنه تم الاتفاق مع مالكي الأرض الواقعة ضمن حرم القرية على إنشاء مخطط حضري يتم من خلاله توزيع أراض سكنية للشباب، وشكلت لجنة لذلك الغرَض، وفي قرار صدر عن الهيئة الإدارية لمحلي محافظة عدن، العام الفائت، أكد المجلس المحلي موافقته على المخطط، وهذا ما ترفضه المنطقة الحرة التي تجزم أن الأرض تابعة للدولة والتصرف بها يقع ضمن اختصاصات إدارة المنطقة الحرة بعدن.

مصادر محلية تتهم مسؤولين في المنطقة الحرة بمحاولة إشعال فتنة في المنطقة بهدف الدفع بهم للتظاهر ورفع شعارات غير وطنية (انفصالية) يسهل تصنيفها ضمن فعاليات الحراك، وبالتالي إيجاد مبرر لقمعهم والاستيلاء على أراضيهم الواسعة، إلا أن إدارة المنطقة الحرة تتمسك بما تراه حق المنطقة في الأرض التي تعد ضمن أملاك الدولة ولا يجوز التصرف بها.

المحرر: أشرف الريفي
al_rify@hotmail.com

الاثنين 12 جمادى الأولى 1431هـ الموافق 26 ابريل 2010 العدد (234)
Mon. 12/5/1431 - 26 April 2010

صفحة اقتصادية متخصصة برعاية منتدى الإعلاميات اليمنيات (موف) والمركز الدولي للمشروعات الدولية (CIPE)

القضاء التجاري في اليمن.. واقع معاد للاستثمار وخطوات دون المستوى

الحديث عن القضاء التجاري ذو شجون، ويبرز الكثير من القصور والعوائق التي لا زالت تمثل حجر عثرة أمام نجاح هذا هذا القضاء التخصصي.

"النداء" ناقشت مع عدد من المهتمين والمتخصصين، وضع القضاء التجاري وتجربة المحاكم التجارية، موضحة عدداً من الإشكاليات التي يواجهها القضاء التجاري في اليمن، ابتداء من تواضع خبرات القضاة حديثي التخرج وافتقارهم للخبرات والمهارات، مرورا بالبيئة التشريعية التي لا تلائم طموحات الوسط التجاري، ووصولاً إلى التدخلات للتأثير في سير العدالة من قبل نافذين ووجهات.

ويجمع عدد من القانونيين على فشل القضاء التجاري في توفير بيئة آمنة للاستثمار، فيما يرى البعض أن هناك تحسناً ملحوظاً رغم أنه لا يرتقي لمستوى آمال وتطلعات القطاع التجاري في البلد.

نترككم مع حصيلة ما خرجت به "النداء" من تشخيص لواقع القضاء التجاري:

أشرف الريفي

قضاء غير مستقل

أمام المحكمة التجارية بأمانة العاصمة التقينا عدد من رجال الأعمال، وجميعهم شكوا من انتفاء صفة التعجيل في التعامل مع قضاياهم، فيما شكا البعض من تدخل نافذين للتأثير على القضايا، وتحدث آخرون عن وقوف الرشاوى والمحسوبية حائلاً أمام تحقيق العدالة.

المدير التنفيذي لمنظمة هود خالد الآنسي يرى أن الاهتمام بالقضاء التجاري يعد تعاملا جزئيا مع قضية عزوف المستثمرين في البلد، لأن ما يجب القيام به هو الاهتمام بالقضاء بشكل عام.

ويقول الآنسي إن المستثمر تواجهه مشاكل أمنية وإدارية تعرضه للاختطاف وربما القتل، ناهيك عن قضايا الأراضي والعقارات التي ينظر فيها أمام القضاء المدني وليس التجاري.

وأضاف: نريد أن يهم الاهتمام بالقضاء بشكل عام والقضاء الإداري خصوصا، والعمل على إشعار المستثمر بالأمان.

وفي الوقت الذي أشار فيه الآنسي إلى تحسن القضاء في المسائل الشخصية وإنجاز القضايا، قال إن التحسن الفعلي لا يكون بزيادة عدد القضاة أو بتوفير المبنى، لأن ما هو حاصل حاليا هو وجود قضاة مستقلين بدون قضاء مستقل.

وشدد على ضرورة إشعار القاضي بالأمان في وظيفته وحياته، موضحا أن هناك قضاة لديهم جرأة وبحاجة لمن يحمي حقوقهم.

ولم ينف الآنسي وجود تدخلات في أعمال القضاء التجاري تؤثر على العدالة كون القضاء التجاري جزءاً من القضاء بشكل عام. متهما الحكومة بالاهتمام بتشريعات لمواجهة الخصوم بدلا عن إصلاح القضاء.

وقال إن سعة المحكمة التجارية بالأمانة لا تتلاءم مع حجم القضايا، حيث يلاحظ القضاة يتناوبون في عقد الجلسات.

تعقيدات

المحامي سليمان عقلان نفى مساهمة القضاء التجاري في توفير بيئة آمنة للاستثمار، مدللاً بأن قانون الإيجارات صادر ضد الاستثمار والمستثمرين، بحيث لا يستطيع صاحب ورشة مثلا أن يستقر لوجود نصوص مكتوبة تشير إلى أنه عند انتهاء المدة القانونية أو عدم انتهائها ترفع دعوى أمام المحكمة التجارية، ليأتي القاضي ويطبق القانون، بإخلاء العين المؤجرة، بينما القانون المدني السابق الذي كان موجودا منذ 86 وما بعد، تضمن نصا بعدم إجازة إخلاء العين المؤجرة إلا بشروط معينة منها اذا كان صاحبها يحتاجها بعد إثبات ذلك.

وقال عقلان إن 50 60%- من القضايا الماثلة أمام المحكمة التجارية هي قضايا إيجارات، وجميعها إخلاء للعين المؤجرة، ولم يصدر حكم لصالح المستأجر إلا نادرا.

ومن منطق شيء أفضل من لا شيء، اعتبر عقلان أن إنشاء مجلس قضاء خارج صلاحيات رئيس الجمهورية ومشاغله ولو شكليا أمر جيد على الأقل أن هناك هيئة تأسست، وتجتمع دوريا وتنظر في تظلمات معينة، وتصدر قرارات معينة.

وتحدث عن تعقيدات يواجهها المحامي في المحاكم التجارية أبرزها أن الادارة القضائية غير مؤهلة، حيث إن هناك أحيانا أمين سر لا يجيد الكتابة أو الإملاء، إضافة إلى أن الملفات القضائية أحيانا تكون غير مرتبة، ناهيك عن عدم وجود مدراء محاكم مؤهلين في الادارة القضائية حتى اليوم. متطرقا للازدواجية في مهام القاضي بين السلطة التنفيذية والقضائية، حيث إن مهام رئيس المحكمة واختصاصه الإشراف على كل موظفي المحكمة، ناهيك عن مسؤوليته العليا عن الشؤون المالية. في الوقت الذي يفترض أن تكون هذه المسؤولية من اختصاص وزارة العدل ومدير المحكمة.

ويرى عقلان أن تعيين خريجي كلية الشريعة والمعهد القضائي قضاة او محامين لا يخدم القضاء التجاري، مقترحا أن يتدرج الخريج من أمين سر للمحاكم ومعلن، أو محضر، خصوصا وهناك مشاكل في دور المحضرين والمعلنين، ناهيك عن عدم توفير وزارة العدل للمحضرين حتى موتر "سيكل" أو مصاريف انتقال، ليؤدوا دورهم بشكل أفضل، بدلا من أن يلزم المحامي أو صاحب القضية بمتابعة ذلك.

وشدد على أن القضية في تعيين القضاة ليس في الكم وإنما في الكيف، مشيراً إلى أنه في بداية إنشاء القضاء التجاري كانت هناك أحكام نوعية سبقنا بها حتى القضاء المغربي، ثم تهاوى بعد ذلك القضاء التجاري.

وأشاد بما تم تحقيقه في مجال الإصلاح القضائي، لكنه حسب عقلان ليس مبنياً على عمل مؤسسي.

وفيما قال إن المعهد القضائي يقوم بدور طيب ويرفد القضاء بخريجين أفضل من السابق، أشار إلى وجود قضاة كثيرين في المحاكم التجارية غير مؤهلين. متمنيا أن يقوم بدور أكبر ويركز على الكيف وليس الكم. وتدريب القضاة الجدد وتاهيلهم بجانب قضاة أكبر منهم ليكتسبوا خبرة.

دون المستوى

عبدالسلام السماوي رئيس الدائرة القانونية بالغرفة التجارية بأمانة العاصمة، قال إن القضاء التجاري دون المستوى المطلوب او الطموحات المرجوة.

وأضاف أن كوادر المحاكم التجارية لا يزالون حديثي التخرج، وشتان بين القاضي المتمكن العارف والخريج الذي لا تزال خبرته بسيطة. ناهيك عن المنهج التدريبي والتدريسي الذي لا يلبي الطموح التجاري في البلد، ولا يستوعب الحركة التجارية ووسائل الاتصال الحديثة مثل الفاكس والإيميل وغيرها من الوسائل التي لا تقبلها المحكمة كأدلة. مطالبا بإعادة النظر في ذلك كون العالم يتعامل اليوم تجاريا عبر الإيميل والانترنت ووسائل الاتصال الحديثة.

وحسب السماوي فإن قانون المرافعات كذلك بحاجة إلى تعديلات تلبي واقع القضاء التجاري، ناهيك عن إحالة بعض القضايا البسيطة إلى محاسب قانوني رغم أنها لا تستدعي ذلك كون المبالغ المتنازع حولها صغيرة قد لا تزيد بعض الحسابات عن الورقة أو الورقتين، فيما تفرض غرامات وتنقلات باهظة.

وأكد وجود تدخلات من قبل نافذين في أعمال القضاء التجاري، معتبرا أننا بحاجة إلى سنوات طويلة لتجاوز هذه الظاهرة، مشيرا إلى أن هناك نزوحاً للاستثمارات الوطنية بسبب وضع القضاء وسلطة المتنفذين وقضايا الأراضي.

وقال إن هناك حديثاً في أروقة السلطة العليا عن محاكم خاصة للاستثمار، لكنها لم تنضج بعد.

ولم يعطنا السماوي رقماً محدداً حول القضايا التي تتابعها الغرفة التجارية أمام المحكمة التجارية، لكنه قدرها بالعشرات التي لا تتعدى المائة قضية.

ويرى أن القضاء التجاري بحاجة إلى غربلة وإعادة تأهيل مكثف لكوادره ليكون القاضي ملما بالقضايا التجارية وبالقوانين والقواعد التجارية والقوانين والاتفاقيات الدولية.

ورغم القصور التي ذكرها المحامي السماوي، إلا أنه قال إن هناك تحسنا مقارنة بالقضاء العادي والسنوات الفائتة بنسبة تتراوح من 10% إلى 15%، متمنيا أن يحقق القضاء التجاري الطموحات، وأن يأخذ بالملاحظات المأخوذة عليه.

الحاجة إلى التطوير

بعد ذلك ناقشنا مع القاضي محمد عبدالله القدسي مدير الشؤون القضائية في المحكمة التجارية بالأمانة، بعض هموم القضاء التجاري فقال إن المحاكم التجارية هي محاكم نوعية متخصصة، مهامها القضايا التجارية وحماية الاستثمار والمستثمرين.

وحسب القدسي أنه منذ عمله في المحكمة في العام 2004 لم يلمس أي تدخلات في القضاء إلا ما ندر، وعندما عرضنا عليه قضية شركة يمن سبيس مع المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون، أكد تدخل وزير الإعلام حسن اللوزي رغم وجود أكثر من 20 قراراً لصالح الشركة، مشيرا إلى أن المحكمة العليا تنظر في القضية، متحدثا عن ثغرات في القانون تم استغلالها في هذه القضية، مقرا بأن الديلمي تعرض للإجحاف.

بحثنا عن إحصائية خاصة بالقضايا المقدمة ضد مؤسسات وهيئات حكومية ونسبة الإنجاز فيها والأحكام الصادرة لصالح الطرف غير الرسمي، لكن كان رد القدسي عدم وجود تصنيف للقضايا، والتعامل معها كقضية تجارية وحسب.

يوافق القدسي على أن القضاة والقضاء التجاري لا يزال بحاجة لكثير من التطوير والتحسين، لكنه مقارنة بما كان يشهد تطورا حد قوله.

وأوضح أن المحاكم التجارية قبل الوحدة كانت عبارة عن 3 محاكم تجارية في صنعاء، وتعز، والحديدة، وعند إعلان الوحدة تم إنشاء محكمتين أخريين في كل من عدن وحضرموت.. وزعت اختصاصات هذه المحاكم الخمس على عموم محافظات الجمهورية، إضافة إلى إنشاء 5 شعب متخصصة في مجال القضاء التجاري في محاكم الاستئناف، وهي مستقلة ماليا وإداريا مع قضاتها.

وحول التأخير في البت في القضايا، أرجع ذلك إلى صاحب الدعوى المتقاضي، الذي يجب أن يتوفر لديه أوراق باعتبار القضاء التجاري هو قضاء مستندي، يكون عن طريق الإلقاء والوقائع المادية، فيصل إلى المحكمة بإجراءاته المعتادة، وأي قصور أو تذمر هو راجع لصاحب المصلحة نفسه، فالقضاء دوره رقابي إجرائي، يراقب الخصومة ولا يستطيع أن يتجاوزها، وفي نهاية المطاف هو يصدر حكمه على الأوراق التي قدمت إليه.

وعن القضايا التي تنظر فيها المحكمة قال: إن هناك تنوعاً للقضايا التي تتناولها المحاكم التجارية كقضايا الملكية والعقود والعلامات التجارية ولاسيما التجارية، والمقاولات بشكل عام، كذلك توجهت الوزارة بقيادتها لتخصيص القضاء للفصل في القضايا العادية كالعلامات التجارية والمقاولات والإسقاط وغيره. وأهم القضايا التي تصل إلى المحكمة هي المقاولات والسمسرة والمصارف التجارية والاستثمار والشركات والإفلاس، وكل ما هو ذو طابع تجاري فالمحكمة تختص به.

القضايا الواردة إلى المحكمة خلال العام 2009 حسب القاضي القدسي بلغت نحو 3500 قضية، وبلغت نسبة الإنجاز في هذه القضايا 75% بما يقارب 2625 قضية.

القدسي أشار إلى توسعة شهدتها المحكمة بحيث صارت تشمل 11 هيئة قضائية في المحكمة التجارية في الأمانة، التي تشرف على 8 محافظات من محافظات الجمهورية، إلى جانب قاضي التوكيل الذي هو رئيس المحكمة التجارية.

وخفف القدسي من حجم المشاكل التي تواجههم كمسألة التعديل في القوانين كقانون المرافعات الذي صدر أخيرا، موضحا أن المحكمة صارت تسهل إجراءات التقاضي عكس ما كان عليه الحال قبل الوحدة، مشيرا إلى تحقيق قفزة نوعية في مجال تعديل القوانين كالقانون التجاري وقانون الشركات التجارية، ناهيك عن إعطاء المستثمر الأجنبي الحق في الامتلاك إذا كانت الشركة باسمه.

مختتم

في الأخير تبرز ضرورة تأهيل القضاة وإعادة النظر في بعض التشريعات، وتحسين الجانب الإداري، والعمل على استقلال القضاء، وتطوير آليات مخرجات المعاهد والكليات ذات العلاقة، وتعيين القضاة المؤهلين بعد تدريجهم الوظيفي ومعايشتهم للمهنة واستيعابها برؤية معاصرة ومتطورة.

عندما تتحول الدولة إلى عائق أمام القضاء.. وزارة الإعلام نموذجاً

استقلالية القضاء في بلادنا أكذوبة كبرى، وخطابات التهليل والترحيب بالاستثمارات تنكسر بواقع غير طبيعي لا يخجل فيه مسؤولو الحكومة وهم يخالفون القانون ويرفضون تطبيقه.

بين أيدينا قضية مؤلمة لواقع الاستثمار في البلد، ولوهن القانون والقضاء أمام مكابرة مسؤول يناور القانون من موقعه كوزير.

القصة تعود إلى العام 2004 عندما رست مناقصة على شركة الخير والوفاء "يمن سبيس" الإعلانية، لاستغلال المساحة الإعلانية عبر الوسائل المرئية والمسموعة، بمبلغ 720.000.000، وبعد ما يقرب من 10 أشهر نقضت المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون عقد الاتفاق، وعملت على إيقاف تنفيذه في مخالفة لبنوده وللقانون.

شركة "يمن سبيس" لجأت إلى القضاء مطالبة بـ25 مليون ريال كحق ثابت لها خلافا لخسائرها التي تكبدتها خلال السنوات الماضية، ليصدر حكم المحكمة الابتدائية التجارية بأحقية الشركة في تلك المساحة الإعلانية، ومنحها 50% من تلك المساحة ولمدة 30 شهرا قادمة، وهي الفترة التي كانت متبقية للشركة.

البنك المركزي ووزارة المالية رفضا تقديم ضمانة مالية للوزارة، إلا أن الوزارة قدمت في الأخير شيكاً مقبول الدفع بمبلغ وقدرة 32.978.392 ريالاً.

وقابلت المؤسسة الحكم المشار إليه بالتهرب والمماطلة ما جعل مكتب النائب العام يوجه مذكرة إلى رئيس نيابة استئناف شمال الأمانة تطالب بمباشرة التحقيق مع القائمين على المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون لعرقلتهم ورفضهم تنفيذ أحكام القضاء، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

في مذكرات عدة من رئيس الحكومة علي محمد مجور لوزير الإعلام، طالب مجور بتطبيق حكم القضاء، إلا أن وزارة الإعلام رفضت ذلك بذريعة مصلحة مؤسسة وطنية.

كما وجهت الشركة شكوى إلى رئيس الجمهورية تطالبه شخصيا بإلزام وزارة الإعلام بتنفيذ القضاء، إلا أن تدخلا فاضحا في أعمال القضاء بدا واضحا من خلال رسالة وجهها وزير الإعلام حسن اللوزي لرئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي عصام السماوي، يطالبه بالتدخل لما تواجهه المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون من إجراءات وصفها بالمخالفة للقانون من قبل القضاء التجاري. معتبرا أن تنفيذ الحكم القضائي يعد ضياعا للمال العام.

المحكمة التجارية من جهتها طالبت رئيس مجلس الوزراء بإلزام المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون بتنفيذ الحكم الصادر ضدها واحترام أحكام وأوامر القضاء.

وقالت المحكمة في رسالة وجهتها لمجور إن عدم تنفيذ الأحكام والأوامر القضائية سيؤدي إلى إضعاف هيبة القضاء وعدم احترام وتطبيق سيادة القانون، ويؤدي إلى ضياع الحقوق وأكل أموال الناس بالباطل، وانتشار الفوضى بينهم. رئيس الوزراء وجه مذكرة لوزير الإعلام الذي بدوره وجه الجهة المعنية داخل المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون لتوضيح القضية.

وسبق للمحكمة التجارية أن أمرت البنك المركزي اليمني في يوليو بحجز حسابات وأرصدة المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون باستثناء بند الأجور والمرتبات، لكن البنك اعتذر متذرعا بأن تلك الخطوة ستوقف عمل المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون، وسيترتب عليه نتائج وخيمة.

عندما تقدمت المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون باستئناف الحكم الابتدائي، أصدرت المحكمة التجارية حكما برفض الاستئناف، وتأييد الحكم الابتدائي بتمكين شركة الوفاء والخير "يمن سبيس" من المساحة الإعلانية.

الواضح أن الدولة التي تمثلها وزارة الإعلام بمؤسستها العامة للإذاعة والتلفزيون، وقفت ضد تطبيق القانون، ورفضت الإذعان لأحكام القضاء، في واقعة تقدم صورة واضحة عن واقع القضاء التجاري بشكل خاص والقضاء بشكل عام.

من ينصف محمد الديلمي رئيس شركة "يمن سبيس"؟ ومن يعيد للقضاء هيبته واستقلاليته عندما تكون الدولة التي يفترض أن تنفذ القانون وتطبق أحكام وقرارات القضاء، هي أول من ترفضها وتعيق تطبيقها؟ ومن يعيد لسمعة اليمن الاستثمارية مغرياتها وعناصر جذبها إذا كانت الحقوق تضيع بهكذا سهولة؟!

في حالة كهذه يبقى القضاء ضعيفا وغير قادر على حماية حقوق الناس ومصالح المستثمرين، كيف لنا أن نصدق تصريحات مسؤولي الدولة الذين يتحفوننا دائما بالترحيب بالاستثمارات والمستثمرين وتقديم التسهيلات إليهم؟

يبدو البون شاسعا بين التصريحات والادعاءات، وبين الواقع الذي تتضاءل فيه فرص تحقيق العدالة، وتتوه أجندة الإصلاح القضائي.

خيّر اليمنيين بين الشرب من البحر الأحمر أو شراء المتر المكعب بـ10 دولارات أو إيقاف زراعة القات

في تقرير حديث للخبير الألماني بالمياه الدكتور جيرهارد:

المياه.. الخطر القادم وصنعاء مدينة للأشباح!

■ سحر عبدالله عبدالإله

يروى أن السفير الألماني الأسبق حضر حفلاً لمسؤول يمني كان البذخ عنوان تفاخره. فعلى الغداء كانت رؤوس الكباش تعلو الموائد كدلالة على العدد الكبير للذبائح لا لأكل كل لحومها.. وفي المقيل حضرت سيارات القات بأنواعه اليمنية وأطواله، يقطف رأس الغصن ويرمي بالباقي. وحضرت آلاف من قنينات الماء من المصانع التي تستخرجه من الآبار النازفة في صنعاء التي يتهددها الموت عطشا خلال 10 سنوات وفق التقارير الدولية.

سعادة سفير الدولة الأوروبية الصناعية الصديقة، ظل يتأمل كل ما يجري بحيرة ربما بين فقر اليمنيين وبذخهم، غير أنه ركز على جزئية وهي بقايا الماء في القنينات، وطرح سؤالا ربما لم يدرك جوهره ولا معناه الحاضرون، وهو: كم من الماء يهدر من بقايا قنينات الماء واليمن أفقر دولة في المياه في العالم؟!

السؤال مر مرور على الكرام على مسامع الحاضرين، ومنهم مسؤولون، غير أن السفير الصديق ربما كانت تدور في ذهنه أرقام المخاطر التي يقرأها للخبراء الألمان عن الوضع المائي الحرج في صنعاء العاصمة ولليمن عموما.. فبدا في الحفل أكثر قلقا على اليمنيين من أنفسهم.

هذه الرواية الحقيقية صاحبتني عندما وجدت نفسي أعمل مع الخبراء الألمان في منظمة التعاون الفني الألماني (جي تي زد) –برنامج المياه، وأقرأ تقاريرهم وأحضر الندوات وورش العمل وبعضا من الزيارات الميدانية من عمران شمالا وحتى أبين جنوبا.

وتوقفت كثيرا وبألم وحزن:

كيف يحمل همنا المائي الألمان فيما نحن كيمنيين نستنزف آخر قطرات المياه في الأعماق، والتي تكونت خلال مليارات السنين، لزراعة القات ولملء مسابح المسؤولين، وإهدار وحفر عشوائي يتجاوز كل حدود العقول والتفكير بالبقاء.. وكأن الكارثة القادمة لا تهمنا، وأن أجراس الخطر لا تقرع مسامعنا.. ومع كل هذا فإننا نتفاخر في إعلامنا بالإنجازات والمعجزات التي لم تستطع توفير المياه للعاصمة، ناهيك عن بقية المدن والأرياف!

أول عاصمة ستجف مياهها في العالم

تقع اليمن تحت خط الفقر المائي، فمواردها شحيحة جدا، ويصل متوسط هطول المطر 150 مم في العام، فيما تستهلك 3.5 مليار متر مكعب سنويا يتجدد منها سنويا 2.5 مليار متر مكعب سنوياً فقط، وهذا يعني حدوث نقص وفجوة تقدر بمليار متر مكعب.

وتؤكد كل التقارير الوطنية والدولية أن اليمن تعد من أكثر الدول جفافاً في العالم، إذ إن متوسط نصيب الفرد من المياه 125 مترا مكعبا، بينما يبلغ المعدل العالمي 7500 متر مكعب لكل شخص.

حفارات اليمن 5 أضعاف حفارات الهند

ولعل من المعجزات اليمنية أن كل من لديه مال أو سلطة يستطيع استيراد حفارات المياه وتشغيلها أينما أراد، دون قدرة أحد على منعه في ظل القوانين المانعة.

وقد أكد مسؤول في المياه أن عدد منصات الحفر العاملة المتواجدة تقدر بأكثر من 800 حفار، بينما لا يتجاوز عدد منصات الحفر العاملة في الهند ذات المليار نسمة، 150 حفارا فقط!

صنعاء.. مدينة الأشباح

في ظل هذه العشوائية حذر المهندس الأستاذ أنور السحولي، خبير المياه في برنامج التعاون الفني الألماني (جي.تي.زد)، من استمرار استنزاف المياه ومخاطره، وأنه "إذا استمررنا هكذا فإن صنعاء ستصبح مدينة أشباح خلال 20 عاما، حيث بلغ عمق بعض آبارها ما بين 800 إلى 1000 متر، مما يستلزم استخدام أجهزة تنقيب عن النفط، بينما أصبح الكثير منها غير قابل للاستخدام بسبب انخفاض مستوى المياه الجوفية".

كما حذر تقرير لمركز كارنيغي للسلام صدر في فبراير 2009، من أن صنعاء يمكن أن تصبح أول عاصمة محرومة كليا من المياه.

الخطر القادم..

من تقرير للدكتور جيرهارد ليشتنتيلير –يعمل في التعاون الفني الألماني اليمني– نشر في الموقع الالكتروني MERIP (تقارير الشرق الأوسط) حول أوضاع المياه في اليمن، أترجم جزئية سجلها عن قريتين في محافظة عمران يختزلان صورة المعاناة الإنسانية من نقص المياه هناك:

"قرية بني ميمون قرية صغيرة يتم الاتفاق فيها على استخدام الموارد المائية شفهياً، بينما يتم اللجوء بشكل متزايد إلى الاتفاقات المكتوبة في مجتمعات قبلية أخرى لحل صراعات أخرى على الموارد المائية والمتعارف تسميتها بالمرقوم.

قرية هجرة المنتصر تقع على ارتفاع 9842 قدماً غرب المستجمع المائي من حوض عمران، حيث إن حدوث أي حفر للآبار يؤثر على منسوب المياه في النبع الجبلي الذي يعتبر مصدرهم المائي الوحيد.

في زيارتي لقرية هجرة المنتصر عام 2007، وبينما نحن في الطريق كان هناك حفار يعرقل المسير على الطريق الجبلي الضيق، ويتجمع حوله مزارعو القات وكأنهم يقومون بحمايته. وعلى أعلى التل تمركز أكثر من 50 من رجال القبائل ببنادقهم.

مزارعو القات كانوا على وشك تعميق البئر لشعورهم باليأس بعد جفاف بئر أخرى أثر سلبا على ريهم للقات.

أعرب رجال القرية عن مدى خوفهم من أن أي استخراج للمياه الجوفية سوف يضر بكمية الماء في النبع الطبيعي الذي يعتبر المصدر الوحيد لمياه الشرب لقريتهم التي يبلغ عدد سكانها 700 نسمة. واتهموا مزارعي القات بالتلاعب وافتقارهم لتصريح قانوني بالحفر.

تابعنا بعدها مسيرنا الى القرية عبر طريق وعر حيث واجهنا عشرات من النساء والأطفال الذي يصطفون في طابور طويل بأوانيهم الفارغة للحصول على الماء من النبع ولافتات أعدها طلاب المدارس منها ما كتب عليها "إننا

نحملكم مسؤولية الحفاظ على مستقبلنا".

وكشف مسح سريع خطورة الوضع هناك، فتوزيع الماء من النبع يتم بعناية كبيرة، وفي الوثيقة التي جلبها لنا شيخ القرية صالح المنتصر، والتي كتب فيها حصة كل أسرة في القرية من ماء النبع، حيث نصيب كل فرد في اليوم 10 كوارتات (4 كوارتات = جالون واحد). كل كمية يتم أخذها من النبع الجبلي يتم تسجيلها ومراقبتها بدقة يوميا من قبل حارس بداية النبع.

وفي زيارة أخرى لي إلى هناك عام 2009 علمت أن نصيب الفرد قد تناقص ليصل الى 5 كوارتات في اليوم الواحد، بسبب عدم هطول الأمطار وتغير المناخ".

في ضوء ما رصده الخبير يمكن قياس الوضع المائي الحرج في اليمن.

اشربوا من البحر المتر المكعب بـ10 دولارات!

الخبير الألماني بعد أن استعرض الوضع الحرج للمياه في اليمن في تقريره المطول، يصل إلى خيار مستقبلي لإنقاذ العاصمة بمياه من البحر الأحمر، غير أنها مكلفة جدا، فيقول:

"من ضمن الخيارات المستقبلية، ضخ المياه المحلاة من البحر الأحمر إلى مسافة 155 ميلاً، على جبال بارتفاع 9000 قدم إلى العاصمة. غير أن تكلفة الضخ الهائلة سترفع سعر المياه الى $10 لكل متر مكعّب. قد تكون اليمن قادرة على دفع هذا المبلغ لتوفير المياه للاستخدامات المنزلية. أما الخيارات الأخرى لتزويد صنعاء بالماء من المناطق المجاورة فهي عملية معقدة جدا بسبب تمسك المواطنين كل في منطقته بامتلاك المياه بالرغم من أن الدين الإسلامي يخبر أن الماء هو هبة من الله وأنه حق للجميع".

من آليات المواجهة

ويحدد الخبير بعض المخارج لمواجهة الأزمة كالتالي:

"آليات المواجهة لن تكون كافية لحل أزمة المياه في اليمن، ولكن التصدي للمشاكل الهيكلية، من بينها استنزاف المياه الجوفية في ري حقول المحاصيل النقدية مثل القات.

كما تم التشديد من قبل كريستوفر وارد، وهو محلل منذ زمن طويل لقضايا المياه في اليمن، على أنه: "يمكن فقط اعتبار اللامركزية ونهج الشراكة عناصر تهدف إلى الحد من تباطؤ معدل نضوب الموارد المائية، وتسمح لليمن بوقت إضافي لتطوير أنماط لنشاطات اقتصادية أقل اعتمادا على المياه".

وبعبارة أخرى، اليمن تحتاج إلى إثبات القدرة على التكيف على المستوى الوطني.

ومن المقرر عقد حوار وطني حول المياه في أواخر عام 2010 يحضره رئيس الجمهورية وآخرون من صناع القرار. هذا المؤتمر سيكون اختبارا حاسما للإرادة السياسية في وضع أولوية قصوى لتطوير بدائل ناجحة للزراعة من أجل منع البلاد من الانزلاق الى كارثة حقيقية".

هجرات ونزاعات

إن من النتائج المتوقع حدوثها فعلا بسبب ندرة المياه هو ظهور "النزاعات على المصادر المائية والتي ستؤدي في الأخير إلى الهجرة بحثا عن مناطق الاستقرار المائي وكسب العيش" وفق خبراء يمنيين.

ترجمة لأبرز ما جاء في التقرير

استنزاف مصادر المياه كارثة تحتاج إلى درء

لآلاف السنين يحافظ المزارعون على استدامة زراعاتهم باستخدام المياه والأراضي المتاحة لهم من خلال استخدام المدرجات الجبلية التي لا تحصى، ووضع تقنيات حصاد المياه والفيضانات التي يديرها المجتمع المحلي وأنظمة الري في فصل الربيع. وكانت اليمن قادرة على دعم عدد كبير من السكان نسبيا حتى وقت قريب، إلا أن اليمن تواجه الآن أزمة مياه غير مسبوقة في تاريخها.

يتميز الشرق الأوسط بأراضيه القاحلة ويعاني من الضغط والاحتياج الكبير للمياه. إلا أن مشكلة المياه في اليمن أكثر حدة، فاليمن تعتبر واحداً من أكثر 10 بلدان تعاني من شحة المياه على مستوى العالم.

مصدر المياه في كثير من المناطق الجبلية لا يتعدى أن يكون إما صهريجا أو نبعا مائيا طبيعيا. ويحصل كل فرد تقريبا على ربع لتر يوميا، بينما يتراجع منسوب المياه الجوفية من 10 الى 20 قدما سنويا، مهددا بذلك الاقتصاد الزراعي وعدم توفر أي مياه صالحة للشرب في المدن الكبرى.

صنعاء قد تكون المدينة الأولى على مستوى العالم التي ستتعرض للجفاف. وحتى اليوم، العديد من الآبار يتم حفرها على عمق 2600 إلى 3900 قدم، والتي تصنف كآبار عميقة جدا وفقا للمعايير الدولية.

وتختلف اليمن عن عدة بلدان في شبه الجزيرة العربية، فحكومتها تفتقر الى الإرادة في تنفيذ التشريعات، ويرفض المواطنون تنفيذ القوانين والأنظمة المفروضة من الاعلى الى الاسفل.

ولهذه الأسباب فقد اعتمدت وزارة المياه والبيئة، بدعم من المانحين الدوليين بما في ذلك جمهورية ألمانيا ممثلة بالتعاون الفني الألماني، وضع استراتيجية لامركزية لإدارة الموارد المائية من خلال تشجيع أصحاب المصلحة والمشاركة المجتمعية، والمحافظات وأحواض المياه والقرى للتصرف وبذل الجهود للحفاظ على المياه.

ولكن من غير المؤكد المدة التي تستطيع فيها مثل هذه الجهود درء الكوارث.

سباق نحو القعر

للزراعة نصيب الأسد، فهي تستنزف ما يقارب 90% من مصادر المياه في اليمن، واستطاعت الأعراف والتقاليد المتعارف عليها تحقيق التوازن المطلوب بين العرض والطلب من المياه حتى أوائل 1970. وقد أدت زيادة حفر الآبار إلى توسع في الاراضي الزراعية.

ففي الفترة من العام 1970 وحتى 2004 توسعت المساحات المروية الى عشرة أضعاف، 40% منها يتم ريها من خزانات المياه الجوفية العميقة.

غالبا ما يستثمر آلاف المواطنين اليمنيين المغتربين أموالهم في الزراعة لزراعة المحاصيل النقدية مثل الحمضيات وأشجار الموز، مقللين من زراعة المحاصيل المحلية المقاومة للجفاف مثل القمح.

نشوء الاقتصاد النقدي أدى إلى زيادة كبيرة في زراعة القات، وتشير المعدلات الى أن زراعة القات تستهلك 37% من كمية الماء المستخدم في الري.

ويحتل القات نصف الأراضي المروية في كل من حوض صنعاء، صعدة، عمران وذمار. وقد انخفضت مستويات المياه الجوفية في هذه المرتفعات. والمردود الربحي من القات يبرر تكلفة تشغيل وصيانة البئر.

القات هو عامل رئيسي في الاقتصاد الوطني، فما يقارب 15% من السكان يستفيدون من إنتاج القات بشكل مباشر أو غير مباشر من نقل وتجارة، برغم أن المعايير الثقافية تعطي الأولوية لمياه الشرب وغيرها من الاحتياجات المنزلية الأخرى للمياه. إلا أن موضوع القات موضوع في غاية الحساسية على المستوى السياسي أيضا.

يزرع القات أيضا في العاصمة صنعاء حيث يتمركز 10% من إجمالي السكان في اليمن. وقد تم حصر ما مجموعه 13.500 بئر في حوض صنعاء، عدد كبير منها يخدم المزارعين للري. ولكن الماء فيها بدأ بالنضوب، ففي منتصف التسعينيات تعدى سحب المياه حد التغذية للحوض من مياه الأمطار بنسبة 400%، والبيانات المتاحة تعطي حوض صنعاء عقدين من الزمن فقط حيث ستنتهي جميع الاراضي المزروعة من الحوض.

لقد تم تعميق ثلث من الـ125 بئراً التي تديرها المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي الى 2600 و3900 قدم للحصول على المياه، والماء المستخرج من جميع هذه الآبار لا يكاد يصل إلى 35% من الاحتياج المتزايد على المياه للسكان. بينما يتم تغطية الاحتياج المتبقي عن طريق شبكات مياه مملوكة للقطاع الخاص أو عن طريق مئات من وايتات المياه. وفي السنوات الأخيرة تدهورت نوعية المياه بشكل ملحوظ مما أدى إلى انتشار الأماكن التي تقوم بتنقية المياه الجوفية بطريقة الضغط الاسموزي في صنعاء ومناطق أخرى.

هناك ما بين 45.000 و70.000 بئر في اليمن، معظمها ملك للقطاع الخاص. لا نستطيع تحديد العدد الحقيقي للآبار في اليمن، حيث إن معظمها قد تم حفره بدون ترخيص. فقط في العام 2002 عندما تم إصدار قانون المياه أصبح إلزاميا طلب ترخيص قانوني قبل حفر أية بئر جديدة أو حتى قبل إصلاح أو تعميق بئر موجودة. غير أن كل الجهود المبذولة لتسجيل الآبار التي تم حفرها قبل قانون التراخيص باءت بالفشل.

فالمزارعون يعتقدون بأن عملية تسجيل آبارهم قانونيا سيؤدي الى قياس ما يتم استخراجه من مياه من آبارهم. وعلاوة على ذلك قلقهم بأن حقوق استخراج المياه سيتم تحديد نسبتها على حسب كمية الأراضي المملوكة، والذي يمتلك أراضي مزروعة أكثر سيحصل على نسبة أكبر في أحقية استخراج كمية أكبر من المياه.

شهد عام 2003 إنشاء وزارة المياه والبيئة، التي أسند إليها مهام الإشراف على إدارة الموارد المائية، وكذلك إمدادات المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية والحضرية. ولكن مسؤولية مراقبة أكبر مستهلك للمياه وهي الزراعة ظلت مع وزارة الزراعة والري، التي تركز بشكل كبير على كفاءة الري والسدود وإدارة مستجمعات المياه المطرية.

إن معدل الاستهلاك في حد ذاته لم يتم عنونته في قطاع الزراعة. ففي فبراير 2007، تم اقتراح مشروع قانون من شأنه حظر زراعة القات في السهول الخصبة في المرتفعات، إلا أن نقاش هذا المشروع في البرلمان تم تأجيله الى أجل غير مسمى.

وثمة خطوة كبيرة إلى الأمام واعتماد استراتيجية وطنية لقطاع المياه والبرنامج الاستثماري لعام 2005. هذه الاستراتيجية تشدد بقوة على اللامركزية في إدارة الموراد المائية عن طريق نقل درجة معينة من الصلاحيات لكيان المستوى، مثل جمعيات مستخدمي المياه ولجان الأحواض، وخاصة في ما يتعلق بصياغة وتنفيذ خطط عمل محلية. وكانت إحدى النتائج الهامة هي توثيق التعاون بين وزارتي المياه والزراعة، وتقييم الأعمال المنجزة وعملية سيرها من خلال المراجعة السنوية المشتركة. في حين أن بناء السدود وتحسين نظم الري لا يزال في يد وزارة الزراعة والري، والمطلوب الآن من الوزارة إجراء تقييم الأثر لمنع أي انحراف ومزيد من التوازن المائي في البلاد، وضمان المشاركة المحلية منذ البداية.

مسجوناً بتهمة الإساءة للدين مع انه نقل تفسيرات لعدد من المدارس!

■ هلال الجمرة

مشكلة برلمانيين أنهم لم يفقهوا، دورهم، حتى الآن، ولا ما هي واجباتهم. ولأنهم ربما نشيطون، إلى حد كبير، نجدهم ينصرفون للبحث عن أعمال أخرى يشغلون فراغهم فيها، ويضطرون إلى أن يتقمصوا أدواراً لا تليق بهم كنواب للشعب. فمثلاً، ما الدور الذي قام به النائب عارف الصبري ويصب في مهامه وواجباته البرلمانية؟ لا شيء.

لو لا تقدُّم الحكومة بمشروع تحديد سن الزواج إلى البرلمان، لاحتل عارف الصبري المرتبة الأولى بين النواب الذين لم تعرف أصواتهم. ولربما أصيب بالجمود. لكنّ هذا المشروع أعاد له الحركة، حتى لو كانت في الطريق الخطأ. وبرغم المرحلة الساخنة التي مرّت بالمجلس في قضايا أمنية واقتصادية خطيرة، ظل البرود يخيّم على مقعد الصبري، باستثناء في فترات مناقشة القانون الذي يحدّد سن الزواج.

وقبل 4 أشهر، كان الصبري فارغاً من المهام. حين استقبل هو والنائب محمد الحزمي شكوى بالكاتب معاذ الأشهبي، وقدّمت إليهما بصفتهما، حارسين شديدين لمرمى الأخلاق والفضيلة، لا بصفتهما الثانية: ممثلين في مجلس النواب. وبدورهما، كحارسين مدرعين بحصانتهما البرلمانية، سارعا إلى رفع دعوى قضائية، ضد الأشهبي بتهمة الإساءة للدين.

مرّت الدعوى المقدّمة ضد الأشهبي تدريجياً، من مسؤولي هيئة الدفاع عن الفضيلة بمدينة تعز، إلى مسؤولين أعلى، إلى أعضاء مجلس النواب، كتلة الفضيلة البرلمانية. وبحسب الكاتب في الفكر الإسلامي مجيب الحميدي، فإن "أبرز الموقعين على الشكوى هو خطيب جامع الإيمان بتعز الشيخ علي القاضي، وهو المكلّف من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي أنشئت العام الفائت، بالاحتساب على قضايا الرأي في محافظة تعز". وزاد: وقد تم تشكيله وتحديد دوره بعد مؤتمر الفضيلة العام الماضي، هو يقوم بمتابعة كتّاب الرأي والصحفيين في تعز، ويرفع القضايا إلى النائبين في البرلمان محمد الحزمي وعارف الصبري، وهما يتوليان دور رفعها إلى النيابة.

وقبل 4 أشهر، حين كان المجلس مشغولاً في القضايا الأمنية وغليان المحافظات الجنوبية، وسقوط 3 من أبناء القبيطة، ويطالبون وزارتي الداخلية والدفاع بالقيام بواجبهما، كان الحزمي والصبري مشغولين خارج قاعة البرلمان بمتابعة قضية الأشهبي، ويطالبان بإنزال أقسى العقوبات بحقّه، مسلحين بحصانتهما ونفوذهما. ومع أن الأشهبي اعتذر قبل رفع دعوى ضدّه، وتراجع عما كتبه قبل أن تصل الدعوى إلى النيابة، إلا أن "حماة الفضيلة" أصروا على رفع الدعوى عليه باعتبارهما كذلك، ولأنهما "فارغين في البرلمان ولا يجدان قضايا أخرى تهم البلد والدين غير التي كتبها الأشهبي".

● الأشهبي

وفي اللقاء التضامني الذي نظمه منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، تساءل عدد من المفكرين والحقوقيين والإعلاميين عما إذا كانت هناك "لائحة تفسيرية لمفهوم الإساءة إلى الدين لأنه مفهوم مطاطي". وقال الأمين العام المساعد لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين أحمد ناجي أحمد إن معاذ الأشهبي لم يأتِ بجديد، وإنه كان يفترض أن يحكم عليه حكم المقلّد "لأنه نقل تفسيرات لعدد من المدارس"، وأردف: "يجب أن نتضامن مع الشريعة الإسلامية، التي يتم انتهاكها من قبل رجال الدين وأهل الحسبة لأنهم استبدلوا حكم الشريعة بحكم وضعي، حيث لم يرد نهائيا في أي نص قرآني بالسجن كما في حالة معاذ". فيما يقول الحميدي إن "حسن المقصد واضح جداً في مقال الأشهبي الذي تحت عنوان صححوا مصاحفكم، ففي مدرسة المعتزلة كانت تنكر معنى هذه الآية تماماً "واتخذ الله من إبراهيم خليلا".

القاصة هدى العطاس تساءلت: هل قرأ القاضي الذي حكم على معاذ بالحبس، المقال، أم أنه اكتفى بما جاء في العنوان؟ واقترحت الخروج بأدوات "لمواجهة هؤلاء المتشددين".

واعتبر المفكر عبدالباري طاهر "حرية الاعتقاد مسألة أساسية، ومسألة التكفير سلاحاً من أسلحة الاستبداد لهذه الدولة المستبدّة". وأضاف: "الدولة تستخدم هؤلاء -الحزمي والصبري- لوأد الحرية، لأن مسألة الاجتهاد والقول لا ينبغي أن يرد عليها بالسجن".

محمد الحزمي كان قد هاجم منتدى الشقائق في مقابلة صحفية نُشرت قبل أسبوع، في صحيفة "اليمن"، وقال إنه (منتدى الشقائق) واللجنة الوطنية يستلمون الدولارات من الدول الغربية لنسف الشريعة الإسلامية، فردّت عليه رئيسة منتدى الشقائق أمل الباشا تعليقاً على اتهامه: "نحن نأخذ هذه الدولارات من تلك الدول التي يقول إنها كافرة لننظّف بها قذاراته". ويواصل الحزمي في مهاجمة المنتدى "بسبب وقوفه في وجه المنادين بعدم تحديد سن الزواج" الحزمي أحدهم.

وكان الكاتب الصحفي معاذ الأشهبي، أودع السجن المركزي بصنعاء عقب صدور الحكم بحقّه قبل 4 أشهر، القاضي بحبسه "سنة مع النفاذ المعجّل". وكان المحامي في قضيّة الأشهبي عبدالعزيز البغدادي زفّ للمشاركين في اللقاء التضامني البشرى بأن هناك "احتمالا كبيراً للإفراج عن معاذ بضمانة"، ويأتي هذا بناء على وعود من القاضي الابتدائي، وبعد شهرين من التواصل به، فوعد "بأنه سيتوجه الأربعاء الماضي 21 أبريل 2010 إلى المحكمة الاستئنافية لوقف التنفيذ". لكنّ الإفراج لم يتم وما يزال الأشهبي مودعاً في السجن حتى الآن.

عمرها يناهز الـ100 عام، ورعاية أسر الشهداء تمتنع عن دفع الراتب لغيرها مما يضطر حفيدها لحملها شهرياً إلى هناك

الحجة رقية المنصوري أكبر مناضلة للثورة اليمنية بالصبيحة تستلم 5000 ريال كراتب شهري

■ أنيس منصور

وصلت الحجة والمناضلة رقية المنصوري محمولة على ساعد حفيدها، من فيافي صحراء قرية المناصرة بطور الباحة إلى بوابة مبنى رعاية أسر الشهداء بالحوطة عاصمة لحج، لاستلام 5000 ريال كراتب شهري. لقد امتنع مسؤولو الدار أن يسلموا الراتب لشخص آخر، حتى لو كان هذا الشخص حفيدها ويحمل وكالة شرعية منها. لهذا السبب يضطر حفيدها عبدالمولى محمد علي سعيد لحملها شهرياً لمسافات بعيدة جداً إلى مبنى الرعاية ليثبت للمسؤولين هناك أن جدّته "ما زالت على قيد الحياة".

بجسد نحيل وعمر يناهز المائة عام، كانت المناضلة الجسورة في الثورة اليمنية والوحدة تزاحم "مقعدة -يابسة القدمين"، وسط طابور طويل من العجزة والمسنين الذين انتصبوا وقوفا أمام شبّاك صرف الرواتب في مبنى رعاية أسر الشهداء. لا تستطيع رقية ثابت أحمد صالح المنصوري الوقوف في الطابور، لذا كان حفيدها عبدالمولى يتولى حملها بين كتفيه ويزاحم في الطابور حتى يأتي الدور إليها.

استظلت بجدار ساند تكابد العناء والمشقة، وتتغلب على شيخوختها، تردد تمتمات غير مفهومة من الأمثال والحكم الشعبية، لكنها صاحبة عزيمة وتحدٍ وعفة، تشكو قلة المصروف وكثرة الديون وفقرا مدقعا وحياة متعصبة.. كلماتها تنثرها شاحبة بحروف تشتكي وأخرى تبكي.

اختلطت الدموع بالابتسامات، ولسان الحال يقول ابتسامتي زائفة ذبلت وماتت فيها كل معاني السعادة، حاكية حديث العيون التي تطلق عليه سهام تحقير وسخرية وعدم اهتمام بجسمها الصغير الهزيل كمثل هزالة سياسة الدولة اليمنية.

المناضلة رقية من فئة المناضلين، كانت تستلم راتباً شهرياً يقدر بـ500 ريال يمني، وتدرجت حتى وصلت إلى 2000، وتم رفعها ابتداء من هذا الشهر إلى 5000 ريال شهري تعود بها فرحة مسرورة.

إنها كتلة من الأحزان وحائط من الآهات وصفحة سوداء كتب عليها "مناضلة أبو 5 آلاف"، يقول حفيدها عبدالمولى باقتضاب: "لم تشفع توسلاتي للمسؤولين بأن جدتي طاعنة في السن ولا تستطيع الحضور ولا تقوى على الوقوف في طابور طويل. ولم تشفع لي الوكالة الشرعية التي أحملها لاستلام المبالغ المخصصة لها، حيث أصروا على إحضارها". ويضيف: "كما ترى فهي غير قادرة على المشي مما اضطرني لحملها متنقلا من الصبيحة إلى الحوطة".

كانت عدسة زميلي هشام عطيري جاهزة لالتقاط مشهد الحجة رقية أكبر مناضلة للثورة اليمنية بالصبيحة، كما ترون الصورة، فالقلم والورق يعجزان عن وصف تقهقر بنت المنصوري، لأنها أبلغ من الوصف، فهل من لفتة عطف رسمية تليق بها كمناضلة، ورحمة تنقلها إلى حالة أفضل، فهي تستحق كل خير.

هل هذا جزاء المناضلين والمناضلات الذين دافعوا عن الثورة وصنعوا الاستقلال؟ هل هكذا يرد الجميل لهم؟

الإجراءات المتبعة في إدارة رعاية أسر الشهداء بلحج وانتقاص حقوق المناضلين أثارت استياء العديد من المواطنين وكبار السن ممن قدموا وخدموا هذا الوطن. ونستطيع التأكيد أن المناضلة الحجة رقية ثابت مثال بسيط لما يحدث في وطن ترك حقوق المناضلين وانشغل بسن تشريعات وقوانين ضد الصحفيين وغيرها من تصرفات تتحمل السلطة المسؤولية أيضا عنها وعن عذابات كل المناضلين المسنين.

اعتبرها أحد أساليب تطفيش الاستثمار في اليمن

المستثمر خالد شبان يشكو لرئيس الجمهورية من ملاحقة ضابط أمن في الحديدة

■ الحديدة - عبدالرحمن رامي

عاد الشيخ خالد شبان، إلى اليمن للاستثمار في مجال العقار، بعد أن لبى كأحد أبناء الوطن في الخارج، دعوة الرئيس علي عبدالله صالح المستثمرين للإسهام في عملية التنمية والبناء. لكنه صُدم حين وجد عدداً من النافذين يتربّصون به وبماله، "ويفرضون أنفسهم عليه كشركاء في المال شريك الروح"، متوعّدين إياه في حال رفضه "بالجحيم".

ما لم فـ"شبان" لن يهنأ بالراحة النفسية أو تنفيذ أفكاره الاستثمارية على أرض الواقع في محافظة الحديدة!

الشيخ شبان، وهو من أبناء محافظة الحديدة، اشتغل خلال "غربته في جدة بالمملكة العربية السعودية بالتجارة، تحديداً في مجال الاستثمار العقاري، يواجه حالياً منظومة خطيرة "تريد أن تجعل من ماله وممتلكاته غنيمة فيد وأحلامه دار خراب". ويستغرب أن من يقف ضدّه هم مسؤولون في الدولة بل في أمن محافظة الحديدة.

وكان شبّان تعرّض للكثير من الانتهاكات من قبل خصومه، وبحسب مذكرة توجيه من النائب العام د. عبدالله العلفي إلى رئيس نيابة استئناف بمحافظة الحديدة عام 2008، فإن كلاً من "علي محمد حسن الشرفي" و"بلقيس علي محمد حسن الشرفي" وعلى رأسهم "المقدم محمد أحمد حمدين" يعتبرون أشخاصاً فارين من وجه العدالة، يستوجب محاكمتهم بسبب انتهاك حرمة مسكن الشيخ شبان بالقوة واعتداء على سلامة جسمه وسبه واستعمال القوة. وقد وجّه بالقبض على المذكورين "قهرياً" للوقوف على ما نسب إليهم ومواجهتهم بالأدلة المتوفرة في الملف الخاص بقضية الشيخ شبان.

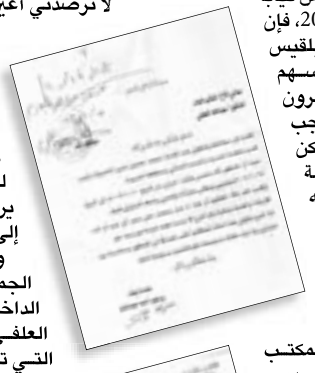

رغم وصول ملفات هذه القضية إلى جهات عليا في الدولة مروراً بمكتب النائب العام ووزير الداخلية، إلا أن مدير البحث الجنائي بمحافظة الحديدة يشكك في قدرة هذه التوجيهات، ويقول لشبان إنه لن يحصل على حقوقه إلا في حال وصلت شكواه إلى جهات عليا في الدولة لإنصافه من الضابط المذكور.

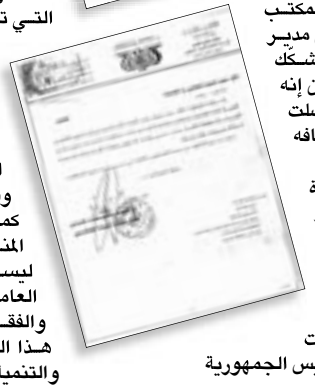

وقد حصل شبان على أوامر كثيرة توجّه بإنصافه من الضابط المذكور وتحث على ضبط حمدين وجماعته. "النداء" حصلت على نسخة من تلك التوجيهات.

وقال المستثمر خالد شبان إن المقدم حمدين يلاحقه في كل مكان وبالاتصالات المباشرة بأن لديه توجيهات عليا من رئيس الجمهورية بالقبض عليه، حيث يتساءل متعجباً: "هل دعانا الرئيس للاستثمار في الوطن ومن ثم يوجه بالقبض علينا حسب ما يدعيه هذا الضابط الذي يخالف القانون ويمس حياة الآخرين بالسوء؟!".

ويقف المقدم محمد حمدين على رأس إدارة مكافحة المخدرات بمحافظة الحديدة (وهو رئيس قسم التحريات بالحديدة) ومعه آخرون، وقد مارسوا ضد شبان عدداً من الانتهاكات "وكثرت الادعاءات عليهم". لكن وبرغم أن هناك توجيهات من رئيس الجمهورية بضبطه، إلا أنه مازال طليقاً.

وقد وجّه شبان رسائل كثيرة يشكو فيها "حمدين"، يعددها: "إلى مدير عام البحث الجنائي، وإلى اللواء فضل القوسي وكيل وزارة الداخلية لشؤون الأمن، والدكتور عبدالله العلفي النائب العام".

ويقول شبان: "الغريب أن المقدم حمدين يقوم بملاحقتي بطرق مباشرة وغير مباشرة، ما أصابني بحالة من القلق النفسي، وآخر مرة عاد فيها من أمانة العاصمة لمباشرة أعماله في الحديدة، دخلت بسيارتي الحي متجهاً لمنزلي الكائن في شارع فرعي مواجه لإدارة بحث جنائي الحديدة خلسة كي لا ترصدني أعين حمدين".

ويخشى شبان على حياته ويقول: "كيف أمن على حياتي الشخصية نفسياً وجسدياً، بل كيف أمن أيضاً على سرية تعاملاتي المالية والمصرفية، وهذا الشخص يتعقبني خطوة خطوة، حتى اتصالاتي ورسائلي الـMMS لجهازي الخليوي الشخصي -بجهاز يراقبها، وهذه جريمة بحد ذاتها، إضافة إلى ما يمارسه ضدي".

وناشد المستثمر خالد شبان رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح، ووزير الداخلية مطهر المصري، والدكتور عبدالله العلفي النائب العام، النظر بجدية في قضيته التي تأخذ طابع التعقيد شيئاً فشيئاً مع المتهم المقدم محمد حمدين رئيس قسم مكافحة المخدرات بمحافظة الحديدة - حسب وصفه. وأن تكون هناك إجراءات صارمة ليس لحمايته واستثماراته فقط، بل حماية لجميع المستثمرين واستثماراتهم في الوطن ككل وفي الحديدة على وجه الخصوص، وإلا كما يقول شبان: "كيف سيجد المستثمرون المناخ الآمن للاستثمار في شتى المجالات ليستفيدوا ويفيدوا الوطن ويشغلوا الأيدي العاملة، ما سيسهم في محاربة البطالة والفقر جنباً إلى جنب مع جهود الحكومة في هذا الجانب، والدفع بعجلة التطور والبناء والتنمية".

الاثنين 12 جمادى الأولى 1431هـ الموافق 26 ابريل 2010 العدد (234)
Mon. 12/5/1431 - 26 April 2010

إضرابها مستمر، وتوقف العملية التعليمية باقٍ

هيئة تدريس جامعتي صنعاء وعمران تنتظر وعود مجوّر بقبول مصفوفة المطالب

"لا جديد في موضوع نقابة أعضاء هيئة تدريس جامعتي صنعاء وعمران". فمطالب النقابة ما زالت تراوح مكانها على طاولة مجلس الوزراء بانتظار إقرارها وتنفيذها، وإضراب أعضاء النقابة ما يزال قائماً، ومستقبل آلاف الطلاب مرهون، أيضاً، بتلك القرارات. إذ يمضي هؤلاء الطلاب أسبوعهم الثالث خارج قاعة الدراسة، منذ بدأت نقابة مدرسيهم إضرابها.

وعلى مدى 3 أسابيع، تواصل نقابة أعضاء هيئة التدريس في جامعتي صنعاء وعمران ثورتها الغاضبة ضد تعسّفات رئاسة الجامعة وإضرابها الشامل والمفتوح منذ الأسبوع قبل الفائت. تستثني من ثورتها، كلية التربية بصعدة، فثورة الحرب قد أجبرتها على الإضراب سلفاً وطلابها لم يبدأوا الدراسة إلا قبل أسابيع قليلة.

وتنفّذ النقابة برنامجاً احتجاجياً منظماً منذ سنة، تقريباً، بدأته بالتهديد بالإضراب ثم بالإضراب فتعليقه بناءً على وعود من رئيس جامعة صنعاء خالد طميم، فالمطالبة بتنفيذ المطالب، والتهديد بالإضراب، فالإضراب الحالي. وفي 10 أبريل الجاري، قررت أن تواصل إضرابها حتى يتم تنفيذ المطالب على الواقع، ولن تقبل أي التزامات شفهية. وتعقد النقابة لقاءات متتابعة وشبه يومية بأعضائها منذ فترة، وتواصل الإضراب الشامل حتى إنها شلت حركة التعليم في جامعة صنعاء كلياً، فيما شلت الحركة في جامعة عمران جزئياً نظراً لوضع الطلاب هناك.

ومنذ أسبوع تنتظر النقابة قرار رئيس الوزراء الدكتور علي محمد مجور، التي تعتقد النقابة أنها ستكون مبشّرة "لا سيما وهو عضو النقابة ويشعر تماماً بأن وضع الجامعات حساس ويحتاج إلى تصحيح، ويعرف أن الوضع المالي لأعضاء هيئة التدريس منخفض ويحتاج إلى معالجات"، بحسب المسؤول الإعلامي بالنقابة الدكتور عبدالحكيم نور الدين.

وقال نور الدين إن هناك بوادر حلول "أمام رئيس الوزراء ورؤساء الجامعات، وهذه البوادر تتمثل في القبول بمصفوفة المطالب التي قدّمتها له النقابة". مؤكداً على "استمرار النقابة في الإضراب حتى تحقق مطالبهم".

ولفت إلى أن وضع التعليم أصبح في حالة مروّعة وخطرة، وأن النقابة تسعى بكل عزم إلى تصحيح مسار التعليم الجامعي من خلال الالتزام بقانون الجامعات ولائحته التنفيذية، وأنها تعتبر المساومة في تصحيح الوضع "مساومة في وضع التعليم وسياسة لإسقاط العملية التعليمية".

وحذّر الدكتور نور الدين رئاسة الجامعة "من استمرارها في خرق القانون"، معتبراً "تجاهل القانون يعني وضع البلد في كف عفريت كون الجامعة هي أول من يفترض بها حماية القانون ورعايته"، مبدياً استعداد نقابته للتفاوض قائلاً: نقابتنا مرنة ومطالبها بسيطة لو تعاملت رئاسة الجامعة معها بجديّة، ويمكن أن نتفاوض حول هذه المطالب. منوّهاً إلى رفضهم القاطع للالتزامات الشفوية بالقول: تريد أفعالا لأنها ملت من الالتزامات والتعهدات غير المجدية.

فيما أكد رئيس النقابة الدكتور عبدالله العزعزي "أن النقابة ماضية في الإضراب حتى يكون هناك تفهم عملي لمصفوفة المطالب ويتم تنفيذها على أرض الواقع"، داعيا إلى أن تكون الهيئة الإدارية في صورة أي اتفاق تعقده الفعاليات الأكاديمية مع الجامعة كونها الممثل الأول لهذه الفعاليات، موضّحاً أن "هدف النقابة من الإضراب ليس إثارة للزوابع بل للمطالبة بحقوق أعضائها".

وتطالب نقابة أعضاء هيئة التدريس بإصلاح التعليم الجامعي وتطبيق قانون التعليم الجامعي، وإقرار التأمين الصحي، وتوزيع الأراضي المحددة لهم من قبل الجهات الرسمية، علاوة على مطالب أخرى تضمنتها المصفوفة المطروحة أمام رئاسة الوزراء ورؤساء الجامعات، ومنها إنهاء عسكرة الجامعة.

وكان طلاب جامعتي صنعاء وعمران، والعاملون في جامعة صنعاء، نفّوا اعتصاماً حاشداً، الثلاثاء الماضي، على ساحة الحرية، أمام مبنى الحكومة للمطالبة باستئناف الدراسة، التي أوقفت منذ أسبوعين، والمطالبة بتحسين أوضاع العاملين من إداريين وفنيين في الجامعات الحكومية. ونددوا بالسياسة التي تنتهجها رئاسة الجامعة تجاه أعضائها. معتبرين تجاهل الحكومة لمطالب أعضاء هيئة التدريس إفساداً للعملية التعليمية واستهتاراً بالطلاب وإيقافهم في البيوت.

وفي رسالة وجهها المعتصمون من نقابة العاملين في جامعة صنعاء، ومجلس التنسيق بين نقابات العاملين في الجامعات الحكومية، إلى رئيس الوزراء، طالبوا بمعالجة الاختلالات التي رافقت عملية النقل إلى هيكل الأجور والمرتبات أثناء عملية تنفيذ المرحلة الأولى، وتعديل اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات بما يضمن حق الجهاز الإداري والفني، إضافة إلى اعتماد نظام الواجبات والحقوق للإداريين والفنيين ورفع مرتبات المتعاقدين وسرعة تثبيتهم ومعاملتهم أسوة بزملائهم، فضلاً عن مطالب أخرى جميعها تصبّ في الحقوق المنقوصة بحسبهم.

.. واتحاد طلابها يرفض خصخصة التعليم الجامعي، ويطالب المجلس بالاعتذار عن سوء نيته تجاه الطلاب والمجتمع

استنكر الاتحاد العام لطلاب اليمن بجامعتي صنعاء وعمران اعتزام المجلس الأعلى للجامعات إصدار لائحة موارد ذاتية تعمل على خصخصة التعليم العالي بشكل كامل وتحويل مؤسسات التعليم العالي إلى قطاع خاص بغرض الربح المادي.

البيان الذي صاغه الاتحاد، السبت، اعتبر "إصدار مثل هذه اللوائح انتهاكا صريحا لنصوص الدستور الذي يكفل الحق في التعليم لجميع المواطنين بلا استثناء". وقال إن "ما تقوم به السلطة تناقض واضح مع برنامج رئيس الجمهورية في مجال التعليم العالي، الذي ينص على اتخاذ المزيد من الإجراءات الكفيلة بتوفير التعليم المجاني للجميع والعمل على تخفيض الرسوم الدراسية للطلاب الملتحقين بالمدارس والمعاهد والجامعات".

وإذ لفت إلى أن "خصخصة التعليم الجامعي وفرض آلاف الدولارات على الطلاب كي يتمكنوا من الالتحاق بالجامعات يعد إجهاضا وتدميرا متعمدا وإطلاق رصاصة الرحمة على مستقبل الطلاب والتعليم الجامعي"، عدّ ذلك "انقلابا واضحا على أهداف الثورتين المجيدتين سبتمبر وأكتوبر في القضاء على الجهل".

وأشار البيان إلى أن التعليم "حق مقدس لا يجوز بأي شكل من الأشكال التعامل معه كسلعة للبيع والشراء"، محذراً من أن يتم التعامل معه "بطريقة تتنافى مع القيم والأخلاق بل مع أبسط الحقوق الإنسانية التي كفلتها الشرائع السماوية". داعيا وسائل الإعلام وأصحاب الرأي والمثقفين والمنظمات إلى القيام بمهمتها بالتصدّي لتلك اللوائح الداعية إلى "خصخصة التعليم العالي بكافة الطرق الممكنة، باعتبارها استهدافاً للمجتمع بكافة مكوناته".

وفيما اعتبر الاتحاد "ما يسمى بلائحة الموارد الذاتية باطلة شكلا ومضمونا لاسيما وأن المجلس الأعلى للجامعات ليس سلطة تشريعية تسن القوانين"، أكد أنه "لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تطبق في ظل الإرادة الطلابية الصلبة والتي تتحطم عليها كل القرارات التعسفية والظالمة لحقوق وحريات الطلاب، محملين المجلس الأعلى للجامعات تصاعد الاحتجاجات الطلابية والتي قد تخرج عن دائرة السيطرة". مطالباً المجلس الأعلى للجامعات بالاعتذار عن "سوء نيته تجاه الطلاب والمجتمع وسرعة إلغاء ما يسمى بلائحة الموارد الذاتية للجامعات الحكومية".

مأساة الطلاب المبتعثين للدراسة في الخارج مع مسؤولي السفارات، تسبب اعتداء طالب على الملحق الثقافي بماليزيا، عقب رفض الملحق تسليم مستحقاته لمدة عام كامل، و1000 طالب يتضامنون معه ويناشدون الرئيس العطف عنه

مستقبل طالب دكتوراه في ماليزيا مهدد بقرار وزير التعليم العالي بإيقاف منحته الدراسية

لطالما ارتفعت صرخات ونداءات وشكاوى الطلاب اليمنيين الموفدين للدراسة خارج البلد، من التنكيل الذي يلاقونه من مسؤولي سفارات بلادنا في تلك البلدان. والغريب أن تلك الاستغاثات، غالباً ما يكون سببها هو التعامل المهين من قبل السفارات اليمنية ومسؤوليها وملحقياتها في تلك البلدان التي يجد أبناء الجالية اليمنية أنفسهم غرباء فيها، لاسيما عندما تمارس تلك السفارات دور الخصم تجاههم أمام الآخرين. كما تشعر طلابنا بأنهم أقل شأناً من زملائهم الموفدين من بلدان العالم الباقية. وبرغم التوجيهات والمناقشات المستمرة لتلك المشاكل في وزارة التعليم العالي والتزامات وزيرها د. صالح باصرة بالنظر في أوضاعهم المالية، إلا أن المشكلة ظلت مستمرة إلى اليوم.

فعلى العكس من اهتمامات السفارات واختصاصها، المتمثلة في القيام على شؤون أبناء جاليتها والدفاع عن كرامتهم وأعراضهم في تلك البلدان، تمارس العقاب على طلابنا بصورة مهينة لا سيما في المساعدات المالية المخصصة لهم شهرياً والتي ينتظرها الطلاب بكل شوق. وكنتيجة متوقعة لتلك الممارسات، فقد وصل الحال بالطالب عبدالرحمن الماوري، طالب دكتوراه في ماليزيا، إلى طريق مغلق مع المستشار الثقافي في السفارة اليمنية هناك، عندما رفض الأخير صرف المساعدات المالية للأول منذ أبريل 2009.

طبقاً لزملاء عبدالرحمن الماوري، في ماليزيا، فإنه "مرّ بظروف قاهرة طيلة عدة شهور" أصابته بانهيار نفسي، قام بسببه بالاعتداء بالضرب على الملحق الثقافي اليمني في ماليزيا. تكالبت عليه الأوامر والتوجيهات، ويواجه الآن "خطر عقوبات صارمة تحرمه من المنحة الدراسية وتعرقل مستقبله الأكاديمي"، وفقاً لرسالة رفعها زملاؤه إلى رئيس الجمهورية يناشدونه التدخّل العاجل لفك الأزمة عن زميلهم.

الرسالة التي وصلت الصحيفة مطلع الأسبوع الماضي، أرفق معها 42 كشفاً تحمل توقيع قرابة 1000 طالب يمني من الموفدين للدراسة في ماليزيا، للتضامن مع زميلهم عبدالرحمن الماوري، ويناشدون الرئيس ويتلمّسون عطفه على زميلهم. ويعتبر تضامنا طلابياً غير مسبوق حصل عليه الماوري، لكنّ أخاه يقول إن "وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور صالح باصرة ما زال متحمّساً ويهدد بتوقيف المنحة عنه". على الرغم من أنه وجّه له في رسالة مناشدة العام الماضي بـ"النظر في قضيته والتوجيه بصرف مستحقاته عن طريق شيك أو دفع نقدي، وفقاً لرغبة الطالب"، وفقاً لتوجيه وكيل الوزارة الذي يقع أدنى توقيع الوزير.

وطالبت الرسالة رئيس الجمهورية بالتوجيه إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي "لإعادة النظر في العقوبات التي قررها على زميلنا عبدالرحمن الماوري بسبب اعتدائه على المستشار الثقافي في مكتبه في 2010/3/17"، موضحين السبب "نتيجة لخلافات استمرت بين الطالب وكادر الملحقية الثقافية على صرف المستحقات المالية نقداً أو عبر الحساب لمدة عام، والتي نتج عنها الاعتداء". وأفادوا بأن الطالب أبدى استعداده للاعتذار، فيما أبدى المستشار الاستعداد لقبول الاعتذار، وأن المشكلة ستحل لو تسامحت الوزارة مع الطالب. معتبرين "ترحيل الطالب من ماليزيا وتوقيف منحته وتوقيف معاملة الاستمرارية في الدكتوراه وحجز مستحقاته المالية لسنة كاملة عقوبات فوق الاحتمال".

وإذ قدّموا اعتذارهم بصورة جماعية "لما حصل للمستشار الثقافي من اعتداء من قبل زميلهم"، مقرين "أنه تجاوز بتصرفه ذلك الوسائل القانونية في المطالبة بحقوقه"، مناشدين الرئيس "النظر بعين العطف والاهتمام لحال الطالب نتيجة الظروف والملابسات وخلفيات الموضوع التي شكلت ضغطا نفسياً كبيراً عليه، حيث إنه قد نال سلفاً عقوبة ليست بالهينة".

وكانت المشكلة بدأت في أبريل 2009 عندما اختلف الماوري مع الملحق الثقافي حول موضوع فتح حساب في البنك لتوريد مستحقاته إليه. رفض الماوري فتح الحساب وطالب بأن يستمر صرف مستحقاته وفقاً للصيغة السابقة التي صرفت له مستحقاته بطريقة الدفع النقدي أو الشيك منذ سنتين وكما يجري الآن مع عدد من زملائه هناك. وقع الماوري والملحق في مقامرة ومخاطرة استمرت فعاليتها عاماً كاملاً حتى أخرجت الماوري عن طوره بعد أن رفض الملحق العمل بأي من الأوامر التي تلقاها من مسؤولي الدولة.

ويقول زملاء الماوري في رسالتهم إلى الرئيس إن زميلهم "ظل موفداً لمدة عام كامل في ماليزيا يعاني شظف العيش ومرارة الحاجة وضغوط المؤجرين والدائنين، ولا يزال على هذا الوضع حتى اليوم". وينتظر الآن عطف "فخامة رئيس الجمهورية". وحبذا لو كانت لفتة الرئيس إلى الوضع الذي يعانيه مئات الطلاب الموفدين للدراسة في البلدان الأخرى أيضاً، وأن يعتبر هذه رسالة لما وصل إليه اليمنيون من معاناة، لا سيما الطلاب المبتعثون.

حلها يا عمر

أحياناً نداء الأقلام وإطلاق العنان للقلم لن يفيد، وربما هي الوسيلة الوحيدة التي تستطيع من خلالها أن توصل صوتك للمسؤول، ولكن ربما إنه حتى القلم أصبحت كلماته غير مرغوبة مع كثرة خطوب الحياة ومشاكلها. فنحن نطرح سؤالاً بحاجة لإجابة: هل يُحرم المواطن من أي مشروع حكومي بحجة أنه لا يستطيع دفع مبلغ كبير للاشتراك دفعة واحدة، وهو ينظر إليه بأن مبلغ جائر عليه لأنه معدم وفي منطقة نائية لا يستطيع توفيره؟

هذا الموضوع هو كهرباء قرية شيع، فنريد حلاً لها يا عمر، كوننا فقراء، فالكهرباء في المنطقة أوصل إليها التيار، واشترك من أبناء القرية حوالي 10 أفراد من 80 منزلاً، و70 منزلاً ينظرون إلى التيار بنظرة الأمل علّ وعسى أن يبعث الله لهم وكيلاً يعينهم لتسديد أكثر من 33 ألف ريال لمدير الوحدة التنفيذية بالمسراخ، فهو من يشرع ويحدد المبالغ، ناهيك عن الجبايات التي يفرضها لطاقم المهندسين وأتباعهم الذين يقومون بتوصيل التيار.

فيا حبذا أن يكون لوزير الكهرباء نظرة خاصة لأبناء الأرياف، وتقسيط المبالغ على شهور معينة يستطيع المواطن أن يشترك بالخدمات وتستفيد الدولة كذلك. فهل يا ترى ستحل هذه المشكلة أم كما قال المثل العربي "أحشفاً وسوء كيلة"؟

- أ. خليل الهتار

عن أبناء قرية شيع

الاثنين 12 جمادى الأولى 1431هـ الموافق 26 ابريل 2010 العدد (234)
Mon. 12/5/1431 - 26 April 2010

حول فؤاد راشد ومرارة الواقع

■ صالح مبارك الغرابي

إلى اللحظة والسجن اللعين يغيب علينا رجلاً غالياً، رجلاً يعادل كثيراً من الرجال الذين لا هم لهم سوى النفاق والتزلف والابتذال في كل الرذائل، بل المغالاة في جعل الغلط صح والصح غلط، وهذه هي سجيتهم وأفعالهم مع الناس من حولهم وحتى مع أنفسهم وفي ما بينهم البين، لكن صاحبنا يختلف عنهم اختلافاً كبيراً، فهو لو اكتفى بالصمت فقط ولا غير الصمت، ولم يجاهر بقول الحق ونصرة المظلوم، لأصبح أفضل من هؤلاء، وفي عيشة الرغد وبحبوحة ما بعدها بحبوحة، لكنه مثلما تربى لا يخاف من قول الحق حتى لو عرضه هذا القول إلى السجن، صبره طويل وبطيء النفاد، وقادر على الصبر إلى أم يقضي الله أمراً كان مفعولاً.

من منا لم يسمع بفؤاد راشد، ذلك الصحفي الحضرمي الهادي الطباع الذي لا تفارق محياه الابتسامة الصادقة التي تأسر القلب والخاطر؟

حقيقةً بحكم قربنا بعض الشيء من هذا الرجل قبل دخوله السجن، عرفنا أن كل ما يقوم به من عمل في موقعه الالكتروني الشهير "المكلا برس"، كان هذا العمل يلاقي الصدى الواسع من القراء الداخلين للموقع، بل زاد عدد الداخلين، مع أن الموقع لا يمتلك شبكة مراسلين ولا شيء من هذا القبيل، فهو موقع متواضع مثل صاحبه ابن راشد، لكن التواضع الجم في الموقع وصاحبه لم يعجب القائمين على وزاره الإعلام، أو بعبارة أخرى لم يعجب السلطة في البلاد، وبدون مقدمات قامت هذا السلطة بالزج بأخينا فؤاد في السجن دون سبب كاف وواضح، وقبل دخوله السجن كان التفتيش الدقيق لمنزله، وتحطيم الجهاز، بل تم قلب المنزل رأساً على عقب، وكأن في الدار موجود أيمن الظواهري أو أسامة بن لادن!

يا ناس ما هكذا يكون التعامل مع حرمة البيوت! لماذا تستخدمون سياسة التطفيش والتنغيص على مواطنيكم؟ ألم يكف الغلاء الفاحش وقلة العمل والفقر الذي يهدد البلاد والعباد؟ ابحثوا عن الحلول لهذا المشاكل بدلاً من مطاردة كل من ينصحكم ويدلكم على الطريق الصحيح.

ماذا فعل أخونا فؤاد راشد حتى رميتم به في السجن وكأنه مجرم، وحتى إن افترضنا جدلاً أنكم قادرون على إسكات فؤاد راشد، وهذا من رابع المستحيلات، فكم من فؤاد سيواجهكم ويكون لكم بالمرصاد ويقول لكم "إلى هنا وانتهينا" حسب قول الرائع دوماً الفنان الكبير أبو بكر سالم. فكل ما تقومون به لا يجعل بقاءكم طويلا، بل كل أعمالكم تسرع بكم إلى الهاوية إن لم يكن جحيم الدنيا قبل الآخرة. لم تتركوا الناس وحالهم بل تضيقون الخناق عليهم وكأنهم دخلاء على البلاد وأنتم أصحابها الحقيقيون. وفوق هدا هات يا كذب: الديمقراطية، حرية التعبير، الحكم المحلي الكامل أو الواسع الصلاحيات... وما إلى ذلك من "هرف" شبعنا من سماعه منكم. اعطوا الناس حقوقهم، وفروا العمل للشباب، استحوا واجعلوا أقوالكم تقارب أفعالكم لا العكس، وما نراه ويراه العالم من حولنا حتى إن الكثير أبدى انزعاجه مما يحصل في هذه البلاد من لعب أطفال القوي يفتك بالضعيف، وهذه هي مرارة واقعنا.. وكفى.

ابتدائية حجة تصدر حكماً بإدانة كهرباء المحافظة وتطالب بمحاسبة المتسببين وراء مقتل الطفل جبران

■ حجة - منصور أبو علي

أصدرت محكمة حجة الابتدائية حكماً قضائياً يلزم فرع منطقة كهرباء محافظة حجة بدفع مبلغ مليون و600 ألف ريال ومبلغ 100 ألف ريال كدية وغرامة يتم تسليمها لأولياء طفل في الـ12 من عمره، كانت مؤسسة الكهرباء تسببت في مقتله نهاية شهر يوليو من العام المنصرم.

وذلك في جلسة المحكمة المنعقدة صباح الأربعاء الماضي للنطق بالحكم في قضية مقتل الطفل جبران علي قران الذي تعرض لصعقة كهربائية أودت بحياته إثر ملامسته كابلاً كهربائياً متدلياً بالقرب من الأرض (كانت "النداء" تناولت الحادثة في عدد سابق).

شدد منطوق الحكم أيضاً على ضرورة إحالة المتسببين بالحادثة من العاملين والمسؤولين بمؤسسة كهرباء حجة، للعقاب والجزاء إدارياً بعد إشارته في الحيثيات -حسب قول محامي أولياء الطفل- إلى تحول خدمة الكهرباء في حجة من نعمة إلى نقمة بفعل إهمال المعنيين في المؤسسة وعدم اهتمامهم بتحسين شبكة خطوطها.

الحكم قوبل بارتياح واسع من قبل العديد من أهالي وسكان مدينة حجة، حيث اعتبره البعض منهم انتصاراً لحقهم وحق أبنائهم في الحياة الآمنة في ظل الأخطار التي تتهددهم جراء الأوضاع السيئة التي تعاني منها شبكة خطوط كهرباء المدينة التي وصفوها بالقديمة والمتهالكة، وأنها سبق أن تسببت في حوادث عدة خلال الفترات الماضية.

المحامي كمال الصيف عن أولياء الضحية الطفل جبران، اعتبر ما ورد في حيثيات الحكم من تحول الكهرباء من خدمة إلى نقمة إشارة واضحة تثبت حالة الإهمال واللامبالاة التي تنتهجها إدارة الكهرباء ومسؤولوها تجاه مهامهم ومسؤولياتهم في الحفاظ على حياة المستفيدين وأسرهم من خلال العمل على إصلاح وتحسين أداء خطوط وشبكات التيار الكهربائي. مطالباً بتنفيذ ما ورد في منطوق الحكم بشأن العقاب والمحاسبة إدارياً بحق المتسببين في الحادثة من موظفي الكهرباء بحجة، حتى لا تتكرر مثل هذه الحوادث مستقبلاً.

معتقل في الضالع يواجه تهمة كيدية.. وأسرته تناشد للتضامن معه!

■ شفيع العبد

ناشدت أسرة المعتقل وليد علي محسن المنظمات الحقوقية والعاملة في مجال حقوق الإنسان، التضامن مع ابنها المعتقل في سجن الضالع المركزي منذ 25 فبراير الماضي، بتهمة كيدية، ويتعرض لمحاكمة باطلة أمام محكمة الضالع الابتدائية التي عقدت جلستين وتم تأجيل عدد من الجلسات بسبب غياب القاضي.

وأكدت الأسرة في مناشدتها عبر "النداء" أن وليد تعرض للاعتقال من قبل أفراد من شرطة النجدة من وسط جمرك الضالع بينما كان متجهاً صوب سوق القات، بتهمة حيازته لقنبلة، بالإضافة إلى مشاركته في فعاليات الحراك السلمي الجنوبي.

ما يتعرض له وليد يهدف إلى الضغط عليه للتنازل عن حقوقه جراء ما تعرض له من إصابة بليغة بطلقتين ناريتين من قبل أفراد النجدة، إحداهما في الكتف اليسرى، والأخرى بجانب العين اليسرى، في 6/1/ 2009، أثناء مشاركته في إحدى فعاليات الحراك، وأسفر الحادث عن إصابة وليد واستشهاد توفيق الجعدي الذي كان بجواره.

ويحتاج وليد لعدد من العمليات الجراحية في الكتف حتى تزول آلام الإصابة التي يعاني منها حتى اللحظة، وتضاعفت بوجوده داخل معتقله وحرمانه من حقه في العلاج.

وأشارت بعض المصادر المحلية إلى أن ابن خال وليد "عبدالنبي صالح محسن" تعرض للاعتقال أثناء زيارته له، ولم يفرج عنه إلا بعد أن قضى أكثر من شهر داخل المعتقل.

● في مثل هذا اليوم من العام الفارط غيب الموت واحداً من الرجال الأوفياء، إنه صاحب العمود الشهير "صماصيم" وفارس "الفرسان" المغفور له بإذن الله تعالى عادل الأعسم.

● عام مضى على "الفاجعة" التي ألمت بأهله وذويه ومحبيه. وبعد مرور عام على وفاته بالتمام والكمال، فإنه لزاماً علينا أن نفتش في مواقفنا تجاه فقيد الصحافة وأسرته، وأين نحن من دائرة "الوفاء"!

● ووفاءً من أسرة "النداء" تجاه زميل لهم نفرد "الملعب" هذا الأسبوع لإحياء الذكرى الأولى لوفاته، مع أمنيات قلبية صادقة بأن تأتي الذكرى الثانية وقد تحولت "الوعود" التي قطعها البعض على أنفسهم، إلى واقع تعيشه أسرته ويلمسه المجتمع المحيط!

عندما تختنق العبرات!

■ علي سالم بن يحيى

"الموت نقاد في كفه جواهر يختار منها الجياد"

في غمرة انشغالي وخوفي على كريمتي من مرض السرطان، الذي اخترق دماغها فجأة ولم يستطع العلاج الكيماوي إيقاف مده القاتل، يأتيني الخبر المؤلم أن الأستاذ عادل الأعسم دخل في غيبوبة، نتيجة لخطأ طبي فادح في العاصمة المصرية القاهرة، ومرت اللحظات عصيبة حتى وصلنا الخبر الفاجعة بموته وانتقاله إلى جوار ربه.

يـاااااه عام مر على فراق "أبو محمد"، صاحب القلب الكبير والموقف النبيل والكلمة الشريفة، في زمن قل فيه الأوفياء والتهم أكسجين النبلاء وحوله إلى غاز سام يقذف مخلفاته في مرمى نكران الجميل وخنق ما تبقى من مواقف الرجال إن كان هنالك رجاااال!

كنت حاضرا في عدن لوداع الغالي النبيل كأقل واجب أقدمه، لأستاذ فاضل بمعنى الكلمة، ولا أنسى الدموع المتقاطرة التي انهالت من المآقي، وما أقسى بكاء الرجال.. كل من كان حاضرا بكى وانهالت دموعه، ومن حاول التماسك والتعلق بقشة رباطة الجأش كانت الدموع تخنقه ويحاول الهرب إلى بعيد ليذرف الدموع في بحر الأحزان.

أبو محمد.. لا أدري أأبكيك أم أحسدك على رحيلك المبكر من دنيا فانية كل ما فيها محزن.. ويقتلك يوميا كمدا وغما..؟! وآه ما أقسى رؤية الأحباب وهم يتوارون بلا حياء ويتخلون عن أعز الأصدقاء ويتركونهم يصارعون آلامهم فرادى.. دنيا حقيرة يا أستاذي الفاضل رحمك الله وأسكنك فسيح جناته.

في غمرة التأبين والحزن يهزم الجميع، اقترب أحدهم من المسؤول الكبير وأبلغه بأن يهتم بأسرة الفقيد الغالي الذي وهب حياته فداءً لوطنه ولجموع البسطاء فيه.. وحدثه أن يحاول بنفوذه تحسين وضع أسرته واعتماد راتبه الجديد كدبلوماسي (مدير المركز الإعلامي بسفارتنا في القاهرة). انتفض ذلك المسؤول من مجلسه وظهرت علامات الغضب على وجهه، وأكد أن ذلك عمله من غير توصية لمكانة الفقيد في نفسه، وأقسم بذلك.

مرت الأيام والأشهر ولا زال الوضع كما هو عليه، لا راتب وصل ولا منزل امتلكته أسرته، وطلع الكلام (فشنك) وكتعبير لحظي انفعالي مع دقيقة الحزن التي عاشها الجميع وبكل أسف تناساه الجميع!

ماذا سيقول هؤلاء للأعسم وهو من أوقف صحيفته "الفرسان"، احتراما لهم ومنع زناد قلمه من تصويب طلقاته المدوية في بروار الأخطاء..، لمكانتهم في نفسه، وترك الساحة لمن لا يفقهون في الصحافة شيئا سوى مزيد من الابتذال. وأعتقد أنه كان يموت يوميا جراء ذلك، لكنه من نوعية الرجال إذا ما قالوا كلمة يموتون عندها!

هي فرصة نذكّر من طبع صورة عادل الأعسم في قلبه، عندما كان على ظهر الدنيا جوادا لا يقهر ومحبوبا غالياً على النفس، أما وقد انتقل إلى جوار ربه انتزعوا تلك الصورة وحولوها إلى شيء من الذكريات. وهذا الكلام نسوقه لأصحاب السمو والمعالي والشيوخ والبشوات.. أما نحن البسطاء فسيظل (عادل) حيا في نفوسنا، وستظل الأكف تنادي رب السماء أن يرحمه ويسكنه فسيح جناته.. ولن ننساااااااه أبدا.

● اثناء تكريمه من قبل محمد جميل عبدالقادر رئيس الاتحاد العربي للصحافة الرياضية

عام على رحيلك... وما زالوا بعيدين عن الوفاء!

■ شفيع العبد

لم يكن الشاعر الجاهلي "امرؤ القيس" وهو يكتب مطلع معلقته الشهيرة، يعلم أن هناك من سيأتي من بعده لاستعمالها في أكثر من زمان ومكان.

"قفا نبك".. كل يردده للتعبير عن وجع أصابه، أو عن مصاب حل به!

أدرك جيداً أن البكاء لا يحتاج إلى إذن كما هو الوفاء.. بقدر ما يحتاج إلى قلوب صادقة وضمائر حية.. ومشاعر إنسانية.

ونحن نطوي العام الأول على رحيل فقيد الصحافة اليمنية المغفور له بإذن الله تعالى عادل الأعسم، يتوجب علينا التوقف للبكاء.. البكاء على رحيله في وقت نحن بأمس الحاجة إليه.. لنصائحه.. لمواقفه!

البكاء على الطريقة التي تعاملنا بها مع حقوقه علينا.. وواجباتنا تجاهه، على أن الأمر لا يتوقف هنا على أصحاب القرار.. بل ينطلق ابتداءً من زملاء الحرف والمهنة، الذين كان لهم بمثابة السند والمعين في مواقف كثيرة.

البكاء على الطريقة التي تعاملنا بها مع أربعينيته التي مرت من أمام الجميع مرور الكرام دون أن تهز شعرة ألم وحسرة في قلوب أصحاب القرار الذين ذرفت دموعهم مدراراً وتباكوا عند وفاته وتشييع جثمانه.

أدرك أيضاً أن التأبين لن يضيف للأمر شيئاً بقدر ما هو تذكار جميل يكشف عن معادن الرجال ومدى صدقيتها تجاه المصاب!

جامعة عدن، نقابة الصحفيين، الاتحاد العام لكرة القدم، وزارة الخارجية... جهات عمل معها "عادل" وانتمى إليها.. لكنها كشرت عن وجهها "المتخاذل" وكشفت عن عشقها اللامتناهي لـ"النسيان" وارتدائها ثوب الجحود والنكران!

إنه وطن الجحود صديقي أبا محمد.. لم يذكرك حتى بكلمة.. أو قصيدة.. أو بحث في سيرة.. هكذا كل من مات يقع مصيره عدا من يتبوؤون المناصب ويعملون على قتل الوطن وأهله.. هم فقط دون غيرهم يحظون بكل شيء أحياء وأمواتا!

بالتأكيد ستظل جامعة عدن ورئيسها يمنون عليك بتأبين مئوي "بعد مرور مائة يوم على وفاتك"، وزعوا فيه كتاباً لم يرتق إلى حجم الحدث وصاحبه، ليس للجامعة ككيان ذنب في ذلك، وأنت الذي خبرتها داراً للوفاء كما هي عدن، لكنهم صناع القرار بداخلها الذين تفرقوا لأمور بعيدة عن أهدافها وقيمها!

قد تنزعج أستاذي وصديقي حين تعلم أن "راتبك" الشهري مازال كما هو.. كما استلمته آخر مرة قبل رحيلك دون زيادة تذكر، أو تسوية حقيقية، وأنت الدبلوماسي والأكاديمي، حتى اللقب العلمي الذي منحتك إياه جامعة عدن كجزء من حقك، لم يشفع لتسوية معاشك!

قيل –وما أكثر ما قيل ويقال– يا صديقي إن أحمد العيسي وعد بشراء منزل لأولادك، وذاك عمل إنساني يُحسب له، لكن وبعد مرور عام على رحيلك لم يتحقق شيء من الوعد!

بشأن "قطعة الأرض" الخاصة بصحيفة "الفرسان" الواقعة في منطقة العريش بخور مكسر بعدن، والتي حاول بعض النافذين البسط عليها تماشيا مع "ثورة" البسط والفيد التي اجتاحت عدن بعد 94، فقد قطع عدد من أبناء محافظتك "شبوه" وعداً على أنفسهم وهم يتبوؤون مواقع قيادية في السلطة وحزبها الحاكم، وباتوا مقربين من الأسرة الحاكمة، وعداً بأن يزيلوا العراقيل ويمكنوا أولادك وأسرتك من الأرضية، وما زالت إلى اللحظة وبعد مرور عام كما تركتها يا صديقي.

يااااه... لست مصدقاً أن عاماً قد انطوى على رحيلك أيها الصديق الوفي.. والأستاذ النبيل.

عام مضى منذ أن وافته المنية عصر يوم الأحد الموافق 26 أبريل 2009، بمستشفى القوات المسلحة بالعاصمة المصرية القاهرة، والذي نُقل إليه بعد تعرضه لخطأ طبي إثر إجراء عملية جراحية لإزالة زوائد لحمية في الجيوب الأنفية في مستشفى "أنت كلينك" بمدينة نصر.

عام مضى منذ أن ووري جثمانه الطاهر إلى مثواه الأخير في مقبرة الرحمن بمديرية المنصورة، بعد الصلاة عليه في مسجد الرحمن ظهر يوم الاثنين الموافق 27 أبريل 2009.

عام مضى ومازال أولئك يحومون حول حمى الوفاء ولم يرتعوا فيه بعد، وأظنهم سيبقون كذلك –وليس كل الظن إثماً–!

جعل الله قبرك روضة من رياض الجنة، وأسكنك فسيح جناته.

حالة استثنائية في حياتي

● يتوسط الزميلين عبدالله مهيم واحمد الشبارة

■ عبدالله مهيم

لاشك أن أصعب شيء على الإنسان عندما يطلب منه الكتابة عن نفسه، فكيف سيكون الحال عندما يطلب منه أن يرثي نفسه أو الكتابة عن ذكرى رحيله عن هذه الدنيا الزائفة؟ بالتأكيد الأمر سيتجاوز مرحله الصعوبة إلى أكبر من ذلك بكثير.

أصدقكم القول إنه رغم إيماني بالقضاء والقدر وأن الموت حق علينا جميعا ونهاية حتمية لكل من على المعمورة، إلا أنني حتى اللحظة والتي تصادف رحيل نصفي الآخر وأخي الذي لم تلده أمي وصديقي وأستاذي وقدوتي، لم أستوعب أن المغفور له بإذن الله عادل الأعسم (أبو محمد) قد رحل ولن ألتقيه مرة أخرى في هذه الدنيا، وظل الأمر بالنسبة لي على مدى العام الماضي وكأن غيابه مؤقت ومعتاد.

كما أصدقكم القول إنني كلما حاولت أن أكتب عن الرحيل الفاجعة أو الذكرى الأليمة ارتعشت يدي ولم أستطع أن أمسك القلم أو أن أستجمع قواي العقلية وأفكاري، فالكلمات مالحة في فمي والأفكار تتزاحم حتى أصبحت غير قادر على ترتيبها بسبب أن عقلي لم يستوعب الفراق حتى اللحظة، لذلك كان من الطبيعي عدم قدرتي من تلبية طلبات زملائي الأعزاء مسؤولي الصفحات الرياضية والصحف في أن أكتب معهم في ذكرى الفقيد الغالي. كما أن السبب ذاته جعل قلمي يغيب عن الكتابة عندما نزل خبر الرحيل علينا كالزلزال المدمر. ولولا إصرار الزميل العزيز شفيع العبد ووجوب تلبية الدعوة بعد الوعود العرقوبية مني في المساهمة معه في هذه الصفحة الرائعة، لما شاركت بهذه الكلمات التي أرى أنها لا تلبي الذكرى، ولكن على طريقة مكره أخاك لا بطل.

لن أتحدث عن الفقيد الغالي والأخ والقدوة، فهو صفحة بيضاء يعرفه الجميع، وحظي حبه وفقدانه بإجماع لم يسبق له مثيل في التاريخ. وأكتفي بالقول إن "أبو محمد" –يرحمه الله رحمة الأبرار– كان وسيظل حالة استثنائية في حياتي، وليعذرني القراء على هذه المادة التي لا تليق أبدا بهذه الذكرى، فهذه الكلمات امتزجت فيها دموعي مع حبر قلمي، فمن مصابه كبير وأكبر من كل الناس في وجدانه وحواسه وجوارحه وأحاسيسه، لا يستطيع التعامل مع المصائب كسائر الناس أو كبقية البشر. أستسمح القراء الأعزاء على عدم القدرة بالاستمرار في الكتابة، فالحدث أكبر من قدراتي ومشاعري، لكنني أختتم كلماتي المتواضعة بعبارة كتبها الأستاذ الكبير مطهر الأشموري في ذكرى تأبين المرحوم، فقال فيها: "من عرف الأعسم أعمق وأدق وتعامل معه بالمودة، فهو لا يقابل ذلك بالمودة، بل بمزيد من مودة لا تفنى وطاقة لا تنضب، ولذلك فالأعسم الذي ميزني في مودته زاد تمييزي في حبي ومحبتي، فأثقلني بدين فوق قدراتي ومسؤولية فوق كاهلي، وسأظل ما حييت حتى ألتقيه في الدار الآخرة –إن شاء الله– أرد ما استطعت من الدين وأؤدي ما تمكنت من المسؤولية".

أخيرا.. رحم الله الحبيب الغالي الذي لا يزال يمنحنا دروساً مجانية حتى بعد رحيله، ولعل آخر وأهم درس تعلمناه منه: أن هذه الدنيا لا تساوي شيئا أبدا.. وكفى..

SMS لرئيس جامعة عدن

"... وعسى أن تجد زوجته وبناته الصغار الرعاية والاهتمام المستحق من الوطن ومن جامعة عدن".

سطر مما كتبه المغفور له بإذن الله تعالى عادل الأعسم، وهو يرثي صديق طفولته وحياته صالح الصائلي، الذي وافته المنية صباح الأربعاء الموافق 28 أغسطس 2002!

هل سيجد (محمد، حسن، عائدة، أدهم) أبناء عادل الأعسم وزوجته الاهتمام المستحق من جامعة عدن؟!

تساؤل مشروع نضعه على طاولة رئيس الجامعة الدكتور عبدالعزيز بن حبتور!

●●●

مدرسة.. ملعب.. شارع!

تعددت الوعود.. كما هي الوجوه.. وتلونت.. وتغيرت.. ومر عام.. وتبخرت الوعود ومعها الوجوه..

قالوا وما صدقوا: سنطلق اسمه على أحد "الملاعب.. الشوارع.. المدارس".. لكنها تقف شاهداً على كذبهم من خلال احتفاظها بأسمائها، ومنها أسماء غريبة على المدينة وأهلها وناسها، لا يربط بينهما شيء سوى مجيئهم بعد "ألف ساعة حرب" كما أسموها.

نسي هؤلاء.. أنك أسست مدرسة "الفرسان".. الشهيرة في "شارع" الصحافة.. وأن اسمك يتردد في "ملعب" الرياضة.. وهذا أسمى من مدارسهم ذات المخرجات المتدنية.. وشوارعهم المليئة بالقاذورات.. وملاعبهم التي تفتقر إلى أبسط المقومات.

يكفيك أن اسمك منقوش على جدران قلوب محبيك، ومحفور في وجدانهم.. وستبقى حياً..

الولاء الوطني والجنون بالجملة

د. سامي أمين عطا
a_samiatta@yahoo.com

يستهل مارك أنطوني خطبة التأبين في مسرحية شكسبير "يوليوس قيصر" بقوله للحشد "جئتُ لا لأمتدح قيصر، بل لأدفنه". واقتداءً بهذه الحكمة أريد أن أفتتح مقالتي بالقول: جئتُ لا لأمتدح الوحدة القائمة أو أدفنها حية أو ميتة، بل لأنقدها. لأن الذين حاولوا الدفاع عنها لم يقدموا سوى جمل متصلبة وعبارات جوفاء وصيغ متخشبة حد الإملال.

ينبغي الاعتراف أولاً قبل كل شيء، أن الوحدة فعل سياسي، يسعى إليها الإنسان من أجل تحقيق مصالحه، وليست صنماً أو شعاراً مقدساً أو آية ترتل بغية الحصول على غفران الله. إنها لفظ سياسي له استحقاقات تحكم عليه بالبقاء أو الزوال. إنها عقد سياسي اجتماعي قام على الرضا والاقتناع. كل إكراه في العمل السياسي يفضي إلى رفض ومقاومة بالتأكيد. لقد اتفقت السلطتان على مشروع إقامة الوحدة. جرى نسف هذه المشروع بالحرب وأجهض في 94/7/7. غير أن الاعتراف سيد الأدلة في فقه القانون؛ فاعتراف الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر بنية الغدر المبيّتة أفصحت عنه مذكراته، وهذا الاعتراف ينسفها من أساسها. إنه فعل سياسي ينم عن جنون بالجملة والحكمة غائبة، لأن كل فعل في السياسة يقوم على الجنون يجازى بفعل من مثله.

لا يتصلب عود أية وحدة، مهما كانت هذه الوحدة؛ بمحاولات البرهنة على الهوية المشتركة، لأن الهوية موضوع ملتبس؛ فلا توجد هويّة قارّة. الهويّة لا تكون ركيزة الوحدة. إن ركيزة أية وحدة، كما يعلمنا التاريخ قديمه وحديثه، تنبني على المصلحة. وكل الوحدات التي تأسست على وهم الهوية تؤول إلى الفشل، أو تفقد بريقها ولو بعد حين. لقد حاولت بلدان عديدة أن تؤسس حال وحدتها، هويّة مشتركة جديدة بالاعتماد على الجغرافية، ولنا بالاتحاد السوفيتي السابق وتشيكوسلوفاكيا خير مثالين، لكنها وحدات فشلت، لأن عامل المصلحة مع الوقت، اختل لحساب طرف دوناً عن الآخر. لذا فإن الوحدة التي لا تتسيّج بدستور وقوانين تحافظ على المواطنة المتساوية -لا المواطنة السوّية كما يسوقها أحد الأحزاب ويرفعها شعاراً- وحقوق الإنسان، أو أنها لا تحمي مصالح الناس الذين ارتضوها، ليست وحدة، إنما ينبغي أن نسميها باسمها إلحاق وضم واستبداد؛ فلا داعي للعب بالألفاظ والتحايل على الجمل والعبارات.

الهويّة شعور وانتماء تحققه المصلحة، ليست الهويّة تربة أو صخوراً؛ فلا يكفي لكي تأخذ هويّة ما، أن تحصل على شهادة ميلاد أو وثيقة -أيا كانت تلك الوثيقة- أو أن تحصل على وظيفة أو عمل، هذه الأمور كلها لا تحدد انتماءك أو هويتك أو ولاءك.

الأزمنة التي يعاني منها مجتمع ما، إنهاك سياسي وتراجع وانهيار في الرؤى والطموحات تقفز إلى سطحه تصورات ورؤى تضع العربة قبل الحصان. لقد كتب صمويل كولريدج إلى صديقه وليم ووردزورث قبل أكثر من مائتي عام، في 1799، يقترح عليه النهوض ومقاومة حال التبرم والنزعة السلبية السائدة "أريد منك أن تكتب قصيدة من الشعر المرسل موجهة لهؤلاء الذين تخلوا، نتيجة الإخفاق الكامل للثورة الفرنسية، عن أي أمل في مستقبل أفضل للإنسانية، وغرقوا تماما في أنانية أبيقورية، يخفونها تحت أقنعة العناوين الناعمة للترابط الأسري، واحتقار الفلسفات المثالية والحالمة". وغاب عنه أن حال التبرم والنكوص لا تحتاج إلى قصائد أو مواعظ أو خطب تلهب المشاعر وتستنهض الهمم، بل يحتاج إلى حلول واقعية وإجراءات وسياسات تجسن من مستوى معيشة الناس وتشعرهم بأن هناك أملاً في المستقبل.

وإذا كان التاريخ كما قال ماركس "يعيد نفسه مرتين، مرةً بشكل مأساة وأخرى بشكل ملهاة"، فإن في واقعنا تجتمع المأساة والملهاة معاً، حيث تجد في زمن إنهاكنا السياسي هذا والتراجع الذي نعيشه مَن ينبري لكي يفتش في ضمائرنا ويشخص أقوالنا؛ كأنها تعاني نقص فيتامين الولاء الوطني أو أنها مُفورسَة (أي مصابة بفيروس)، ويصيح كما صاح أرخميدس "وجدتها وجدتها". إنها تتطلب حملة تلقيح شامل ضد هذا النقص. من خلال وضع برامج محاضرات ومواعظ وخطب يدحضها الواقع. بينما الشواهد تقول إن هؤلاء الناصحين عينهم على "ذهب المعز"، تجدهم دائماً يتكاثرون عند حواف البرك والمستنقعات الآسنة للمال، يبحثون ما يبرر لهم الحصول على الميزانيات. إنهم خبراء ويعرفون من أين تؤكل الكتف. لقد أضحت كل معضلاتنا لا تخلو من عباقرة للتكسب والاستثمار، يستثمرون أوجاعنا وآلامنا ومآسينا ويشحذون بأسمائنا.

الولاء الوطني ليس مرضاً سريرياً أو ميكروباً أو بكتيريا لا تُرى إلا بالمجاهر يا هؤلاء، تتطلب لقاحاً أو مصلاً. الولاء الوطني أزمة اجتماعية يمكن رؤيتها بالعين المجردة؛ فهو ناتجٌ عن سياساتكم الغبية والفاشلة. الولاء الوطني ليس إحساساً تحت التطلب تستدعيه متى شئنا ويذهب عنا متى شاء. الولاء الوطني إحساس يأتيك عندما تشعر أن هناك وطناً يتسع للجميع وتجد مصلحتك فيه، وطناً يحقق لك مواطنة متساوية وفرصاً متساوية. لا وطناً يعاملك كـ"ابن الشغالة"، أو هناك مَن يعاملك بدونية، له كل شيء ولك أجرٌ في الآخرة. الولاء الوطني ليس قصيدة شعرٍ ولا أغنية ترفع من شأنه وتقويه. كما أنه ليس خطباً رنانة، ولا تعضده المهرجانات وتقويه. إنه غير ذلك كله. لقد قال الشاعر والناقد الأمريكي ماثيو أرنولد في مقالة له عن الديمقراطية: "هل يمكن لأحد أن ينكر أن العيش في مجتمع من الأنداد المتساوين يميل بالإنسان -على وجه العموم- لأن ترتفع معنوياته، وأن تعمل إمكاناته بيسر وفاعلية؟ وهل يمكن لأحد أن ينكر أنه لو عاش في مجتمع يجعله في إحساس دائم بامتياز الآخرين عليه، وبأنه بلا قيمة على الإطلاق، فإن من شأن هذا الإحساس -على وجه العموم كذلك- أن يجعله مكتئبا وعاجزا شبه مشلول؟".

الولاء الوطني يكون ضعيفاً، عندما يرى المرء نخبه تحكمه، لا تفرق بين السيادة والتنازل عن الحقوق مقابل حفنة من المال لحسابها الخاص. حين يرى المواطن بأم عينيه هذه النخبة تبيع الوطن ومقدراته للشركات العابرة للقارات بأبخس الأثمان مقابل حق ابن علوان ويضحون بمستقبله ومستقبل أبنائه. الولاء الوطني يكون ضعيفاً، عندما يرى المواطن نخبة تسحق القانون والدستور وتسحق آدمية المواطن. الولاء الوطني يكون ضعيفاً، عندما يرى المرء حملة الفكر وأقلام الصحفيين لا تجرم وحسب، بل يتم معاملتهم كما عوملت به صحيفة الأيام والصحافيون هشام باشراحيل ونجلاه والمقالح وفؤاد راشد والسقليدي والأستاذ الجامعي الدكتور عبدالحكيم العاقل وآخرون. هذه بعض من فيض الولاء الوطني الضعيف.

لسنا نحن من يعاني ضعفاً في الولاء الوطني، بل أنتم من يعاني ضعفا. تاجرتم بكل شيء؛ بالشرف والفضيلة والبؤس، فرختم صحفاً ترمي المحصنات (قضية الصحفية رحمة حجيرة مثلاً)، ولم نسمع من شيوخكم حتى كلمة عيب يا جماعة، هذا ليس من الدين، وهم الذين يرفعون دعاوى الحسبة والاحتساب كيفما اتفق، وها هو معاذ الأشهبي يعاني جورهم. وإذا كان هنالك ترمومتر يمكن به قياس الولاء الوطني؛ فولاؤكم الوطني يحتاجه أولاً.

أما إذا أردتم أن تعرفوا أسباب النزاع والفوضى التي نعيشها؛ فابحثوا عنها في الخبرات الإنسانية وعند المفكرين ذوي الاختصاص؛ فهناك فرق بين العلم والتهريج. ينقل إلينا الفكر السياسي والاجتماعي كثيرا من التوصيفات لأسباب النزاع، لعل أهمها توصيف هوبز وهيجل. هناك 3 أسباب رئيسية عند هوبز وهيجل: أولا: المنافسة، ثانيا: عدم الثقة. ثالثا: المجد.

إن حكم هوبز وهيجل لأسباب النزاع السابقة، تلخص أسباب النزاع في مجتمعنا، لأن مبدأ القوة لا مبدأ الحق يحكم علاقاتنا، وما يُحكم بالقوة يولد الغبن والكراهية والحقد؛ فالفرد لا يحصل على مكانته بما يمتلكه من خصائص فردية ومواهب وإبداعات تضعه في الصدارة، بل عليه أن يبحث ويفتش جيناته عن كروموسوم يثبت نسله الرفيع وأصله عالي المقام يرجعه إلى تُبع أو كرب آل وتر. أن يثبت بالدليل والبرهان، الذي لا يأتيه الباطل من قبل أو من بعد، بأنه أصل وليس فرعاً. لذا تجد كثيراً من الموهوبين هامشيين، وغيرهم يمنحهم نسبهم وعرقهم وجهتهم كل أسباب العيش، حتى ولو كانوا محدودي الموهبة وقدراتهم ضئيلة أو انتحل نسباً وجد من يصدقه بهكذا "قيد". لذا أضحت سيطرة بعض الناس على الثروة والاستئثار بها، جعلها مدعاة للتخريب وفتتت المجتمع. كما أن أدوات البطش والإكراه عندما تجتمع مع المال تؤسس لدولة شمولية واستبدادية لن يسلم منها حتى منظروها وأعوانها. ولنا عبرةٌ في النظم الشمولية عبر التاريخ. كل نظام شمولي عبارة عن "قطة تبتلع صغارها" أو قل "أسد يبتلع من في الغابة".

إن اضطهاد الناس بعضهم لبعض، أفصح عن عدم شرعية. هذا الاضطهاد غير مبرر، لا عقلاً ولا شرعاً، والوقوف ضده واجب إنساني، لأنه سوف يحمل في أحشائه بذور صراع طويل ومرير؛ فلا يمكن لإنسان ما يضطهد إنسانا آخر، أنْ يكون حراً، وإنما يصنعُ أصفاده بنفسه. لا سبيل إلى خروجنا من هذه الدوامة والتعافي إلاّ سبيل الاعتراف بالمواطنة المتساوية ورفض سائر الامتيازات: امتيازات التفوق والاستعلاء والشعور بالنقاء؛ فعندما تسود مبادئ: المساواة في المواطنة، الشراكة في هذا الوطن، والعدالة في تقسيم خيراته؛ فإننا نكون خطونا أولى خطوات الألف ميل. وأن تتحدد قيمة الإنسان من خلال معيار البذل في العمل. عدا ذلك يعني التمزق والصراع والبقاء في التخلف ببساطة؛ نحن محكومون بالتعايش ولا نملك دونه خياراً.

لأجل ذلك؛ فإن التعايش لكي يتجسد يقتضي الحوار القائم على الصدق وسيلة؛ فالحاجة إلى الحوار ضرورة، ودون ذلك ستسود ثقافة القسوة والقسوة المضادة والعنف والعنف المضاد والتعصب والتعصب المضاد؛ فالحوار تعارف وضرورة للتفاهم، لكنه حوار أنداد، حوار بين أفراد متكافئين في الأدوار وفي الجدارة الإنسانية، لا حوار السيد والعبد. إن الحوار ينبغي أن ينطلق من حقيقة التعايش وينتهي به؛ فلا حوار في ظل التناحر والإلغاء أو الإقصاء المتبادلين. ينبغي أن نسقط من أذهاننا كل الأشكال المزيفة الأخرى للحوار، القائمة على المداهنة وتحيُّن فرص الافتراس وتحقيق الغلبة. كما ينبغي أن نتجنب شكلاً آخر زائفاً من الحوار، يقوم على الترضيات المهجورة بالزيف وترحيل الأزمات إلى حين، أو حوار المداهنات أو المداعبات التي تمهد في نهاية الأمر إلى اغتصاب الطرف الأضعف؛ فلا يمكن للتعايش أن ينبثق إلاّ من أقرار مبدأ الحوار، إنه مبدأ أخلاقي إنساني ورباني قبل كل ذلك. ألم يحاور الله -رغم قدرته وجلاله- إبليس في بداية الخلق؟

من هنا، ينبغي على كل مهتم بمستقبل أساسه التعايش في هذا الوطن، أن يدرك أهمية الحوار والتعايش، أي ضرورة العيش المشترك الذي يعد مدخلا لنبذ ثقافة الكراهية والقسوة وتعزيز قيم الاعتراف بالآخر المختلف والتسامح. ألم يجسد الله تسامحا عظيما عندما حاور إبليس، فما أجدرنا أن نكون أباليس ويكون من علت قدرته...

الأجدر بكم أن تتلقفوا مبادرة إخواننا الجنوبيين وإشاعة جو من التسامح والتصالح يعم الوطن كله، بدلاً من نبش القبور، واستخدام الإعلام في إثارة النعرات ونبش الماضي، ونتفق على أن نغادر هذا الماضي الوسخ.

يكفي تاريخنا جنوناً بالجملة؛ فتعالوا إلى الحكمة ولو بالتجزئة.

كيف برأ البرلمان الاشتراكي وأدان الرئيس

محمد شمس الدين
mshamsaddin@yahoo.com

كشف تقرير اللجنة البرلمانية المكلفة بحصر النهب الذي تعرضت له الأراضي العامة والخاصة بالحديدة، حجم الكارثة التي تنتظر اليمن، وغياب فكرة الدولة، والجشع الذي لا حدود له لدى البعض، ففضيحة أراضي الحديدة وما رافقها عرت ممثلي الشعب وبينت عدم أهليتهم لحماية أنفسهم، ناهيك عن حماية الناخبين والقانون، ومدى عجزهم عن القيام بمهامهم الدستورية وواجباتهم التي يجهلها الكثيرون منهم، فيما يدفع الفقراء والمطحونون المليارات من قوتهم اليومي ثمناً لرفاهيتهم التي لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي للبلد الذي ترتفع فيه يوميا نسبة الفقر والبطالة بشكل مخيف، لصالح شريحة صغيرة تمارس الفساد والنهب في البر والبحر دون أن تجد من يسائلها أو يحد من جشعها الذي فاق ما يتصوره العقل البشري.

التقرير البرلماني حول النهب الذي تعرضت له الممتلكات العامة والخاصة في محافظة الحديدة وما رافقه لم يعزّ أعضاء البرلمان الذين يتشدقون باسم المواطن والوطن فقط، بل عرى معهم النظام الذي أدمن على الكذب والتضليل حتى أصبح العامة من الناس يتعاملون معه كمصدر غير موثوق حتى وإن كان ما يطرحه صحيحاً، كونه وضع نفسه في ذات الخانة. لن يستطيع الحاكم ومن يسيرون في فلكه من المطبلين والمتسلقين ومن مارسوا النهب تحت حمايته، أن ينكروا بعد اليوم ما تعرضت له الممتلكات العامة والخاصة في المحافظات الجنوبية، وإنهم وحدهم المسؤولون عن النهب والعبث الذي طال ممتلكات الأفراد ومؤسسات الدولة وأراضيها، وإن محاولة تحميل الحزب الاشتراكي الذي حكم الجنوب قبل الوحدة مشكلة الأراضي وما نتج عنها من تداعيات تهدد وحدة الوطن واستقراره هي كذبة كبرى لم تعد تنطلي على أحد بعد أن كشفت اللجنة البرلمانية النهب الذي تعرضت له أراضي الدولة ومساكن الفقراء في محافظة الحديدة التي لم يحكمها الاشتراكي قبل الوحدة، ولم تكن ضمن نفوذه بعدها، والتي تحولت إلى محافظة منكوبة بفعل النهب الذي طال كل شيء، وأقدم النافذون على إخراج فقرائها إلى العراء دون رحمة أو خوف من الله، ليؤكدوا بذلك أن النهب والجشع وتوزيع ممتلكات الدولة مقابل الولاء هي سمة النظام في الشمال قبل الوحدة، وتم نقلها إلى الجنوب بكل بشاعتها دون ضوابط قانونية أو قبلية تحد من هذا الجشع الذي ينذر بحراك جديد.

لم يعد هناك ما يبرر وجود هذه المؤسسة الهشة التي يطلق عليها مجازاً برلمان يتولى التشريع والرقابة في ظل قانون القبيلة وأعرافها الذي حل محل التشريعات والنصوص القانونية التي يهدر الطلاب والقضاة وقتهم لدراستها في المعاهد والجامعات، بعد أن حلت القبيلة وأعرافها محل تلك النصوص المغيبة التي تدرس وتداس تحت أقدام القبيلة وثيرانها، وبعد أن حلت الهيئة الوطنية العليا لمحاربة الفساد على افتراض صحة التسمية محل الدور الرقابي للبرلمان على افتراض أنها سوف تقوم بذلك.

ثم أي برلمان هذا يستحق الإنفاق والرهان عليه في حماية النظام والقانون، تعرضت لجانه لحصار الأطقم العسكرية وأشعلت النيران في مقر إقامتهم في الحديدة، وتمكن أحد المشائخ من منع أعضائه من الوصول إلى مملكته في الجعاشن دون أن يحرك ساكنا أو يظهر حرجاً؟! وبعيدا عن اعتبار تلك الإهانات التي تتعرض لها اللجان البرلمانية بين الحين والآخر رغم الحصانة الممنوحة لهم والجند المحيطين بهم، ومقارنتها بما يتعرض له الضعفاء في الحديدة وغيرها على يد النهابة ورجال الأمن، إلا أن الأهم من ذلك هو قناعة الكثيرين بعدم الحاجة لهذا الكيان الهش والضعيف وغير المؤهل لحماية أعضائه من جانب، ومن جانب آخر كيف يميز المواطن بين شيخ يمارس الظلم على رعيته لكي يدفعوا له الزكاة ليتقوا شره، وبين دولة تمارس الجباية للإنفاق على مؤسسات شكلية وبرلمان لا يدافع عنه ولا يمثله.

لا أعرف ما الذي يجبر أهالي الجعاشن وغيرهم على الدخول في معارك مع مشائخهم على الزكاة وقبولهم التشرد بعيداً من ديارهم لشحت المواطنة والحقوق من عاصمة الدولة أمام مجلس الوزراء وبوابة البرلمان الذي يمارس بعض أعضائه في حق الآخرين ومن يراهم دونه نفوذاً وقرباً من الحاكم، أبشع مما يمارسه شيخ الجعاشن؟! وهل لا زال لديهم أمل بأن البرلمان سيحل قضيتهم بعد طول المعانة والانتظار أمام بوابته، خاصة بعد رفض شيخ الجعاشن منح التأشيرة لأعضائه، وعودتهم دون خجل باتصال تلفوني وكأنهم مراسلون مكلفون بحمل رسالة من رئيس الدولة، وليس تمثيل الشعب اليمني بكل فئاته لدى شيخ الجعاشن.

أعتقد أن قضية مهجري الجعاشن وشيخهم قد أخذت طابع العناد، وطغى عليها الجانب التحرري، وإلا ما الفرق لديهم بعد هذا العناء أن تذهب أموالهم في جيوب أعضاء البرلمان وقوات أمنية لم تقم بحمايتهم، أو أن تذهب في جيب شيخ يكفيهم شره وأذاه!

لقد كان اكتفاء النافذين في البرلمان بشطب أسمائهم وبعض كبار المسؤولين من قائمة النهابة لأراضي الحديدة، يعكس هشاشة التفكير لدى ممثلي الشعب، وعدم إدراكهم حجم الكارثة التي لن ينجو منها أحد، بل إنهم وغيرهم سيكونون أبرز الأهداف والضحايا في المرحلة المقبلة التي يستعجلون في جر البلاد إليها. وإن تجاهلهم قضايا المعتصمين والمشردين أمام البرلمان سيجعلهم عرضة لذات الأذى والمصير الذي يعاني منه العامة من الناس أمام أعينهم.

وإذا كان تقرير اللجنة البرلمانية قد كشف حجم النهب الذي تعرضت له الممتلكات العامة والخاصة في الحديدة، وهشاشة السلطة التشريعية، فإنه يفترض في الحاكم وأفراد أسرته أن يتعظوا من التحريف الذي طال التقرير، وأنهم وحدهم من سيدفعون ثمن ممارساتهم وممارسات من ينهبون تحت رعايتهم، وكيف أن النافذين حرصوا على إخراج أنفسهم من دائرة الاتهام وشطبوا أسماءهم من قائمة النهابة التي أوردتها اللجنة في تقريرها رغم معرفتهم المسبقة بغياب المحاسبة، وثقتهم بانعدام القدرة على استعادة الممتلكات العامة، بل والخاصة في عهد الرئيس صالح..

الحرص الذي أبداه رجال الحاكم على ما تم نهبه وسمعتهم يؤكد أنهم أول من سيتخلون عن الرجل، وسيحملونه مسؤولية الانهيار الوشيك قبل غيرهم، وإنهم أول من سيزايد ويجازف في كيل التهم الباطلة ضده لتبرئة أنفسهم، ولن يترددوا في الادعاء أن المقابر المحيطة بدار الرئاسة هي مقابر جماعية رغم معرفة الجميع أنها مقابر عامة.

لقد ترك رجال الحاكم في تقرير اللجنة البرلمانية ما يدينه ويحمله كامل المسؤولية عما تعرضت له أراضي الحديدة ومواطنيها من نهب بتوجيهاته وحماية أمنية للقبائل الغازية، كما كشف أن حلم اليمنيين بالوحدة والاستقرار مرهون بمجموعة من الأشخاص وصل بهم الجشع إلى تدمير كل شيء في سبيل مصالحهم الخاصة، والتي سيفقدونها آجلا أم عاجلا طالما ظلت شهيتهم مفتوحة للفيد.

اليمن السعيد سابقاً.. يمن الكوارث حالياً!

عبدالباري طاهر

بكفاءة واقتدار حولت السلطة البلد من "اليمن السعيد إلى يمن الكوارث"، فمن حرب 94 إلى حروب صعدة المتناسلة، إلى نشر التعليم الطوائفي والمذهبي، إلى تشكيل "هيئة الفضيلة" وتشغيرها وفتح أبواب الجحيم أمام التفكير، إلى التكفير والتخوين ومسلسلات القتل والخطف، والاعتقالات الكيفية بالمئات والآلاف، وبالأخص لناشطي الحراك والصحفيين وأصحاب الرأي، إلى مشاريع فاشية تجرم الرأي وتسلب الحرية.

لقد تغول الفساد ليصل حد "تبوير البحر" وإنضاب مياه الشرب وإطفاء الكهرباء وبيع الثروات الوطنية وقطع الطريق على المستقبل.

والحقيقة أن الفساد اليمني "المتغول" و"المنكور" في آن، قد أخاف البلاد والعباد وأقلق دول الجوار والعرب والعديد من بلدان العالم.

فساد متوحش يحتاج إلى تشريعات تحجب الرؤية، وتمنع السمع وتحرم الكلام، فلكي تنهب "جهاراً نهاراً" أراضي تهامة "كاملاً شاملاً"، فلابد من تشريعات وقوانين فاشية تصادر حق الناس في الانتقاد والأنين، فتحت دخان الحرب ضد الجنوب أمكن لبضعة نافذين نهب أراضي الناس والدولة في عدن وحضرموت، وبفضل القوانين و"توحش القوة" أمكن نهب وديان اليمن وأراضي تهامة من قبل نافذين وباستخدام سلاح الدولة.

في تعريف الأمم المتحدة للفساد يعرف الفساد بأنه "سوء استخدام السلطة"، وتكاد اليمن أن تكون أحد العناوين الكبرى لانطباق التعريف عليها. ففسادها الأمي المدجج بالسلاح والمؤزر بالحروب والفيد يستند بالأساس إلى السلطة، وقد وصل تخوم الكارثة، فالتقرير المرفوع من اللجنة المشكلة من مجلس النواب قد كشف عن كارثة غير مسبوقة بهذه الصورة في يمن لم يعد موحداً إلا في الكوارث والحروب والفساد والاستبداد وزواج الصغيرات واغتصابهن، والاختطاف للأجانب بالأخص، والجوع والجهل والمرض.

في منتصف الخمسينيات أصدر الأحرار كتيباً صغيراً "اليمن المنكوبة والمنهوبة". ويقيناً فإن جل نكبة اليمن في كل النكبات الكبرى في العصور المختلفة لم تصل أو تقارن بما وصلنا إليه في حكم ناهبي الأراضي الأشاوش!

التقرير يؤكد أو يثبت أن نافذاً يستطيع بالقوة أن يدمر قرية ومزارع ويستولي عليها، وآخر يستطيع أن يحوز بالنفوذ ما يقارب نصف مدينة صنعاء. ولم تعد الدولة "المفترضة" تستطيع أن تقيم أي مشروع لعدم وجود بقع لهذه المشاريع "المفترضة" أيضاً.

كل ما فعله "المتوكل على الله إسماعيل" أنه حول أرض اليمن بعد توحيدها إلى أراض خراجية، أما "الموحدون الجدد" فقد نهبوها، وكفى الله المؤمنين شر الزكاة.

إن تعابير من نوع الاستعمار الداخلي والاحتلال والنهب والفيد تتقاطر في الدلالة والمعنى أمام ما جرى ويجري في بلد آمن ومسالم كتهامة.

منع عمر بن الخطاب كبار الصحابة من الذهاب إلى أراضي الرافدين، وهم الأكثر ورعاً وزهداً، مخافة الإفادة من النفوذ والمكانة. أما حكامنا فيطلقون وحوش الأراضي وناهبي المال العام في كل اتجاه من أرض اليمن المنهوبة والمنكوبة، ثم يحمونهم بالسلاح والقوانين العقابية الحاجبة للرؤية والمانعة للسماع، والمحرمة للكلام، وبالاختطاف وقمع المحتجين والزج بهم في غياهب السجون.

يحتج نائب من أبناء تهامة على الناهبين فتمتد يد أحدهم إليه في المجلس، ويعالج الأمر بثور أو ألف ثور. إنها تعبير مكثف عن حالة الإنسان المزرية في يمن يلج القرن الحادي والعشرين. فكرامة الإنسان التي رفعها الله، وجعلها الرسول أهم من الكعبة لا قيمة لها إلا ذبح ثور أو أكثر. ليس عيباً أن يسامح صاحب تهامة أو يقول "أمره إلى الله"، فتلك شيمة إسلامية عظيمة، ولكن العيب أن يتنازل عن كرامته بثور أو مليون ثور.

إن الظالم يدمر بلده ونفسه، وإن الخلطاء ليبغي بعضهم على بعض.. الآية. ولكن كرامة الإنسان لا ترد بثور، فإما القصاص أو العفو "القيمة الإسلامية العظيمة"، وبدون العودة لأعراف "الجاهلية الأولى".

لقد استولى الناهبون على أراضي الوقف، ومعروف أن 37٪ من أخصب وديان اليمن وقف. أما غالبية الأرض فأملاك دولة استولى عليها "النهابون" من النافذين والحلفاء، ومن ثم امتد النهب إلى ممتلكات وأراضي المواطنين في غابة "الجاهلية الأولى".

يعتقد بعض الباحثين أن اليمن لم تعرف الجاهلية، ويبدو أن جاهليتها قد تأخرت لتطمس تاريخها. واللافت أن النهب السافر قد بدأ في الجنوب بعد حرب 94، فقد سطا النهابون على الأراضي والجبال وبعض مناطق الوديان، أما النهب في صنعاء وتعز والحديدة فقد ازداد عقب ظهور الاحتجاج الجنوبي الذي أرعب النهابين، فاتجهوا للمناطق المستكينة والمذلة، وكان نصيب تهامة قدر استسلامها واستكانتها، بل وموالاة نافذيها للفساد والطغيان.

وقد ترافق النهب في صنعاء وتعز وإب والحديدة مع حروب صغيرة ومباغتة خاضتها القبائل الشجاعة في المدن، وأرخ لها الصحفيون "بحرب البقع".

حرب البقع ونهب الأراضي واستباحة المدن لا يمكن الرد عليها إلا بالاحتجاج المدني والاقتداء بالجنوب، وتطوير الاحتجاج إلى عصيان مدني. فالاحتجاجات الجنوبية التي لجمت وحوش النهب والاستباحة قد أرغمتهم على التراجع إلى المدن المستكينة، ففرضت عليها قانون الغاب.

السلطة التي تستند إلى شرعية القوة وتحكم بالغلبة والقهر، تعمد إلى عسكرة المدن وفرض الأعراف والقيم القبلية في الحياة العامة. فالحرب هي الوسيلة الوحيدة لإنتاج الثروة، وإعادة توزيعها "ومن قوى زنده عاش في الدنيا متهني"، كما يقول البهلول. فالنهب والسلب قيمة من قيم الرجولة والشجاعة في الوعي القبلي المتخلف، وقد رفدته العسكرة وتشريعات فاسدة وقمعية، ليتخذ شكلاً وصورة زائفة.

التقرير عن نهب أراضي تهامة شجاع ومنصف وموضوعي، وربما عيبه إضافة أسماء ألحقت ظلماً بالنهابين الأشاوش الذين دمروا قرى عديدة في الحديدة والضحي والزهر والقناوص والسخنة والبريقة وإب وتعز، وربما شطب أسماء كبيرة كان يجب أن يتضمنها الكشف.

نهابو الأراضي لن يردعهم شيء سوى الاحتجاجات الجنوبية السلمية التي تشهدها مدن الجنوب، والتي تجري محاولات لجرها إلى العنف والشعارات اللاوطنية المضرة، والتي تصب في طاحونة الانفصاليين بالفعل عن شعبهم وأمتهم.

نهب أراضي الناس، والتفريط بالمال العام، واستيلاء الزبانية والنافذين على الأوقاف بهذه الصورة التي كشف عنها تقرير لجنة مجلس النواب الفاضح جرائم جسيمة بكل المعاني، ولا يمكن أن تعالج بالترضيات أو الذبائح والقرابين، ويجب أن يكون التقرير أساساً لاحتجاجات مدنية سلمية وديمقراطية تعم المدن كلها لغل يد القبيلة والعسكر عن العبث بمقدرات البلاد والعباد.

فساد السلطة وصل حد وجوب التصدي، والنزول إلى الميادين العامة والمناداة بإسقاط الفساد والاستبداد.

أغلقت السلطة الأبواب أمام التطور السلمي والديمقراطي، ولم يبق أمام البلاد كلها إلا الاحتجاج، فنهابو الأراضي المنكفئون إلى تهامة بعد أن أرعبتهم احتجاجات الناس في عدن ولحج وأبين وحضرموت، قد هجموا على تهامة لتعويض خسارتهم هناك.

التزاوج بين الاستبداد السياسي والديني، بين العسكرة والقبيلة ولد حروباً متكاثرة في اليمن، واحتجاجات في الجنوب، وألحق دماراً كبيراً باليمن، وحولها إلى دولة وبلد ومجتمع مهدد بالتفكك والانهيار.

لا يكفي النواب إصدار التقرير الشجاع، وعار على كتلة الحديدة العودة إلى البرلمان قبل وجود ضمانات لمعاقبة ناهبي أرضهم، ومحاسبة المعتدين. إن التقرير بلاغ للنائب العام أيضاً بعد أن نُشر في الصحافة. فهل يستطيع النائب العام إحالته للقضاء؟!

إن نهب أراضي تهامة "الكامل والشامل" قد حولها إلى أرض سليبة. فلا يستطيع أحد إقامة أي مشروع: مدرسة أو مستشفى أو حتى أراضي الجامعة اشترتها الدولة من ناهبيها. فتزاوج الفساد قد ولد كوارث تبدأ ولا تنتهي، وقذف باليمن إلى عصور ما قبل الدولة وقبل سيادة القانون.

كان تقرير النواب "اللجنة" شجاعاً وإن شابه بعض القصور، وعلقت قصيدة الشاعر الكبير والمبدع عبدالكريم الرازحي الجرس، فهل يتحرك أبناء تهامة المعتدى عليهم والمستباحة أرضهم؟

وترجل فارس من فرسان الجبهة القومية

عبدالعزيز مصعبين
azizmasaben@yahoo.com

الحاج، هو اسمه الحركي أثناء الكفاح المسلح، بل هو صالح باقيس.. البطل التحق بالعمل الفدائي منذ الأيام الأولى، ففي عام 1964 وبعد فتح جبهة عدن من قبل دينمو الجبهة القومية ورائد الثورة فيصل عبداللطيف الشعبي، في أغسطس 1964، وتنفيذ أولى العمليات على المطار العسكري ببدر حاليا، وحرق 3 طائرات ليفرلي في تلك الأيام تم تجهيز الحاج صالح باقيس من قبل أمين مالية الجبهة القومية بمكتب تعز في حارة المستشفى، تم إعطاء الحاج صالح باقيس الدفعة الثانية من مصاريف جبهة عدن مخصصاتها المالية بعد الدفعة الأولى التي حملها فضل محسن –معروف–. وعند وصول باقيس إلى كرش تم القبض عليه من قبل عسكر سلطان لحج، وتم اعتقاله بدار القفع، وهو سجن كان يعذب فيه السلطان رجال الثورة.

بعد سماع تنظيم الجبهة القومية في لحج، قام الشباب بتحرير صالح باقيس وتهريبه إلى عدن، وكانت تلك هي البدايات النضالية لذلك الفدائي المغوار الذي ذاع صيته مع مدرم وعبود.. باقيس كان من مكونات تنظيم الجبهة القومية NLF، هذا التنظيم الذي نعتز به جميعا، ونجله أيما إجلال، ضم كل أطياف المجتمع اليمني: العمال والفلاحين والطلبة والمدرسين والخريجين من حضرموت إلى باب المندب إلى ردفان والضالع والشعيب.. هؤلاء جميعا قاتلوا وناضلوا وتعذبوا من أجل التحرر من الاستعمار وعملائه، وهم يناضلون ويكافحون. في يونيو عقدوا مؤتمرهم الأول في مكتب الجبهة القومية بتعز، وخرجوا بالميثاق الوطني الدليل النظري للثورة، ورؤيا كاملة متكاملة لمستقبل المجتمع وإدارته، وتحققت أحلام الفدائيين والمناضلين بيوم الاستقلال، يومها أحسوا جميعا بأنهم حكام بلدهم، وأتت الدولة لتخدم هذا الشعب، فقدمت له المدرسة والدراسة في الخارج، وقدمت المعمل والمزرعة، وأنشأت المصانع، وثبتت العملة، وأدارت الاقتصاد عبر شركه التجارة الوطنية، وعاشت كل جماهير الشعب في استقرار اقتصادي يشهد لهم التاريخ بذلك والمواطنون.

وعند هذه الفترة شعر كل فرسان الجبهة القومية بأن نضالاتهم لم تذهب سدى إلى أن أتى الدمج القسري الثاني يوم 22 مايو 1990، حينها تشابهت الأحداث، فكان الدمج القسري الأول بزعامة علي السلامي، والدمج القسري الثاني بزعامة علي سالم البيض، في الدمج الأول كان رجال الجبهة القومية وقادتها بالمرصاد، وانتفض الفدائيون في عدن لرفض الدمج، وانتصروا في المؤتمر الثالث للجبهة القومية عام 1966، الذي أعلن استقلالية العمل النضالي خارج دائرة الدمج، والدمج الثاني تقاومه كل جماهير الشعب في حراك سلمي يموج فوق كل أرض الجنوب للانتصار لدولة النظام والقانون والمصانع والمعامل والوظيفة والسكن والمدرسة والمستشفى وثبات العملة والاقتصاد، ونيل الاستقلال من النظام القبلي العسكري والتجاري الاحتكاري الجاثم على الشعب اليمني شمالا وجنوبا..

يرحمك الله يا حاج.. وإنا لله وإنا إليه راجعون. وعاشت الجبهة القومية لحرير جنوب اليمن المحتل، وكل رجالها فور إيفر FOREVER.

فقر وجوع وحكومة لا ترحم!

نعمان الحكيم

■ ما لجرح بميت إيلام، والميت هنا هو الحكومة، لأنها ميتة (ميتة جوازاً)، ولذلك لم تحس بأي شيء، ولم يؤلها أي شيء إطلاقا، وانظروا إلى البهرجة والشياكة والشخيط والنخيط الذي لم يسلم منه إلا قلة قليلة من الوزراء الذين يحترمون أنفسهم والناس، لأنه من غير المستحب أن تظهر على الناس وأنت في هيئة (زنط وخرط ولعثمة ونحنحة وتأتأة) مفتعلة لترينا أنك فوق، والباقين تحت. فاتقوا الله أيها الوزراء في هذه الحكومة التي يظل رئيسها يخطب خطباً عصماء توجع الرأس، وهذه تربية مزدوجة للاشتراكي والمؤتمر، استفاد منها من استفاد، حتى إن البعض يتفلسف ليقول: "وأضيف إلى ما قاله لينين"، في إشارة إلى استيعاب فكر لينين والإضافة إليه بمفهوم يمني / قروي ليس إلا!

■ البعض من وزرائنا، اللهم لا حسد، يتحدث عن الحياة اليوم وكأن الناس يعيشون عيشته هو، وهذا جحود وكبرياء؛ جحود بنعمة الله وبعثرتها، وكبرياء على واقع ما يجري، وكأنهم لا يرون كيف أن الغلاء يلسع الظهور ويقوسها مبكراً. إن هؤلاء الذين يستكثرون مئات من الريالات تضاف لراتب المعلم المهندس الطبيب الموظف الغلبان، ليحسن من معيشته ويسند نفسه، ويؤدي، بالتالي، مهاماً موكولة إليه على أكمل وجه.. إن هؤلاء البشر لا يستحقون أن يكونوا حكاماً علينا، لأنهم لم يحسوا بنا ولا بما في نفوسنا من ألم وحسرة وجوع وفاقة. ألم يرَ هؤلاء أن صاحب الجعاشن الذي بُترت أذناه وقضيبه في مدينة الحبيلين، إنما كان بسبب الجوع، فلقد نزل إلى عدن ولم يجد عملاً، بعد أن ضاقت به الجعاشن في إب، وذوّقه شيخها الشاعر المراهق آخر عمره، المُر مرات ربما، ثم عاد من عدن إلى الحبيلين راجعاً لبلده، وهو جائع طفران عريان غرمان، منتظراً من ينقذه بلقمة أو تعبيرة توصله لأسرته، فكان ما كان له، ويا للحسرة والألم، ويا أم الصبيان حلقي، ويا أم الجن غلقي، وما بقي إلا (القضيب يا حبيب!).

■ ثم ألم تمت تلك الفتاة في حجة بسبب الحاجة والفقر، لأن أهلها يريدون العيش، فقايضوا بها فتاة أخرى كزوجة لابنهم بدل الدفع والرزم و... الخ.. ولو كان أهلها يملكون شيئاً لما قاموا ببيعها رخيصة للموت، لرجل استخدم أبشع الوسائل ليمزق بكارتها الحقيقية وليس الصينية، خوفاً من (العار)، ويا ليته مات قبل أن يميت غيره!

■ إننا إزاء وضع مختل للحياة، وكل يوم نتكيف على شيء، فالقات ليس هو المخدر الوحيد.. فهناك تعايش مع المخدرات والحشيش والخمور والمهلوسات، وهناك المواد المسرطنة والمجننة للغاية.. فأين الحكومة التي يخطب رئيسها ساعتين أو ثلاثاً ليجعلنا نكره التلفاز.. مثلما نكره خطباء بعض المساجد الذين تراهم يزعقون ويمثلون الورع وهم يزدادون كرهاً لدى الناس، فالدين يسر، والدين النصحية، وليس المغالاة والإطالة ووجع الركب والظهر والبطن والدماغ!

■ يا أيتها الحكومة الموقرة، أحسوا بجوع الناس الذين ظلمهم الواقع المعاش، وارفعوا عنهم الظلم، وزيدوا من عطاءاتهم إن كانوا مواطنين، ومن معاشاتهم إذا كانوا موظفين، واصرفوا على بناء الإنسان أيها السادة بدل أن تصرفوا على أمور لا تهمهم كثيراً!

■ أنا شخصياً لست ضد الرياضة، ولست رياضياً، لكني أتمنى لو كان مشروع خليجي 20 هذا يتحول إلى مشاريع صحة وتربية ودعم معاشات ولقمة نظيفة، لأنه لا تهمنا هذه الخليجيات المظهرية ولمدة أسبوعين ثم ينتهي كل شيء، وكان ممكن ينفع لـ50 سنة رفاهية!

■ إنها السياسة والمدياسة أيها الناس في زمن الفراسة والمعراصة.. فهل فهمتم؟!

■ نأمل!

لن تصدِّقوني أيها الأخوة
الخوفُ يملأ جيوبكم
فالأعمى يقرأ رِثتينا
بينما أعينكم
تخطئ الفراغ
لقد باغتتنا الأيام

فلماذا ارتبكتم حين التساقط
الأوراقُ هكذا دائماً
والناسُ غالباً ما يزدحمون
مع أن الأرض
تكفي لأن تَنَمُّوا بعيداً

الكلام خطيئتي
لغتي جذعٌ يابس
أخطاءُ الحطابون
ونسيت أن عينيهِ مقبرتي
نصفُ أغنيةٍ

تكفي لأن أنسى دمي
ثم أني:
لو لم أكن حجراً
لما سقط الكلام!!!

نوال جوبري

المحرر: محمد الشلفي
alshalfi@hotmail.com

الاثنين 12 جمادى الأولى 1431هـ الموافق 26 ابريل 2010 العدد (234)
Mon. 12/5/1431 - 26 April 2010

القصة القصيرة لا تعاني حالة موت سريري

يعمل الدكتور حاتم الصكر في اليمن منذ عام 1996/1995، في كليات الآداب واللغات والإعلام بجامعة صنعاء، واهتمامه بالأدب اليمني ينتهي كمقالات وكتب نقدية، كما أن له السبق في الاطلاع على الإبداعات الجديدة للكتاب الجدد، خاصة في الشعر الحديث.

في الأسبوع الماضي، ألقى الصكر محاضرة في مؤسسة العفيف الثقافية عن "القصة القصيرة في الوطن العربي"، لخصت موضوعها الدكتورة ابتسام المتوكل بسؤال: أحقا ولى زمن القصة القصيرة لصالح الرواية؟ بدأ الصكر من البيان الأخير في القاهرة في مؤتمر الرواية، والذي ظهر كأنه نعي للقصة القصيرة، وقال إنه يختلف مع من يقول إنه زمن الرواية كما جاء في كتاب الناقد جابر عصفور، الذي ذكر أسباباً سياقية لما ذهب إليه كفوز الأدباء كتاب الرواية بجائزة نوبل، وانتشار الرواية وزيادة مبيعاتها، وقال إن هذا لا يعني موت الأنواع الأخرى، وإنما هي فترات خفوت لا موت.

وذكر أسباباً لخفوت القصة؛ منها أنها أُهملت من قبل الكتاب، فمعظم من كتبها تحول إلى الرواية، ولا تجد الاهتمام في الصفحات الثقافية، فهي تلي حتى أخبار الفنانين، وأن التجريب في القصة القصيرة بدأ مبكراً قبل أن تتضح الملامح الأساسية لها.

لم تقترب محاضرته من القصة في اليمن، لكنه أجاب على سؤال صحيفة "النداء" حول موقع القصة اليمنية بين كل التطور والتراجع والجدل الدائر الذي تشهده القصة القصيرة في الوطن العربي، وهل تعاني موتاً سريريا؟ قائلاً: إن كتاب القصة في اليمن يحمِّلون قصصهم فوق ما تحتمل بمحمول شعري أكثر من اللازم، ومن المأرب أيضا الهروب إلى الفنتازيا والميل إلى التطويل، وبرأيه أن هذه الفضفضة بحاجة إلى تنقيح. ثم قرأ بعض القصص لبعض كتاب القصة.

ويقول الدكتور الصكر لموقع "الجزيرة نت": "رغم ضآلة إنتاج القصة في اليمن إذا ما قورنت بالرواية والشعر، إلا أنها مازال لها وجود".

ويضيف: "يوجد نوع من التمدد النوعي والشكلي طرأ على القصة القصيرة اليمنية، يتجسد في هيئات عدة منها الفنتازيا والقصة القصيرة جداً والقصة اللوحة والخيال المفرط". ويرى أن هذا التطور يعد ظاهرة صحية، خاصة مع دخول المرأة اليمنية كمساهم رئيسي في كتاباتها، مما ساعد على تنشيط هذا النوع من الكتابة.

وقال "صحيح أن القصة القصيرة في اليمن شهدت تهميشا في الآونة الأخيرة نتيجة الميل العام إلى الرواية والقصيدة سواء من قبل الكتاب أو القراء أو الناشرين، بسبب غزارة الجوائز التابعة للهيئات الدولية والإقليمية التي ترصد بهذه الأجناس، مثل البوكر المخصصة للرواية، والعويس التي تمنح للنقد والشعر، لكنها كأي نوع أدبي لا تخضع للحياة البيولوجية: الحياة ثم الموت.

● د. حاتم الصكر وإلى جانبه د. ابتسام المتوكل

غلاف

أوديب وأساطيره

صدر حديثاً عن المنظمة العربية للترجمة كتاب: "أوديب وأساطيره"، تأليف جان –بيار فرنان وبيار فيدال –ناكيه، ترجمة السيدة سميرة ريشا.

إن تحليل أسطورة أوديب في هذا الكتاب، يتصدى للنظرة السائدة عن هذه الأسطورة، وتخصيصاً في التحليل النفسي. وهو يرى أن هذه النظرة اختزلت الأسطورة وشوهتها، ويسعى بدقة وذكاء إلى إعادة أوديب إلى حقيقة ما هو عليه: أوديب بلا "عقدة".

يتركز هذا التحليل على مسرحيتي سوفوكليس: أوديب الملك، وأوديب في كولون. وقد انطلق المؤلفان من وجهة نظر تاريخية، ليشرحا نصاً أدبياً لشاعر عاش في أثينا إبان القرن الخامس ق.م. آخذين بالاعتبار حقائق ومفاهيم مألوفة لدى أهل ذلك الزمن.

● جان –بيار فرنان: أستاذ فخري في الكوليج دو فرنس –فرنسا (College de france). أسس مركز الأبحاث المقارنة لدراسة المجتمعات القديمة عام 1964.

● بيار فيدال –ناكيه: مدير الدراسات في معهد الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية في فرنسا.

● سميرة ريشا: مترجمة لبنانية متخصصة في الفلسفة واللاهوت.

يقع الكتاب في 254 صفحة.

وثمنه 8 دولارات أو ما يعادلها.

توزيع مركز دراسات الوحدة العربية.

الكينونة والعدم: بحث في الأنطولوجيا الفنومينولوجية

صدر حديثاً عن المنظمة العربية للترجمة كتاب: "الكينونة والعدم"، تأليف جان بول سارتر، ترجمة الدكتور نقولا متيني.

"... لا يمكن للكينونة أن تولد سوى الكينونة، وإذا كان الإنسان مشمولاً بمسار التوالد هذا، فلن يخرج منه سوى ما هو كائن. وإذا كان عليه أن يستفسر عن هذا المسار، أي أن يضعه في موضع التساؤل، فينبغي أن يكون قادراً على إبقائه بكامله أمام ناظريه، أي أن يضع نفسه خارج الكينونة، وأن يضعف في الوقت ذاته بنيتها ككينونة لذلك الكائن. إلا أنه ليس متاحاً "للواقع الإنساني" أن يعدِّم، ولو مؤقتاً، كتلة الكينونة القائمة أمامه. وما يستطيع أن يغيره إنما هو علاقته بالكينونة. إنْ وَضَعَ "الواقع الإنساني" موجوداً معيناً خارج الدائرة المقفلة، فهذا يعني أنه وضع نفسه هو خارج الدائرة بالنسبة إلى هذا الموجود. إنه في هذه الحال يفلت من الموجود، فهو خارج الاستهداف، ولن يكون بإمكان هذا الموجود أن يؤثر في هذا "الواقع الإنساني" الذي كان قد انسحب إلى ما بعد العدم. إن إمكانية "الواقع الإنساني" هذه في خلق العدم الذي يعزله، أعطاها ديكارت بعد الرواقيين، اسماً: هو الحرية...".

● جان بول سارتر (1925 – 1980): فيلسوف وكاتب فرنسي. من مؤلفاته:
La Nausee (1938)
Les Chemins de la liberte (1945)
Lexistentialisme est un humanisme (1945)
Conscience est conscience de soi (1947)
Critipue de la raison dialectipue l (1960)
Critibue de la raison dialectibue (1989)

● د. نقولا متيني: أستاذ في كلية الآداب في الجامعة اللبنانية.

يقع الكتاب في 815 صفحة.

وثمنه 26 دولاراً أو ما يعادلها.

توزيع مركز دراسات الوحدة العربية.

تأويل الثقافات

صدر حديثاً عن المنظمة العربية للترجمة كتاب: "تأويل الثقافات"، تأليف كليفورد غيرتز، ترجمة الدكتور محمد بدوي.

يتجاوز المؤلف في هذا الكتاب الشهير الحدود التقليدية للأنثروبولوجيا الثقافية، ويطور مفهوماً مهماً جديداً للتراث. ولقد أسهم عمله الإبداعي هذا إسهاماً كبيراً في مساعدة جيل كامل من الأنثروبولوجيين على إعادة تعريف حقل اختصاصهم هذا وتحديد أهدافه العليا.

يوفر هذا الكتاب فرصة ثمينة للتعرف على أحد كبار أساتذة الأنثروبولوجيا المعاصرين، وللتأكد من أن مقابرة التراث التي اقترحها، قبل أن أكثر من 30 سنة، مازالت ذات أهمية مركزية بالنسبة إلى الفكر الحديث في ما يخص الملاحظة والتجربة.

● كليفورد غيرتز: أستاذ العلوم الاجتماعية في معهد الدراسات المتقدمة، في برنستون /نيوجرسي. من مؤلفاته:
the Religion of Java1976Availale Light:Anthropological Reflections on philosophical topics2000

● د. محمد بدوي: أستاذ اللغة الإنجليزية وآدابها في الجامعة اللبنانية. من ترجماته: عنف اللغة لجان لوسركل.

يقع الكتاب في 879 صفحة.

وثمنه 25 دولاراً أو ما يعادلها.

توزيع مركز دراسات الوحدة العربية

التسلح ونزع السلام والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٩

صدر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب "التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2009"، الذي يصدره معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي "سيبري".

يقدم كتاب سيبري، 2009، تقييماً شاملاً وعميقاً للتطورات التي طرأت على الأمن الدولي، والإنفاق العسكري والأسلحة، ونزع الأسلحة.

ويعكس، هذا المجلد، تزايد أهمية الأمن الإنساني، وتحديات الصراعات داخل الدول، كما يتعمق –بشكل شبه مسحي– في رصد أنماط الصراعات المسلحة واتجاهاتها، وشرعية عملية السلام، ومسارات الإنفاق العسكري، وإنتاج الأسلحة، وعمليات نقل الأسلحة التقليدية، والقوى النووية العالمية، والتطورات الآيلة إلى الحد من الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والتقليدية، إضافة إلى الاهتمام بنزع الأسلحة.

وقد اقترن هذا الإصدار المميز، وهو الأربعون، لكتاب سيبري، بنشر مؤشر السلام العالمي 2009، وهو مقياس فريد لسلمية الدول، يعده معهد الاقتصاد والسلام.

تصدر هذه الطبعة العربية لكتاب سيبري 2009 (المترجمة عن الأصل، باللغة الإنكليزية)، عن مركز دراسات الوحدة العربية، في إطار التعاون مع معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي. كما يولي المركز اهتمامه البالغ، والتزامه بالعمل المستمر على إنجاز نشر المراجع ذات الكفاءة العالية، التي تهم القارئ العربي، وتزوده بمستلزمات البحث الأكاديمي، وقاعدة المعارف الأساسية، ولا سيما مسائل الحرب والسلم، والاستراتيجيا، ونزع السلاح، والميزانيات العسكرية، وسواها من المسائل ذات الصلة بالأمن الدولي.

فعسى أن يكون ما جاء في هذا الكتاب السنوي من جهد، قام به المركز، في الترجمة إلى اللغة العربية، والتحرير، والإخراج، حلقة جديدة من حلقات التواصل مع القراء العرب.

يقع الكتاب في 848 صفحة.

وثمنه 18 دولاراً للأفراد أو ما يعادلها، وللمؤسسات 28 دولاراً أو ما يعادلها.

أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس ١٩٩٥ – ٢٠٠٨

صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب "أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995 – 2008)" للدكتور بشارة خضر.

ليس هذا الكتاب دفاعاً عن السياسات الأوروبية تجاه البلدان المتوسطية، ولا لائحة اتهام ضدها. إنه جردة حساب، تخلو من الانفعال، للشراكة الأوروبية التي أطلقتها برشلونة عام 1995 (أهدافها وإنجازاتها)؛ وتحليل لسياسة الجوار الأوروبية (تطلعاتها وحدودها)؛ وأخيراً فك شيفرة المشروع الجديد لنيكولا ساركوزي عن الاتحاد المتوسطي، الذي بات اسمه "الاتحاد من أجل المتوسط"، منذ مؤتمر مرسيليا عام 2008.

في برشلونة، وفي تشرين الثاني /نوفمبر، شهدت الشراكة الأورو–متوسطية ولادتها، وهذه برشلونة أيضاً التي تم اختيارها في تشرين الثاني /نوفمبر 2008 مقراً للسكرتاريا الخاصة للاتحاد من أجل المتوسط. إنه تكريم مؤثر لمدينة كاتالونية، تمثل في الوقت نفسه، جنوب الشمال والقلب النابض للبحر –الأم: البحر المتوسط.

ولذلك يحمل هذا الكتاب عنوان: أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995 – 2008).

يقع الكتاب في 328 صفحة.

وثمنه 12 دولاراً أو ما يعادلها.

فعالية

في تعز وضمن مهرجان السعيد الثقافي الذي بدأ في الـ 23 من هذا الشهر، يقام غدا الثلاثاء 27 أبريل في مؤسسة السعيد الثقافية:

1. حفل تدشين معرض صور فوتوغرافية بعنوان: "مرسيليا في زمن السعيد"

2. ندوة بعنوان: «يمنيون في مرسيليا، وفرنسيون في تعز» يشارك فيها: الدكتور لوران فيدرين مدير متحف تاريخ مدينة مرسيليا، والدكتور ميشال توشيرير مدير المركز الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية.

● الأربعاء 28 أبريل:

1. افتتاح معرض تعز الدولي الثامن للكتاب وتقنية المعلومات (28 / 4 – 5/10).

2. أمسية شعرية لنخبة من مبدعي عدن منهم: ناصر شرا و منى باشراحيل و عمرو الإرياني و مازن توفيق، وكريم الحنكي، يديرها الدكتور مبارك سالمين.

● الخميس 29 أبريل: حفل توزيع جائزة المرحوم الحاج هائل سعيد أنعم للعلوم والآداب الدورة الثالثة عشرة، لعام 2009.

الاثنين 12 جمادى الأولى 1431هـ الموافق 26 ابريل 2010 العدد (234)
Mon. 12/5/1431 - 26 April 2010

في يوم التراث العالمي 18 أبريل: ألا يتحول التنوع إلى أيديولوجيا الصوت الواحد؟

قراءة في أحوال تراث اليمن

لا يختلف اثنان على أن اليمن تمتلك مخزوناً هائلاً وثرياً متنوعاً من كنوز التراث الثقافي الإنساني في كل أشكال التراث المادي واللامادي، ورغم ذلك فإنها لا تعير التفاتاً لليوم العالمي للتراث الذي يصادف 18 أبريل من كل عام، وتحتفل به، في الوقت الذي تسارع فيه الدول والمنظمات الشعبية والجماهيرية في العالم، للاحتفاء بهذا اليوم، بل وفي كل يوم لعرض تراثها والتعريف به، لتوسيع قاعدة المشترك الذي يتسع كل الأطياف.

أروى عثمان
arwaothman@yahoo.com

ولعل دول الخليج تشكل نموذجاً في هذا المنحى، فهي تحتفل بهذا اليوم، وتدعو المهتمين والمشاركين، وتصرف الملايين من أجل توثيق تراثها، ونشره في المحافل الدولية، وتعمل على إيفاد الباحثين والمهتمين لمراكز التراث الحضاري في العالم للدراسة، وتعلم الجديد في هذا المجال، وتقيم العديد من الفعاليات والمهرجانات الضخمة، وتستدعي الكثير من المتخصصين.

وفي اليمن لا يكاد هذا اليوم 18 أبريل، يعرف، حتى بالنسبة للمثقفين والمهتمين، ذلك لأن معرفتنا بتراثنا فقيرة للغاية، إن لم تكن غائبة.

متاحف اليمن: تدمير، نهب منظم، قوارض آدمية وحيوانية

فالتراث الحضاري واللامادي في بلادنا مهمل، ويستفحل الإهمال من سنة لأخرى، ولا يكاد هذا التراث يذكر في أجندة الحكومة بمؤسساتها المختلفة، فلا متاحف جديدة تنشأ، أو في طور الإنشاء، وما هو موجود عرضة للاندثار والإغلاق، كما هو حال العديد من المتاحف التي أغلقت، مثل: متحف التراث الشعبي في أمانة العاصمة، الذي أفرغت محتوياته بالنهب المنظم، والمتبقي منها مرمي في "بدروم" المتحف (سابقا)، لتفترسه القوارض، والأشد خطورة القوارض الآدمية.. وها هو "المتحف" يدخل عامه السابع، وهو مغلق بحجة الترميم، الذي لم ينتهِ حتى اللحظة.

حرب 1994: طغيان صوت الأيديولوجية.. استباحة مجانية للذاكرة

ولا ننسى، أيضاً، ما تعرضت له متاحف مدينة عدن، من نهب وسلب في حرب 1994، ومؤخراً حادثة السرقة الكبيرة للمسكوكات النقدية التي لا تقدر بثمن. ولا تنتهي القائمة حيث لم تقتصر عوامل الإتلاف والنهب المنظم على المتاحف بقدر ما طاولت المساجد التي أفرغت من محتوياتها، كالمخطوطات وغيرها.

إن هذه الاستباحة المجانية العابثة لذاكرة البلاد ليست الأولى ولن تكون الأخيرة، في ظل ثقافة اللامبالاة الغرائبية، من كل الأطراف، وأهمها مؤسسات الدولة، والحكومة بدرجة أساسية.

"عكفة" تتسيد ذاكرة المتاحف والفنون

لقد تحولت ذاكرة البلاد إلى سلعة رائجة تدر الملايين على المتنفذين و... الخ في ظل عدم وجود قوانين حازمة تعاقب كل عابث.

وعلى خلفية ذلك تسيدت متاحف البلاد، المركزية القاتلة لـ"نخبة" من (العكفة) -القبيلي حين يتعكسر- تدير المتاحف بمزاجية واعتباط، فهي نخبة عجيبة، لم تكلف نفسها عناء البحث عن الجديد في عالم وعلوم المتاحف، بقدر ما جعلت من المتاحف متنفسات للعناكب، فحتى اللحظة، مازالت آلاف المقتنيات، والمخطوطات تتكدس في بدرومات المتاحف. متاحة لعبث كل من هب ودب، من هوام آدمية وحيوانية.

في الألفية الثالثة، مازالت متاحفنا تعمل بآلية متاحف القرون الوسطى في ظلاميتها، وبدائيتها، وبداوتها، فلا تأهيل، سوى ما ندر، ولا أبحاث، ولا مجلات متخصصة تعنى بالمتاحف، أما القدرات البشرية العاملة فيها، فهي طاقات استنفدها الإحباط المركب.. متهالكون ألماً وفجيعة، على ما آلت إليه كنوز اليمن من دمار.

أما المتاحف الصغيرة، المتناثرة في أصقاع اليمن، وتعتمد على جهود فردية بحتة، فتعاني الإهمال والموت السريري، وقد تحول بعضها إلى تكايا إحباط، وهمّ يأكل الجميع.

التراث اللامادي: لا معاهد للموسيقى، وفنانون في انتظار الجلطات والسكتة القلبية

لا يتوقف الأمر عند المتاحف، بل إن التراث اللامادي كالتراث الموسيقي عرضة للنهب، والتلاشي المنظم، فلا معاهد متخصصة، كـ"المعهد العالي للتراث الموسيقي" أسوة بدول الجوار، وما كان موجوداً، رغم تواضعه، أغلق، كمعهد جميل غانم، الذي تم افتتاحه قبل أشهر من قبل وزير الثقافة، لكن تظل المعاناة من الإمكانيات الشحيحة سبباً يمكن أن يفضي به حتماً إلى الإغلاق نهائياً. وكذلك هو حال معهد التوثيق الموسيقي في العاصمة صنعاء، الذي لا نكاد نسمع عنه شيئاً.

أما ما يتعلق بالأكاديميين الذين تخرجوا من أرقى الجامعات العالمية التي تعنى بشؤون الموسيقى، والفلكلور، فهم يشتغلون بأدنى الإمكانيات، أو يلتزمون بأحكام الإقامة الجبرية في بيوتهم ينتظرون دورهم للانتقال إلى جوار ربهم بالجلطات والسكتات القلبية، وحالات الاكتئاب المزمن. وقوافل الفنانين والموسيقيين الذين يرحلون دون أن يطرف للحكومة جفن، شاهدة حية على كل ما يحدث.

السلطة الحاكمة: تخريب منظم لتراث التنوع.. ولا سيما في اليمن

في هذه المناسبة، 18 أبريل؛ اليوم العالمي للتراث، وكمهتمة بالتراث، أحمل السلطة، وأجهزتها الحكومية، بمؤسساتها المختلفة: وزارة الثقافة، ووزارة السياحة، ووزارة الإعلام... الخ، مسؤولية ما يحيق بذاكرة البلاد في طول البلاد وعرضها، من خراب وتدمير وعبث بهذه الكنوز الإنسانية (التراث المادي واللامادي) الحافل بالتنوع والتعدد، ذلك أن السلطة هي التي حولت الشأن الثقافي ترفاً، وأخرجته عن كونه ضرورة إنسانية، فأحجمت عن دعمه، بل وهمشته، حد الاستئصال، فلم تشجعه لتجعل منه ضرورة اجتماعية ملحة: في المدرسة، والجامعة، والشارع، فسيّست كل ما هو ثقافي، وحولت موتيفات الموسيقى وأداء الرقص إلى مناسباتي، وأفرغته من مضمونه الجمالي والوظيفي، وأصبح الثقافي -التراثي سياسياً شعاراتياً، ودعائياً مجانياً، وزادت الأمور سوءاً بعدم مسارعتها إلى إيقاف تلك الحملات المسعورة التي اجتاحت مدن اليمن وأريافها لوأد الفنون من الرقص، والغناء، والمسارح، فأغلقت دور السينما برمتها في كل أصقاع اليمن، وشاركت، مع بالغ الأسف، في تمويت الثقافة والفنون، وكأن هناك قراراً سياسياً ضمنياً، تعاقدياً مشتركاً بين السلطة والجماعات السلفية المتطرفة والقبائلية التي اجتمعت وتوحدت على تقتيل كل أشكال الفن والثقافة والتراث، وأهمها الإنسان المبدع لها، فاختفى الغناء، والرقص، والأزياء، والكرنفالات، والموالد وحلقات التصوف،... الخ، وما يمارس منها في نطاق ضيق أو في حفلات الأعياد الوطنية، وجعلت من منظومة الإنشاد الديني وحده، هو لسان حال الثقافة والتراث، والحياة في اليمن.

أسلمة الفنون، صوت الإنشاد الجنائزي هو الصوت الطاغي في الفرح والمأتم

هذا الاستئصال السافر، لم يقض على أشكال التراث، بل قضى على إنسانية الإنسان، وحوله إلى كائن مكتوم، لا يتنفس، وقضى على التنوع في الفنون المختلفة في مناطق اليمن. في هذا السياق انتعشت الأيديولوجيات، والهويات المتقاتلة، واختزل التعدد إلى لون أحادي مارشوي إسلاموي، فأسلمت كل الفنون، بل ومنع كل تطريب.

الأفغنة.. وتجريم الفنون والفلكلور

وتبعاً لذلك طفحت أعراض الأفغنة في المدارس والجامعات، والإعلام، والشارع والمراكز... الخ، وتحولت المتنفسات إلى ثكنات ملغومة تمنع الفنون، وتشجع وتدعم اللون الواحد.. فعروض الأزياء، والغناء أنيطت بأطفال صغار بالكاد يتهجون مخارج الألفاظ، وكأنما عارٌ على المرأة البالغة أن تؤدي وصلة غنائية، أو عرضاً لزي شعبي. في هذه المذبحة، تم إقصاء الفنانات، والراقصات، والاستعراضيات، وجرمتهن بأوزار العيب والفتوى، ولم يتبقَ من الجيل الأول سوى فنانة أو اثنتين، من الفرق الوطنية الشعبية للفنون، تتباهى بها مؤسسات الدولة لتقديم العروض الفنية في الخارج، بهدف الترويج السياحي، أما الترويج في الداخل، فهو ممنوع ومحرم، ليس هذا فحسب، بل صارت أولئك الفنانات يتعرضن لهضم حقوقهن في المؤسسات التي يعملن بها.

اختفاء صوت النساء

لقد أصبحت ثقافة الضجيج السياسي المأتم هي التي تطبع حالنا وأحوالنا في الريف والمدينة، بسبب سياسة المنع والتجريم، فمنعت أغاني ومهاجل الزراعة، والبناء، والمواويل، وخصوصا صوت النساء في الجبال والوديان، ولم يعد يمارس منها إلا أقل القليل، وعلى أضيق نطاق.

●●

صناعة العيب والفتوى: جامعة الإيمان تحكم إيقاع الحياة في اليمن

لقد تعممت صناعة العيب سياسياً واجتماعياً، واستقوت هذه الصناعة بالفتوى ضمن عملية تدنيس وحجب واسعة لثقافتنا الفلكلورية، التي انهالت عليها معاول التكفير والتفسيق، وبذا تشعبت وتجددت صناعة الفتوى، وأصبح تراثنا ومتنفسنا، بين فكين خانقين: مارش وطني دعائي، ومارش فتووي -ديني، فضاع جمال التراث الإنساني، وإشعاعات البهجة والفرح كمولدة لطاقات الإنسان، وجرى منح الامتيازات للفتوى، في الإعلام المحلي، وأصبح كل ما تقوله "جامعة الإيمان" بمشائخها ودعاتها القدماء والجدد، هو الصوت الطاغي في اليمن، والصوت الذي يراد له أن يتحكم بكامل إيقاع حياتنا، في كل بقعة من الأرض اليمنية ريفاً وحضراً.

فقد حرمت الصورة، الحركة، الصوت، والإيقاع، وتفجر المجتمع بعدوانيات مختلفة تصل إلى الدموية، ويحدث ذلك ببساطة لأنه لا يتنفس، والمجتمع الذي لا يتنفس يأكل بعضه، ويأكل الآخر في طريقه.

باسم يوم التراث العالمي 18 أبريل: رد الاعتبار للبهجة.. لرقصات "رنين الحجول" المرأة

في هذا اليوم العالمي للتراث 18 أبريل، والمقر من قبل منظمة اليونسكو، نحمل السلطة التي تهاونت في حماية التراث الحضاري، والشعبي، ودعمه وتشجيعه، وصناعته -أيضاً، المسؤولية عن هذا الذي يحدث. ولا نملك في هذا اليوم العالمي، إلا أن نرفع صوتنا عالياً باسم الإنسان المبدع للتراث، وإيقاعاته، وتنوعه، وتعدد أشكاله في الريف والمدينة، وللطوائف المختلفة في الجنس، والشكل واللون، والدين، للبدو والحضر.. مطالبين برد الاعتبار للإنسان اليمني، لأن يتنفس بطلاقة، في فضاء مفتوح عامر بالبهجة والمحبة، رد الاعتبار للحياة المدنية في اليمن، لدولة المؤسسات والقانون، رد الاعتبار للثقافة، الفن، المسرح، الرقص، الغناء، البهجة، الكرنفالات المتنوعة، الفكر، الحركة، والموسيقى.. وأخيراً رد الاعتبار للمرأة مبدعة أشكال التراث، وحاميته، أن تصنع لوحة اليمن بجانب أخيها الفنان، وجه اليمن المشرق، الذي لن يكون إلا بالفن والثقافة، برقصات رنين الحجول.

المراسلة:

خطوة أولى لحماية تراثنا الشعبي، اجمع ودوِّن ما تستطيع جمعه من تراث، وأرسله إلى بيت الموروث الشعبي، صنعاء، باب البلقة، ص.ب: 33081، فاكس: 482178 أو الموقع: yemenifolklore.org.

لقد تحولت ذاكرة البلاد إلى سلعة رائجة تدر الملايين على المتنفذين في ظل عدم وجود قوانين حازمة تعاقب كل عابث.

ولا ننسى، أيضاً، ما تعرضت له متاحف مدينة عدن، من نهب وسلب في حرب 1994م، ومؤخراً حادثة السرقة الكبيرة للمسكوكات النقدية التي لا تقدر بثمن.

في حوار حول سرقة كنز أثري متكامل من العملات الذهبية، يضم 858 عملة (اكسومية) و 326 (مصكوكة رومانية) من خزائن المتحف الوطني بعدن العام الماضي، قالت مدير فرع الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات بعدن، الدكتورة رجاء باطويل، طرقنا كل الأبواب لانتشال وضعية المتاحف، ولكن لا حياة لمن تنادي، لا مختبر للصيانة... لا ... لا ... لا ... باختصار إمكانياتنا لا تسمح بعمل شيء، حتى آلة تصوير مستندات لا تتوفر لدينا. بجهودنا قمنا بتوفير أبواب حديدية، صرنا اليوم نقلب أكفنا بعد ضياع ثروة بلد، و من قبل المسؤول داخل المتحف للأسف!

في الألفية الثالثة، مازالت متاحفنا تعمل بآلية متاحف القرون الوسطى في ظلاميتها، وبدائيتها، وبداوتها فلا تأهيل، سوى ما ندر، ولا أبحاث، ولا مجلات متخصصة تعنى بالمتاحف.

يتجاوز عدد متاحف اليمن 13 متحفاً، وهي: متحف عدن، تأسس عام 1930م. المتحف الوطني بعدن، وقد افتتح رسمياً في 1967م. متحف المكلا، وقد تأسس في 13/ 10/ 1994م. المتحف الوطني بصنعاء، تأسس في 1970م. متحف بيحان، أسس في عام 1969م. متحف قصر صالة (تعز). متحف العرضي (تعز) متحف ظفار، ويقع في ظفار (العاصمة الحميرية القديمة) جنوب يريم. متحف الحبيلين (ردفان)، افتتح في 1978م. متحف زنجبار (أبين)، افتتح في قاعة واحدة عام 1981م. متحف الضالع، افتتح عام 1982م. متحف سيئون،افتتح في 1983م. متحف عتق، افتتح في 1984م. متحف الحوطة، في مركز محافظة لحج افتتح عام 1984م. متحف الغيظة في محافظة المهرة وقد افتتح في 1987م.

www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com

الاثنين 12 جمادى الأولى 1431هـ
الموافق 26 ابريل 2010 العدد (234)
Mon. 12/5/1431
26 April 2010

نقض!

نعمان قائد سيف
freejourn@yahoo.com

كما فـي كل زيارة يقوم بها الرئيس لهذه المحافظة أو تلك، يقطع لمصفقيه وعوداً باعتماد مشاريع خدمية بنت اللحظة، ناسياً في زحمة انفعالاته العاطفية، وهو يرتجل خطبه عادة، أن للدولة خمسية مبرمجة، وضعتها الحكومة وأقرها البرلمان ولو شكلياً، وبالتالي من الخطأ تجاوز ما هو مرسوم!

إذا تطلب الأمر تعديلاً في جانب من التنمية الموعودة، تتم المعالجة وفقاً لقواعد وأسس وحسابات دقيقة، يقوم بها مختصون دون سواهم، ما لم لا داعي للحديث عن تخطيط أو وجود دولة مؤسسات!

في زيارته الأخيرة لحضرموت، ومجاراة منه لمظاهر النفاق التي تقابله حيثما حل باعتباره "بشير الخير"، أمر الرئيس –إلى جانب اعتماد مشاريع أخرى غير مخطط لها– بإنشاء جامعة حكومية للجزء الداخلي من المحافظة الغنية بثرواتها المسيلة للفساد لعابه، ويبدو –بل تأكد– أن مكرمة الرئاسة أثارت حفيظة الآخرين، فما هي إلا أيام معدودة أعقبت الزيارة، وإذا بقرار جمهوري يقضي بتأسيس جامعة في شبوة، وكان قد سبق المشروعين الأكاديميين وعدٌ من الرئيس بإقامة جامعة في صعدة على أنقاض الخراب الواسع فيها، وأعلن لطلاب المحافظة المنكوبة الدارسين في جامعة صنعاء، بأنه سيتابع تنفيذ المشروع شخصياً، وبناء عليه مطلوب من الحكومة تعديل خطتها التنموية على حساب الأولويات التي سبق أن اعتمدتها، مع الأخذ بعين الاعتبار مستقبلاً ترك هامش في خططها، لتلبية ما يترتب على تحركات الرئيس في المحافظات!

المضحك في الأمر، أن مجلس الدفاع الوطني، أقر مؤخراً أهمية قيام دولة المؤسسات، ومن بعده اتخذت الحكومة جملة من الإجراءات لتنفيذ توصيات وإيحاءات المجلس المذكور، من بينها كما ورد في تقرير خبري نشرته صحيفة "26سبتمبر"، في 15 أبريل الجاري "الامتناع والتوقف النهائي عن الصرف على مشاريع غير مدرجة بالموازنة السنوية في جميع أجهزة الدولة والمؤسسات والهيئات والصناديق والمصالح والشركات المملوكة للدولة"، فيما الأخبار الرسمية حملت إلينا ما يفيد صراحة بأن الحكومة لا غيرها بصدد تحويل توجيهات الرئيس في حضرموت إلى واقع ملموس يناقض كل ادعاءاتها السابقة واللاحقة أيضاً. والمقرف في الأمر القول بأن للرئيس مستشارين!

السائقون ينفذون إضراباً شاملاً.. ويطالبون برفع تسعيرة المواصلات، فيما المواطنون يتخوفون من أعباء إضافية

يومٌ مشلولٌ في صنعاء.. وفوضى وتذمر وسخط

■ **فتحي أبو النصر –"النداء":**

تعقيدت الحياة في صنعاء، أمس، مع تنفيذ السائقين إضراباً شاملاً شل حركة المواطنين منذ الصباح الباكر. ولبى معظم سائقي باصات نقل الركاب قرار الإضراب الذي أطلقه بعضهم على إثر عدم قبول مرور العاصمة إقرار الزيادة السعرية المفاجئة في أجور النقل بعدما كانوا أقدموا عليها السبت.

عشرات مواطنين شوهدوا وهم يستقلون السيارات المكشوفة "الهايلوكس والدينا" للوصول إلى جهاتهم.. كما استقل بعضهم "البوابير" الكبيرة لتحقيق ذلك، بعد خلو الفرزات والشوارع من الباصات إلا ما ندر.

منظر المواطنين المكدسين في الجولات والأرصفة، كان هو الغالب الأعم طوال اليوم.. إلا أنه، وبمقابل عدم تنفيذ قلة من السائقين للإضراب، فقد اضطر مواطنون للرضوخ للتسعيرة الجديدة.

وكان المواطنون تفاجأوا مطلع الأسبوع بالزيادة السعرية للمشوار من 20 ريالا إلى 30 ريالا أو 40 ريالا في بعض المحطات، حيث يتحجج السائقون بارتفاع تكاليف الوقود.

آلاف المواطنين الذين أعيقوا عن قضاء مشاغلهم، تخلف مئات منهم عن الدوام الوظيفي، بل إن هناك من عوقبوا بالأقساط نظير تأخرهم أو الغياب كما قالوا لـ"النداء".

ولقد كان التذمر والسخط هو العنوان الذي كلل ملامح المواطنين على مستوى شوارع العاصمة خلال اليومين الفائتين.. في حين أرجع هؤلاء سبب الفوضى التي حصلت لغياب سلطة القانون، متخوفين من أعباء إضافية في حال أقرت التسعيرة الجديدة.

في المقابل، أدت مشادات ومشاجرات عنيفة حدثت في مناطق متفرقة بين ركاب وسائقين من ناحية وبين سائقين وجنود من ناحية أخرى، إلى كثير من الأضرار المادية والمعنوية بين الجانبين.

على أن الكارثة التي مازالت بلا حل حتى الآن يلخصها منظر عشرات المواطنين وهم يتهافتون على باص واحد من الحجم المتوسط أو الصغير، بعد أن ظلوا ينتظرونه لساعات!

وإذ شوهدت عشرات الباصات بعد منتصف نهار أمس وهي تجوب الشوارع الرئيسية مغلقة أبوابها، فقد شوهدت طقوم عسكرية وهي تنادي على المواطنين بعدم دفع أية زيادة في أجور النقل.

يشار إلى أن مرور الأمانة قد قام باحتجاز عشرات الباصات التي قامت برفع الأجور، معتبرا القرار مخالفة لا قراراً رسمياً.

غداً في فندق "موفنبيك" بصنعاء المركز اليمني لقياس الرأي العام يدشن مشروع "مرصد البرلمان اليمني"

Yemen Polling Center
المركز اليمني لقياس الرأي العام

يدشن المركز اليمني لقياس الرأي العام، صباح غد الثلاثاء، مشروع "مرصد البرلمان اليمني" في فندق "موفنبيك" بأمانة العاصمة، بمشاركة برلمانيين وسياسيين وممثلي منظمات مجتمع مدني محلية ودولية وإعلاميين.

وقال بلاغ صحفي إن حفل تدشين المشروع، وهو موقع الكتروني يعنى برصد جلسات البرلمان، سيتخلله فعالية تحت شعار "تعزيز معرفة المواطنين بدور وعمل مجلس النواب وقضايا حقوق الإنسان"، سيتم فيها الإعلان عن نتائج استطلاع رأي عام حول مستوى الوعي بين المواطنين بمهام وأداء البرلمان اليمني وحرية التعبير والموقف من الحقوق السياسية للنساء.

وبحسب البلاغ فإن موقع مرصد البرلمان اليمني (www.ypwatch.org) يسعى إلى توفير كافة البيانات المتعلقة بالبرلمان وتوفير تغطية مستقلة لجلساته وقناة اتصال بين أعضاء البرلمان والمواطنين ووسائل الإعلام والمهتمين.

ولفت إلى أن أي مواطن سيتمكن من خلال الموقع من متابعة كل المستجدات البرلمانية، والتواصل مع الأعضاء وتدوين ملاحظاتهم، والحصول على جملة من البيانات والتقارير الإحصائية حول أداء البرلمان اليمني.

الموقع الذي سيحتوي على صفحة لكل عضو مجلس نواب تشمل معلومات عنه ونشاطاته ومشاركاته تحت قبة البرلمان، يأتي في إطار المشروع الذي ينفذه المركز لمدة عام ونصف بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي.

وأضاف البلاغ أن مشروع "مرصد البرلمان اليمني" يشمل تنفيذ سلسلة من استطلاعات الرأي تتناول المزيد من الجوانب المتعلقة بالحقوق والمشاركة السياسية للمرأة والإصلاحات الانتخابية وحرية الرأي والتعبير. كما يتضمن عددا من الحلقات النقاشية والورش التدريبية للصحفيين البرلمانيين ومنظمات المجتمع المدني المهتمة بالعمل مع البرلمان، وإصدار عدد من الأدلة حول البرلمان والتعامل معه.

نافذة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

بمناسبة "المؤتمر" الماضي

اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين فعل ماض ناقص، ولو كان سيعقد مؤتمره العام في الشهر القادم، فذلك لا يعني، بالضرورة، أنه سيكف عن الإفراط في النقصان!

وبمناسبة المؤتمر القادم سوف يرتد أعضاء الاتحاد إلى المؤتمر الذي كان، وإلى سوابق شتى محفزة لغرائز الثأر والعدوان والانتقام.

وكما في كل مرة..

تستعاد السجالات والمشاحنات القديمة والعقيمة، ويتبادلون الضربات العنيفة الصاعقة والمكتومة بأعنف وأحط مما كان عليه الأمر في المؤتمر السابق.

وإلى أن يصلوا إلى التوافق على قائمة بموجب منطق السردية القيامية المتبعة، يتلازم الاعتصام بالشلة مع تذرر وتشرذم الأعضاء إلى جماعات متناثرة متناحرة يبرز فيها من يحسن التكتيل والكولسة والمناورة، ومن يحسن ترسيم الحدود بين التكتيك والاستراتيجية ويطمسها إن اقتضى الأمر، ومن يجيد حبك المؤامرة، ومن يتحين اللحظة المواتية للقفز إلى الناحية الأخرى، ومن يبرع في تنويم القائمين على القوائم.

ويتحرك عضو الاتحاد هذا في مسرح ضمني يكون فيه كل شيء دون أن يخطر على باله أنه لعبة.

×××

وما كان لنا أن نتجرأ على البوح بهذه الهواجس إلا بدافع من الرغبة في مناوشة المعطيات والوقائع العنيدة الشاهدة على أن اتحاد الأدباء والكتاب ينشغل حتى اللحظة بسؤال إعادة تعريف ذاته بقصد الخروج من دائرة التخبط في العتبة المشرعة على الهاوية المرعبة.

ولأني لا أنتمي إلى فصيلة الطيور الأسطورية التي تدفن أسرارها في قلب البراكين، فقد وجدتني أتلظى في النقطة الفاصلة بين جيلين –إن جاز القول– يتلابسان الغبش ويتشابكان بلا قواعد، فقد استجبت لتداعي تيار الذكريات الذي شدني لإجالة النظر في معنى تهاوي الأحلام، والتحديق في صور الأسلاف (المؤسسين) المأخوذين بالنهايات والأقاصي، الحالمين بغد أكثر إنسانية وأقل ويلاً، وحياة أخف ة

وأمعنت في معنى أن تصبح الأفكار العظيمة يتيمة، وفي ويلات التاريخ ومكائده ومكره، وفي غير ذلك من الخواطر المتصلة بمؤتمر الاتحاد الذي ينعقد والبلاد تتوغل في الانحطاط، والمشهد يتناثر إلى مزق وشظايا وغبار مرعب وتفاهة حاضرة بإلحاح ذباب الصيف، وصناعة خراب تزدهر، ودم مراق في الكثير من الأنحاء والزوايا، وخذلان وانهيار وخسارة وارتباك في خرائط الوعي، وتسليم تراجيدي بالاندماج في جماعة، وقرف من تحول الشأن العام إلى "غنيمة".

وليس في الوقت متسع للتباهي بمعاصرة بعض الأفذاذ المعصومين والأتقياء والمستقيمين الأطهار، فقد ولى ذلك الزمن، وليس بمقدورنا معاودة حسن الظن بالآمال الكبيرة، لأن بؤس الأحوال يدعونا إلى أن نمني النفس بالمتع الصغيرة، ونحلم بـ"مؤتمر" لاتحاد أدباء وكتاب يعيد الاعتبار للكتابة وأسئلتها، ويحتفي بكتابة الاختلاف والانشقاق، وبالكتابة على اعتبار أنها مجرد لعب، وأنها محاولة لإسناد وجودنا الهش وإنقاذنا، ولتهجي الكون وفضح الأصنام وتدجين الموت وممارسة فعل الوجود.

وفي السياق، يمكن لـ"الجيل الجديد" أن يأتي من هذا الباب الذي يمكن أن ينفتح أمامه ليمكنه من بلورة استراتيجيات انتقادية لاستراتيجيات الهيمنة التي تستخدمها الأجيال السابقة، وتمكنه من النظر إلى ما يجب أن يكون، ومن التحدث بلغة أكثر تقنية وانشقاقية وحالة ومنتفضة على هيمنة الشخصية النموذج، و"الكاريزما"، وعلى الهالة القدسية للرموز والأشخاص والمؤسسات، وعلى القيادات والمشروعيات التاريخية والنرجسيات الجماعية (الوطنية) الصاهرة للأفراد، وعلى كل ما يحول دون انفجار طاقة الإبداع الفعالة في مواجهة العدم، ودون الترحال في فجوات الأمكنة والأزمنة والتفاعل مع الكلمات المأهولة باللهب بصلاحية يستفيد منها عابر سبيل مؤهل لخروج ناعم عن شرنقة التجييل.